جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين

إعداد
نايف عمر نايف فضه

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2019م

تداعيات البعد الديموغرافي
على آفاق الحل النهائي في فلسطين

إعداد

نايف عمر نايف فضه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/08/01م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً رئيسياً	....
2. أ. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	....
3. د. إياد أبو زنيط / ممتحناً داخلياً	....

الإهْدَاء

إلى والدي العزيز رحمه الله ذاك الأديب المثقف الذي ألهمني حب القراءة منذ الصغر وأنا أنظر وأستمع إليه وهو يقرأ ويحفظ آلاف الأشعار والقصص الأدبية والملاحم التاريخية والروايات العالمية فكان مثلي الأعلى في حب العلم والتعلم.

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها تلك التي بذلت الغالي والنفيس في سبيل متابعتي لدراستي الجامعية، ومن كانت ملهمتي في خوض غمار الحياة بصعوباتها الكبيرة وآلامها الجسيمة حتى أواصل المسير دونما كلل أو ملل.

إلى شقيقة الروح وعنوان الحب في دنياي زوجتي الغالية تلك الزوجة والصديقة التي لازمتني في أشد أيامي حلكة وصعوبة فصبرت وكدّت وتعبت وتحملت.

إلى أبنائي الأعزاء قرة عيني (عمر وحمزه وإبراهيم وديمة وكرم) الذين اسأل الله لهم إن يكونوا أهلا للتقوى والبر والعلم وحب الوطن.

إلى أشقائي وشقيقاتي الأحبة مَن تربينا معا نتقاسم حلو الحياة ومرها.

إلى إخواني الأوفياء وأصدقائي الكرماء من لا زال منهم حياً بيننا سائراً على ذات الدرب بنقاء، ومن منهم الآن حي يرزق عند مليك مقتدر مع النبيين والصالحين والشهداء، أولئك الذين ترعرعت بمعيتهم ونهلت من علوم الدين على يدهم وتشربت حب الوطن بفضلهم بعد الله.

إلى كل محب لفلسطين ومدافعٍ عنها وباحث عن حقيقة ما يدور فيها من طمس للتاريخ وظلم للإنسان الفلسطيني وتعدٍ على حقوقه التاريخية وثوابته الوطنية ومقدساته الأبدية.

إليهم جميعا اهدي بحثي هذا راجيا من المولى القدير إن ينفع به وان يكون في ميزان حسناتي يوم القيامة

الشّكر والتّقدير

إلى أستاذي الحبيب والصديق العزيز الدكتور رائد نعيرات مشرفي على هذه الأطروحة، الذي أحاطني بكرمه وحسن توجيهه منذ اللحظة الأولى التي دخلت بها لأكمل مسيرتي التعليمية في برنامج الدراسات العليا، فلم يبخل علي بفكرة أو توجيه أو مساندة معنوية أو علمية، وأكمل فضله علي بإشرافه على هذه الأطروحة فله مني كل الحب والشكر والوفاء.

وأشكر أيضا الأساتذة الأجلاء في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، على ما قدموه لي من علم وجهد أثناء دراستي في البرنامج.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل الذين شرفوني لمناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بآرائهم البناءة

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الأوائل الذين كان لهم الفضل في تعليمي منذ الصغر إلى إن أنهيت المرحلة الثانوية... راجيا من العلي القدير إن يثيبهم عني خير الأجر والثواب.

ولا أنسى أن أشكر كل من ساعدني وقدم لي فكرة أو معلومة أو رأيا يثري هذه الدراسة.

والشكر موصول لكل المراكز والمؤسسات البحثية التي لم تبخل بتقديم كل ما من شأنه إخراج هذه الرسالة بالشكل الأمثل.

نايف عمر فضه

الإقرار

أنا الموقّع أدناه، مقدّم الرّسالة الّتي تحمل العنوان:

تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أي درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أي مؤسّسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالب:**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين

إعداد

نايف عمر نايف فضه

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هذه الدراسة سلطت الضوء على تأثير البعد الديموغرافي في فلسطين على الصراع الدائم بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، حيث يعتقد الباحث أن الديموغرافيا تمثل هاجسا وجوديا لكلا الطرفين، وهو ما يجعل الصراع ينحى منحا وجوديا وليس فقط صراعا على الحيز الجغرافي والمناطقي في فلسطين الانتدابية، ولذلك كانت الديموغرافيا هي صلب الصراع بين الجانبين وهي المحرك الأساسي للفعل الإسرائيلي على الأرض منذ ما قبل الاحتلال عام 1948 وحتى أيامنا هذه، وما قابله من ردود أفعال من الجانب الفلسطيني، حيث سعت الصهيونية وبمساعدة أطراف دولية عديدة على إحكام سيطرتها على فلسطين على مرحلتين، الأولى كانت عام 1948م والثانية كانت في العام1967، وترافق مع هذه السيطرة التي تمثلت بالاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة قومية لليهود عليها، و تهجير السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين من مدنهم وقراهم عبر وسائل عسكرية فتاكة وأخرى قانونية واقتصادية وغيرها من الوسائل والأساليب التي حققت للجانب الإسرائيلي أمام قبضتهم على كافة مناحي الحياة فيها، وترافق مع هذا التهجير استقدام ملايين اليهود من دول العالم المختلفة وزرعهم في فلسطين بدلاً من سكانها الأصليين وإقامة مئات المستوطنات لاستيعابهم فيها، ومنحهم حقوقاً وامتيازات هائلة لإغرائهم بالبقاء والاستمرار وبناء الدولة اليهودية التي كان يحلم بها قادة وزعماء الصهيونية عبر عشرات السنوات التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، حيث استطاع الاحتلال الإسرائيلي عبر موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة أن يجعل من اليهود أكثرية عددية واضحة، وأصبح الفلسطينيون هم الأقلية داخل الأرض المحتلة، وقد كان للجانب الفلسطيني ردات فعل تسعى لمجابهة الصلف الإسرائيلي وتحاول المحافظة على الوجود الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية، رافضة كل محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية فيها.

وبرغم توقيع اتفاق أوسلو للسلام بين الجانبين عام 1993م والذي نص على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، والشروع بمفاوضات الحل النهائي للصراع القائم منذ عشرات السنين، حيث كان ينبغي أن تنتهي هذه المفاوضات بعد خمس سنوات من تاريخه، باتفاق يقضي بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإيقاف الاستيطان وإزالة ما بني منه على أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وحل مشكلة المياه وترسيم الحدود بين الدولتين، إلا أنه وبعد مرور أكثر من 25 عام على توقيع تلك الاتفاقية، وجد الفلسطينيون أنفسهم وقد ازدادت أمورهم سوءا إذ لم تفضي المفاوضات لشيء يذكر وتزايد الاستيطان وتكاثرت أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، وأحكم الاحتلال الإسرائيلي قبضته على القدس الشرقية بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، وسلب مزيداً من أراضي الضفة الغربية لصالح الاستيطان وجدار الفصل العنصري، ونهبت مياهه وموارده الطبيعية، وازداد تغول الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني وتلاشى الحلم الفلسطيني بإقامة دولته على أراضي الرابع من حزيران لعام 1967م.

ورغم كل المعيقات والأساليب والوسائل التي سلكها الاحتلال الإسرائيلي لسلب الأرض ونهب الموارد والتضييق على السكان الفلسطينيين لإرغامهم على ترك أرضهم إلا أن محاولاته فشلت واصطدمت بمقاومة شعب فلسطين وثباته على حقوقه ومقدراته في ارض فلسطين مستفيدا بشكل كبير من سلاح الديموغرافيا الفلسطيني الذي يتميز به شعب فلسطين طبيعيا، إذ تشير كافة الإحصائيات والأبحاث الفلسطينية والإسرائيلية والدولية إلى أن الميزان الديموغرافي يميل شيئا فشيئا لصالح الجانب الفلسطيني، ما يجعله يمثل خلال سنوات قليلة قادمة الأكثرية المتزايدة داخل فلسطين التاريخية وذلك لأسباب موضوعية أهمها زيادة نسبة المواليد لدى العائلة الفلسطينية مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية، وكذلك انخفاض أعداد المهاجرين اليهود بنسبة كبيرة جدا إلى فلسطين مقارنة مع بدايات إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما دفع دولة الكيان الإسرائيلي إلى تشريع قوانين تخرجها من المأزق الديموغرافي المتنامي على غرار قانون الدولية اليهودية وقانون القومية اليهودي لتفادي التفوق الديموغرافي الفلسطيني المستقبلي، عدا عن تلك الدعوات

المتجددة من قادة الاحتلال وأحزابه اليمينية المتطرفة التي تنادي بالترانسفير الجديد للفلسطينيين الى خارج أرضهم، أو ضم الضفة الغربية وإعادة الحكم العسكري لها.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتؤكد على استحالة حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين نظرا للدوافع الديموغرافية ذات النزعة الإقصائية المتجددة والمتجذرة لدولة الاحتلال الإسرائيلي تجاه شعب فلسطين، الذي يرفض الرضوخ لتلك النزعة التصفوية لحقوقه وسلبها شيئا فشيئا، وهو ما جعل شعبا الجانبين يرفضون الحلول السلمية التي جاءت في بنود اتفاقية السلام (أوسلو).

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

عند الحديث عن الديموغرافيا في أي منطقة جغرافية فهذا يعني الجانب الإنساني البشري الذي يؤثر ويتأثر بالعوامل الأخرى المحيطة به، ولذلك اصبحت الديموغرافيا علما كغيرها من العلوم الطبيعية والإنسانية والذي أخذ يكبر شيئا فشيئا وأصبح له رواده ومفكريه ودارسيه، ويعد إبن خلدون (1406-1332) رائد هذا العلم والذي قدم أول الأبحاث العلمية والنظرية في علوم السكان والجماعات والتنمية والخصائص السكانية[1]، ثم جاء من بعده عالم الديموغرافيا جون غرانت الذي اهتم بمتابعة أعداد القتلى اسبوعيا في بروسيا أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وعلى إثرها قام بعمل اول احصائية لأعداد سكان بروسيا عن طريق مقارنة اعداد القتلى والوفيات مع المواليد الجدد وتوزيعها بين الذكور والإناث وهكذا[2]، وقد توالا بعدهما الكثير من علماء الديموغرافيا الذين اعتبروا الديموغرافيا علما يبحث علاقة الإنسان بالأرض، فالأرض كانت منذ القِدَم تمثل منبع الحياة والمعنى الوجداني للإنسان وهي جزء لا يتجزأ من الحياة ككل والتي اتخذت صورا كثيرة على مر التاريخ.

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي يواجهها العالم اليوم، رغم أنَّها وُجدت منذ عشرات السنين بفعل الاحتلال الإسرائيلي الذي تمّ على مرحلتين، الأولى في العام 1948 إبان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة عام 1947، حين احتلت إسرائيل مناطق واسعة من فلسطين بعد أن دخلت في حربها الأولى مع الجيوش العربية التي رفضت هذا القرار، فخسرت تلك الجيوش الحرب وخسرت مزيدا من أراضي فلسطين الانتدابية لصالح دولة الاحتلال الجديدة، أما المرحلة الثانية فكانت بعد حرب عام 1967 والتي خسرت فيها الدول العربية تلك الحرب وكان من نتائجها احتلال إسرائيل لما تبقى من الأرض الفلسطينية الإنتدابية

[1] حمادة، مصطفي: **دراسات في علم السكان**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص27.

[2] أبو عيانة، فتحي: **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية – بيروت، لبنان، ص26.

والتي لا تزال إلى وقتنا الحالي محتلة رغم كم الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت ما بين العرب منفردين ومجتمعين مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ولطالما التصق علم الديموغرافيا بعلوم السياسية و الجيوبوليتكس أو الجغرافيا السياسية والتي تمثل خطاً دراسيا أكاديميا يعنى بصراع الجماعات الإنسانية على الأرض، لانهـا كانـت تعتبر هذه الاراضي ملكا لها دون غيرها، وتمثل مجموعة الأفكار هذه جيوبوليتيكـا الجماعـة، لأنها تسعى إلى دراسة الدوافع ووجهات الفئات المتخاصمة والخاصة بالأرض المتنازع عليها، دون اغفال المشهد الجغرافي لهذه الأراضي[1].

وقد تجلت هذه الدوافع ووجهات النظر على شكل صراع على الأرض بين الجماعـات، فالأرض تمثل رحابة العيش للتجمعات التي تعيش حياة البداوة، وهي ايضا اهم مصـدر للمـاء والغذاء، وكذلك فهي مصدر لرزق سكان الارياف في المجتمعات الزراعيـة وصـراعهم مـع الاقطاعيين، وهي تعد أهم مصادر توزيع الإنتاج للمجتمعات الصناعية، فمحور الصراع علـى الأرض يتمثل بالوجود الإنساني والإستمرار والبقاء، من هنا نرى بأن أشد الحروب ضراوة تلك التي تتعلق بالصراع على الحدود وعلى الأرض ورغبة الدول إما في التوسع في أراضـيها أو الدفاع عنها[2].

لقد تجلى البعد الديموغرافي في الصراع على الأرض مع ظهور حركـة الاسـتيطان الأوربي التي قامت بها دول الاستعمار الأوروبي في مسـعى منهـا للسـيطرة علـى الأرض بمواردها وثرواتها الطبيعية ومن عليها من السكان الاصليين، حيث استُخدم العامل الديموغرافي ليتناسب مع المصلحة الاستعمارية الغازية، وكان لها الاستخدام أشكال مختلفة كالنقـل الكامـل لمجموعات سكانية كما حصل مع الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وأيضا في تغيير التركيبـة الديموغرافية كما حصل في جنوب أفريقيا، وهناك شكل آخر يتمثل في التغيير فـي التركيبـة

---

[1] سريانه، بدرانة: **الأهمية الجيوبولتيكية للوطن العربي: جغرافية الوطن العربي السياسـية**، دار عمـاد الـدين للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، ص74.

[2] **دور المنظم الاجتماعي في إدارة النزاع على حيازة الأراضي والموارد الطبيعية: دراسة مطبقة على ريف جمهوريـة مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص4.

الديموغرافية المحلية على مستوى العائلات والقبائل والعشائر كما يحدث لبدو النقب في فلسطين المحتلة[1].

لقد أمعنت الصهيونية العالمية في سياساتها الرامية لتحويل فلسطين إلى وطـــن قـــومي لليهود من خلال تسخير قدراتها المالية وعلاقاتها الدولية مع منظومة الدول العظمى لتحقيق هذا الهدف، وكان لها ما أرادت بعد عشرات السنين من العمل المضني الذي تكلل بوعد بلفور الذي أعطى فلسطين للشعب اليهودي على حساب الشعب العربي الفلسطيني صاحب الحق التـــاريخي في هذه الأرض، ومن أهم السياسات التي انتهجتها الصهيونية في تغيير الوقائع علـــى الأرض الفلسطينية، اللجوء إلى تغيير الواقع الديموغرافي فيها والذي يعتبر حاليا حســب وجهـــة نظـــر الباحث هو محور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي سيكون له بالغ الأثر على منهجيـــات الحل النهائي لهذا الصراع.

ولم تتوانى الحركة الصهيونية عن ممارسات التغيير الديموغرافي منذ أن بدأت بالعمـــل بصورة ممنهجة على تنفيذ فكرة توطين اليهود في فلسطين، حيث تجلى الصراع علـــى الأرض والإنسان من خلال محاولة الحركة الصهيونية إحلال الإنسان مكان الإنسان، وإحـــلال الثقافـــة مكان الثقافة، فكانت بداية الصراع الديموغرافي في فلسطين، وكان لهذه المحاولات تأثير مباشر على المواطن الفلسطيني العربي، فالإنسان الفلسطيني العربي هو المتجذر فـــي التـــاريخ وهـــو الساكن الأصلي للأرض، ولذلك فقد تضاربت هذه المواطنة الأصـــلية مـــع نقيضـــها المتمثـــل بالإحلال الذي سعت اليه الحركة الصهيونية لإعادة العلاقة بين المواطن وبين الأرض ونقله من مكانه الطبيعي إلى مكان آخر، رغما عنه، وهو ما حصل بالضبط للاجئين الفلســطينيين فـــي الشتات حول العالم، وقد نتج عن هذين الضدين (المواطن والاحلال) حالة جديـــدة فـــي ارض فلسطين اصبحت تعرف بالاستيطان وما يمثله من عمود فقري لقيام دولة الاحتلال الإســـرائيلي على أرض فلسطين الذي تمخض عنه الانسان الطارئ على الأرض وهـــو المســـتوطن، هـــذا

[1] Elkins, C.,& Pedersen, S. (Eds.). **Settler colonialism in the twentieth century: Projects, practices,** legacies. Routledge. 2005.

المستوطن الطارئ الذي يحاول السيطرة على الأرض بالقوة دون حق تـــاريخي، أو سياســـي، وبالتالي فإن الفارق بين التوطين والاستيطان يتمثل بحساسية إسقاط حق العودة للاجئين، وبقائهم إلى الأبد حيث يعيشون في المنافي، وهو ما يرفضه الفلسطيني رفضا قاطعا لانه يعتبـــر ذلـــك توطينا له في بلدان الشتات وبرفضه للتوطين فهذا يعني رفضه المطلق للإستيطان[1].

لقد كانت الحركة الصهيونية العالمية حركة اســـتعمارية قائمـــة بـــذاتها لهـــا اهـــدافها ومخططاتها ووسائلها وليست أداة فقط بيد الاستعمار الأوربي، فقد مثلَّ الاستعمار بيد الصهيونية هدفا بذاته من أجل خلق القومية والدولة القومية وليس فقط قومية قائمة ومتحققـــة علـــى أرض الواقع، وهي بذلك تختلف اختلافا جوهريا عن الاستعمار الأوروبي، فالاستعمار الأوروبي على الأقل كان يعمل على بناء نوع من التعايش مع السكان الأصـــليين، فـــي حـــين أنَّ الاســـتعمار الصهيوني هو استعمار إحلالي يسعى إلى طرد السكان الأصليين من فلسطين وترحيلهم بشـــتى الوسائل والطرق وبأبشع الجرائم والإقامة بشكل أبدي مكانهم.[2]

ولطالما سعت الصهيونية العالمية إلى إقناع العالم بفكرة الدولة اليهودية، والتي لا يقصد بها أن تتحول إسرائيل إلى دولة وإنما بأن يعترف المجتمع الدولي بـــأنّ فلســـطين هـــي أرض يهودية خالصه، وبأنّ للفلسطينيين متسعاً في العالم العربي، وفي المقابل إحلال مكانهم المزيد من المهاجرين اليهود وغير اليهود في فلسطين، وتتذرع الصهيونية بمسمّى الصراع الـــديموغرافي للدلالة على وجهة النظر السياسية التي ترى بأنَّ النمو السكاني لمجموعة سكانية معينـــة يهـــدد هوية الدولة، إذ تمثل مشكلة التهديد الديموغرافي عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الصهيونية والتي تنظر إلى الوجود الفلسطيني سواء في الضفة الغربية وفي القلب منها القدس الشـــرقية أو قطاع غزة أو الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 على أنّه تهديد ديمغرافي يهدد وجودها، وفي المقابل يرى الفلسطينيون بأنّ التوسع الصهيوني الاستيطاني علـــى أرضـــه، وإبقـــاء السياســـة

---

[1] مصالحة، نور الدين: **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترنسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (1882-1948)** مؤسســـة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1992، ص15.

[2] الكيالي، عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، 1985، ص30.

الإسرائيلية لقضايا الحدود معلقة إلى أجل غير مسمى تهديدا ديموغرافيا يطلــق عليــه مســمى التهويد أو الضم[1].

وفي سبيل ذلك لم تتوانى الحركة الصهيونية عن اتخاذ كافة الوسائل والطرق والأساليب غير المشروعة لتنفيذ سياساتها الديموغرافية ضد الأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني ومــن هذه الوسائل ما هو سياسي من خلال تمرير المؤامرات بالتعــاون مــع دول كبــرى كأمريكــا وبريطانيا وغيرهما، ومنها ما هو مالي كعمليات شراء الأرض المباشــرة أو بطــرق النصــب والاحتيال، ومنها ما هو قانوني تشريعي حسب وجهة نظرهم من خلال سن القوانين التي تضيق العيش على المواطن الفلسطيني، وتلتهم الأرض الفلسطينية وتهدم بيوت الفلسطينيين، وتقيم بدلا منها المستوطنات لصالح المستوطنين الذين استقدمتهم من أصقاع الأرض ليسكنوا أرضا ليست بأرضهم، وكذلك من خلال الوسائل العسكرية والحربية والأمنية والتي كان من أبشعها تلك التي تمت ضمن الخطة دالت والتي بدأت منذ إبريل 1948 لغاية 9 مايو 1948 م على شكل عمليات عسكرية محددة استخدمت فيها أساليب الاغتصاب والقتل الجماعي والتهجير والإرهاب المنظم، والمجازر الدموية التي شردت ما يقارب مليون فلسطيني وهدمت مئات القرى واحتلتهــا، كمــا استمرت هذه السياسات الديموغرافية الصهيونية حتى عام 1967 إبــان الاحــتلال الصــهيوني للضفة الغربية وغزة والجولان في حرب الأيام الستة والتي كشفت عنها الوثاق السرية الرسمية التي أفرج عنها الأرشيف الوطني الإسرائيلي عام2017[2].

وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1993 و2017 والتي تم فيها البدء بما يطلق عليــه مسيرة السلام أو ما بات يعرف بمرحلة أوسلو، طفت على السطح معالم الصراع الــديموغرافي بأخطر مراحله، حيث تشكلت مجموعات ديموغرافية كان من المفترض بأن يحقق الحل السلمي دوراً في جعلها أكثر قدرة على استيعاب عملية السلام وتحقيقها على أرض الواقع، إلا أنّ الذي حصل هو العكس بالضبط، فقضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تتعلق بكتلة ديموغرافية لها وزنها

[1] خالد، محمود: **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنــان، 2007، ص95.

[2] بابيه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة احمد خليفه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007، ص15.

على مستوى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى قضية المستوطنين وما تشكله من تعدٍ على أراضي التوسع الطبيعي للفلسطينيين، جعلت هذه المجموعات الديموغرافية ترفض الحلول السلمية ولأسباب متعددة منها السبب الديني والذي يشكل بعدا رافضا لإحلال اليهود في فلسطين من الأساس، وأيضا تلك الأسباب الطبيعية والتي تمثل عدم قدرة هذه المجموعات الديموغرافية على التعايش السلمي نظرا للاختلافات الجذرية في الدين واللغة والثقافة وغيرها من عوامل الاختلاف، وأصبحت العملية السلمية دون سقوف زمنية وهي التي حددت عند انطلاقها بسقف زمني لا يتعدى الخمس سنوات، وينتهي العمل خلالها بالمفاوضات وتوضع الحلول النهائية لكافة المشاكل والخلافات بين أطراف الصراع، وتبدأ بعدها مرحلة بناء الدولة الفلسطينية التي تقود إلى الاستقرار في المنطقة بأكملها، ولكن وبعد مرور أكثر من 25 عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أصبح واضحا لكل متابع ومهتم بالقضية الفلسطينية على مستوى العالم أن الأمور تذهب نحو التأزم أكثر من ذي قبل، وكأن الجانب الإسرائيلي كان يهدف من وراء المضي قدما في العملية السلمية اكتساب أكبر فترة ممكنة من الزمن ليُمعن في التغيير على أرض الواقع في كل الاتجاهات وبالذات في مجال تغيير الوضع الديموغرافي لصالح اليهود في فلسطين، وبناء على واقع الحال الذي آلت إليه العملية السلمية وإزاء التعنت الإسرائيلي تجاه الحقوق الفلسطينية وبالذات فيما يتعلق بالوضع الديموغرافي، فإن أهمية الدراسة الحالية تأتي من خلال دراسة علاقة البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من الجدلية لدى الفلسطينيين والإسرائيليين في دور البعد الديموغرافي وتأثيره على آفاق الحل السياسي حيث أنّ كل طرف يوظف هذا البعد حسب أهدافه، فالبعد الديموغرافي بالنسبة للإنسان الفلسطيني مصدرا من مصادر قوته وبقائه في أرضه وهو عامل حاسم بالنسبة له في ميزان القوة في معركته لنيل حقوقه التي سلبها الاحتلال الإسرائيلي ومن قبله الحركة الصهيونية التي أسست لهذه الدولة، حيث يرى الباحث بان السياسة الديموغرافية الصهيونية تنبع من مبادئ ديموغرافية لا تتغير وهي بمثابة الثوابت للحركة الصهيونية وقادتها، وهي تؤثر بشكل كبير في مستقبل الصراع الديموغرافي الصهيوني على

أرض فلسطين، حيث تسعى الدراسة للتعرف على دور البعد الديموغرافي في آفاق الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو تأثير البعد الديموغرافي على الحل السياسي للقضية الفلسطينية؟
2. ماهي الوسائل والتقنيات المختلفة التي تبنتها الحركـة الصـهيونية فـي سـبيل التغييـر الديموغرافي على الأرض والإنسان الفلسطيني؟
3. كيف ينظر الجانب الفلسطيني إلى العامل الديموغرافي في فلسطين؟
4. ماهي العوامل المساعدة في إبقاء حالة الصراع بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي؟

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال كونها واحدة من الدراسات الأولى والتي تنظر في تـأثير الصراع الديموغرافي على آفاق الحل النهائي والصراع بين الفلسطيني والإسرائيليين.

كما وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضا من كونها تعتمد على المصادر الحديثة التي أفـرج عنها تحت مسمّى الأرشيف الوطني الإسرائيلي وأيضا ظهور دراسات حديثة تناولت النظريات الديموغرافية الصهيونية ودورها في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتأثيرها على قضايا الحـل النهائي.

كما أنّ هذه الدراسة تعتبر على درجة من الأهمية كونها تعطي المكـون الـديموغرافي وزنا أكبر من ذي قبل في تفسير وتوضيح آليات القضية الفلسطينية، ودور هـذا الجانـب فـي تفسير الوضع الراهن وأيضا في إعطاء إرهاصات حول قضايا الحل النهائي في ظـل طبيعـة الفكر الديموغرافي الصهيوني.

بالإضافة إلى أنها تسعى إلى لفت نظر الباحثين ومراكز الأبحاث في تسليط الضوء على البعد الديموغرافي السياسي ودوره في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأيضا في وضع الخطط والآليات في مواجهة السياسات الديموغرافية الصهيونية.

5.1 فرضية الدراسة

عندما بدأ العمل للولوج إلى عملية سلمية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعيدا عن مسارات التفاوض العربي الإسرائيلي، كان الهدف المعلن لهذه العملية هو إذابة كل العوائق في طريق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية وتكون ممرا للتطبيع العربي مع إسرائيل وإنهاء حالة الصراع بين العرب ودولة الاحتلال الإسرائيلي، ومن أهم تلك العوائق التي كانت تستعصي على الحل والاقتحام العامل الديموغرافي الذي يعتبر من أهم العُقد التي تستوجب الحل، ومع التقدم في عملية التفاوض وإظهار حسن النوايا بين الجانبين فإن عملية السلام ستقلل من حدة المعارضة لها من قبل المجموعات الديموغرافية لكلا الطرفين، إلا أنَّ الذي حدث هو العكس حيث تحول العامل الديموغرافي اليوم إلى أبرز أسباب تعثر الحل السياسي، حيث أنَّ عملية السلام بدل من أن تقلل تخوفات المجموعات الديموغرافية من الحل اتجهت نحو اتخاذ سياسات تزيد من حدة تخوفاتها تجاه الحل النهائي.

6.1 منهج الدراسة

تتبع الدراسة الحالية منهج دراسة الحالة حيث سيتم تناول حالة ديموغرافية تمثل الوضع الديموغرافي في فلسطين من مختلف جوانبها، ودراسة الحالة هي الإطار الذي ينظم فيه الباحث كل المعلومات والنتائج التي يحصل عليها من خلال الحالة التي تمثل قضية محددة أو مكان جغرافي معين، وذلك عن طريق: الملاحظة، والتاريخ الاجتماعي، بالإضافة إلى الاطلاع على المراجع والمؤلفات والدراسات التي تناولت الظاهرة قيد الدراسة ومحاولة تبويبها ومناقشتها والربط فيما بين عناصرها ومكوناتها.

7.1 الدراسات السابقة

دراسة أحمد فؤاد إبراهيم المغازي (2014) بعنوان "العامل الـــديموغرافي ودوره فـــي الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي :دراسة إحصائية استشرافية، حيث تناولت الدراسة تأثير الواقـــع الديموغرافي، على المدى المتوسط والبعيد، الذي يعطي نتائج مغايرة تصب في مصلحة الجانب الفلسطيني، ليصبح العامل الديموغرافي السلاح الأهم لدى الفلسطينيين، وأحد أهم أشكال الصراع الجيوسياسية بين الطرفين، وهو يعتبر العامل الأكثر أهمية أيضا في حسم الغلبة لأحـــد طرفـــي الصراع على أرض فلسطين التاريخية. وخلصت الدراسة إلى أنّ عدد السكان الفلسطينيين البديل المرجح سيصل في عام 2040 إلى قرابة 12 مليون نسمة مقابل 9 مليون نسمة للجانب اليهودي تقريبا، أي بزيادة سكانية للجانب الفلسطيني قدرها 3 ألف نسمة، وسيشكل الفلسطينيون ما نسبته 57 %من جملة السكان في أرض فلسطين التاريخية.

دراسة قاسم (2012) [1]بعنوان الصراع الديموغرافي الفلســطيني الإســرائيلي 2000–2030، حيث تناولت الدراسة موضوع الديموغرافيا كأحد أهم مـــداخل الصـــراع الإســـرائيلي الفلسطيني الجيوسياسية، ودراسة مراحل التغير الديموغرافي في فلسطين منـــذ بدايـــة القـــرن العشرين الميلادي، حيث أظهرت الدراسة الدور البريطاني في التأسيس للصراع الـــديموغرافي بإصداره تصريح بلفور وما نتج عنه من تسهيل الهجرات اليهودية لفلسطين ومســـاعدتهم فـــي امتلاك الأراضي في فلسطين إلى إعلان قيام إسرائيل على أرض فلسطين، كما وتتبعت الدراسة مراحل التغيير الديموغرافي ما قبل النكبة وما بعد ها مرورا باحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في العام 1967م وما تمخض عنها من تغيرات ديموغرافية، وصولاً للعام 2012م واستشـــرفت الدراسة التغيرات الديموغرافية المتوقعة لغاية العام 2030م، وقدمت الدراسة شـــرحاً تفصـــيلياً لمظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي المحتلة عام 1967م متضمنة البعد الـــديموغرافي بشقيه السكاني والجغرافي للاستيطان وجدار الفصل وتهويد مدينة القدس، كما تناولـــت أيضـــا

---

[1] عايش، قاسم: **الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإســـرائيلي 2000–2030**، رسالة ماجستير غير منشـــورة، الجامعـــة الإسلامية، غزة، 2012.

مظاهر الصراع الديموغرافي في الأراضي المحتلة عام 1948م وناقشت السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وأثرها على الديموغرافيا، وعرضت الدراسة أبعاد رفض إسرائيل لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين من منطلقات ديموغرافية وعلاقة ذلك ب "يهودية الدولة"، وخلص البحث إلى دراسة استشرافية لسيناريو الحل المقترح للصراع ومنها حل الدولتين، كما ناقشت حل الدولة الواحدة" ثنائية القومية" مقوماته ومعوقاته.

دراسة يوسف كامل إبراهيم (2011) بعنوان: "التحول الديموغرافي القسري في فلسطين." حيث تبين الدراسة ما تعرض إليه الشعب الفلسطيني من إبادة وتهجير، واهتمت الدراسة بالواقع السياسي للنكبة وخلصت الدراسة لاعتبار العاملين الجغرافي (الأرض) والديموغرافي (المهاجرين) يبقيان لهما الكلمة الأخيرة في الصراع الذي تخوضه الصهيونية في فلسطين، وتوضيح الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في تهجير الفلسطينيين تهجيرا وانتزاع الأرض من أصحابها ً قسرياً والسيطرة عليها بكافة الوسائل والطرق، حيث لم يستطع اليهود إعلان دولتهم إلا بعد أن اكتمل العدد الكافي من المهاجرين إلى فلسطين ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض وأخذ في نهايته شكل الصراع الجغرافي والديموغرافي.

دراسة مراد محمد (2011) والتي كانت بعنوان: الدولة اليهودية وإشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا"، حيث سعت الدراسة إلى بحث الربط الجدلي لدعاة الصهيونية الأوائل، بين الدين والتاريخ من جهة، والجغرافيا، أي الأرض والمقصود بها "أرض الميعاد "أي فلسطين، من جهة أخرى، وخلصت الدراسة إلى اعتبار المشروع الصهيوني هو ترجمة لفكرة يهودية عقائدية تهدف للسيطرة على فلسطين وطرد سكانها الأصليين وإقامة دولة يهودية مكانها، إلا أنّ مأزق الانتقال كمرحلة ظرفية انتقالية إلى التهويد كمرحلة إستراتيجية. ثمة إشكاليات قاهرة تحول دون التقدم على طريق التهويد، أبرزها ثلاث أساسية: هوية الدولة، الجغرافيا السياسية لهذه الدولة والتهويد الديموغرافي للعنصر السكاني فيها.

دراسة نبيل محمود السهلي: فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، اتحاد الكتاب العرب، دمشق – 2004 تحاول هذه الدراسة رصد التغيرات الديموغرافية للشعب

الفلسطيني بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال السويسرية، وبداية الهجمة الصـــهيونية على الشعب الفلسطيني بشكل منظَّم، وكذلك تحاول إبراز عملية الزحف الصهيوني إلى أراضي فلسطين بكونها الهدف الأساس الذي تنطلق منه كافة مشاريع الحركة الصهيونية فـــي المنطقـــة العربية، فالصهيونية كانت تحاول استغلال كل حركة تمرٌّ، لإنشاء الدولة اليهودية وكان لها ذلك في عام 1948، أي بعد حوالي نصف قرن من المؤتمر الصهيوني الأول، كان ذلك عبر القـــوة العسكرية للعصابات الصهيونية شتيرن، الهاغانا، الأرغون وغيرها، وبدعم غير محـــدود مـــن حكومة الإنتداب البريطاني على فلسطين1920- 1948، وقد أدت المجازر الصهيونية إبان فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين مروراً بعام 1948 وما تلاه من مجازر إلى تهجير أكثر مـــن نصف مجموع الشعب الفلسطيني، وبذلك تغير التوزيع السكاني الفلسطيني، وبعـــد عـــام 1967 واحتلال الجيش الإسرائيلي، للضفة والقطاع اختلفت الخارطة الديموغرافية للشعب الفلســـطيني نتيجة عمليات الترانسفير الصهيونية، ففي هذه الدراسة محاولة لرصـــد التغيـــرات المـــذكورة بالاعتماد على جداول إحصائية تتضمن معطيات أساسية حول تلك التغيرات إن على المســـتوى السكاني الفلسطيني أو اليهودي أو الأراضي وتغطي الدراسة الفترة حتى عام 2002 مع بعـــض التوقعات التي تظهر وكأنها استشراف للمدى المتوسط.

دراسة عبد المطلب عامر النخال، دعاوي الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية والموقف الفلسطيني والأردني منها، جامعة الأزهر،غزة، 2014: عملت هذه الدراسة إلى التعرف علـــى تأثير المخططات والمشاريع الرامية إلى ترحيل الفلسطينيين من أرضهم وتوطينهم في البلـــدان العربية المجاورة، ورصدت هذه الدراسة أهم هذه المشاريع منذ ما قبل قيـــام دولـــة الاحـــتلال الإسرائيلي، وكذلك تلك المشاريع التي طرحها رؤساء بلدان في أمريكا وأوروبا وبعض الساسة من نواب برلمانات هذه الدول، حيث يصل الباحث إلى نتيجة إنّ جميع هذه المشـــاريع كانـــت تهدف إلى إيجاد وطن بديل للفلسطينيين يكون بديلا لهم عن أرضهم فلسطين، علـــى أن تكـــون أرضا يهودية خالصة للشعب اليهودي، وكيف أرادت هذه الخطط والمشاريع إلقاء العبء علـــى الدول العربية المجاورة وبالذات على الأردن التي تشترك بأطول حدود مع فلسطين التاريخيـــة، وأن تتحلل دولة الاحتلال الإسرائيلي من الفلسطينيين الذين احتلت أرضـــهم وشـــردتهم، كمـــا

وتناقش هذه الدراسة كيف أرادت محاولات إيجاد الوطن البديل للفلسطينيين التخلص من أهم الثوابت لدى الشعب الفلسطيني وهو حق العودة، وقد اعتبرت الدراسة هذه الخطط والمشاريع ما هي إلا محاولات لتغيير الوضع الديموغرافي لصالح الصهاينة في فلسطين، واستعرضت الدراسة موقف المملكة الأردنية الهاشمية والموقف الفلسطيني من دعاوى الوطن البديل، وما هي الوسائل والآليات التي قد تكون مناسبة للوقوف بوجهها والحيلولة دون تمريرها على الأرض.

8.1 التعقيب على الدراسات السابقة

حيث يتضح للباحث من خلال الدراسات السابقة بان معظمها قد تناول قضايا تتعلق بدور البعد الديموغرافي في الصراع السياسي والإقليمي، وقد ميز تلك الدراسات إجماعها على أن العامل الديموغرافي يميل مع مرور الزمن لصالح الجانب الفلسطيني وهذا ما يدفع الجانب الإسرائيلي الى تجاوز ما اتفق عليه في اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين، والبحث عن حلول بديلة بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية، كما أن هذه الدراسات ركزت على رصد الأساليب التي استخدمها الاحتلال الاسرائيلي في السيطرة على الأرض والانسان في فلسطين كما لاحظ الباحث بأنّ معظم الدراسات السابقة قد تناولت قضية البعد الديموغرافي من منظور مختلف، إلا أنّ أياً من الدراسات السابقة لم تتناول البعد الديموغرافي ودوره في الحل النهائي للصراع الدائر في فلسطين بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث تتميز الدراسة الحالية بكونها تتناول هذا الجانب بإطار نظري وبمنهجية دراسة الحالية التي تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

في هذا الفصل يتناول الباحث مفاهيم أساسية في الدراسة مثل علم الجيوبوليتكس، وعلم الديموغرافيا، وبالإضافة إلى تناول العلاقة بين الإنسان والأرض في ظل مفهوم الصراع، وصولا إلى تناول مفهوم التغيير الديموغرافي والتهديد الديموغرافي، كما سيتم التطرق إلى مفاهيم أخرى ذات علاقة بالدراسة مثل مفهوم الضم والتهويد والتهجير القسري والترانسفير والتوطين وخلق الوقائع على الأرض وغيرها من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بهذه الدراسة.

ولطالما خضعت أمم وشعوب ودول لسيطرة المستعمر رغما عنها لعدم قدرتها على صد الاستعمار بما تمتلك من وسائل وإمكانيات ومقومات، إلا أنّها بقيت تناضل وتنافح المستعمر بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة وإرادة حتى استعادت حقوقها المسلوبة، والتاريخ يُنبئنا عن كثير من الأمم تجرعت مرارة الهزيمة والانكسار إلى إن عادت ووقفت على أقدامها من جديد وبنت حضارة وثقافة يضرب بها المثل، ولنا في أمّة العرب خير مثال، وهي الأمّة التي كانت لا شأن لها بين الأمم، وكانت تتناهشها أنياب الروم والفرس في كل وقت وحين، أمّة لا تمتلك من أمرها شيء، وولاؤها لهذه الدولة أو تلك، منزوعة الهيبة معدومة الإرادة، وتحكمها العادات والتقاليد البغيضة التي تكاد تكون أقرب إلى حياة الغاب، إلى أن امتلكت الإرادة والعزيمة التي تجلت بالقائد الفذ محمد صلى الله عليه وسلم والحاضنة المجتمعية التي ترعرعت وكبرت ونمت متجسدة بالصحابة الكرام مشكلين مجتمعا فريدا لا يكاد يكون له مثيلا في التاريخ، فكانت دولة المدينة التي أعادت للعرب هيبتهم الضائعة ولملمت شعثهم وانطلقوا لبناء حضارة عظيمة كان لها فضل كبير على البشرية جمعاء، و كذلك الشعب الياباني الذي خرج مهزوما من الحرب العالمية الثانية، فاستسلم وخضع بفعل القوة التي مورست عليه من قبل قوات الحلفاء عام 1945م، وما لبثت اليابان أن استعادت زمام المبادرة وإذا بها وخلال سنوات من الزمن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم اليوم، وكذلك الحال ينطبق على ألمانيا التي أصبحت صاحبة أكبر تأثير اقتصادي في أوروبا بعد انهزامها في الحرب العالمية الثانية أيضا، والأمثلة تطول في هذا المضمار مما يطلعنا ويعطينا الشاشة واضحة جلية بان الأمم تتصارع فيما بينها منذ القدم، ولا

بقاء إلا لصاحب الإرادة والعزيمة والقوة، فهو من يفرض الشـــروط ويـــتحكم بمقاليـــد الحيـــاة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية.

لقد كان لهذه الصراعات الممتدة عبر الزمن تأثيرات كبيرة وعظيمة على حياة الســـكان في أماكن الصراعات، ولا يزال هذا التأثير مستمرا وممتدا إلى يومنا هذا، ومـــن أكثـــر هـــذه التأثيرات حضورا ووضوحا وممارسة في ظل الصراع هو ما يسمى بالتغييرات الديموغرافية، التي تحدثها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالتهجير القسري الداخلي والخارجي، والهجـــرات الحاصلة من أماكن النزاع ومناطق الحروب، والاستيطان والتوطين واللجوء وضم الأراضـــي والمخيمات والمستوطنات، وما ينتج عنها من ضياع حقوق طـــرف لحســـاب طـــرف آخـــر، واستحداث كيانات ترسخ الظلم الواقع على الأطراف المعتدى عليها، وهو ما يؤدي إلى صناعة حياة جديدة لطرفي الصراع بعيدة كل البعد عما ألفه مـــن بيئـــة جغرافيـــة وديموغرافيـــة ذات خصائص وسمات نشأ بها وترعرع في أحضانها، ولذلك يبقى الجرح نازفا لا يلتئم طالمـــا لـــم يعالج أصل الصراع وأسبابه، وطالما لم تنتهي نتائجه التي أفرزت بفعل العمل العسكري العنيف، والقوانين والأنظمة التي تعطي الحق لمن لا يستحقه وتنزعه ممن يستحقه.

وفي هذا الفصل سيتناول الباحث بالتفصيل المفاهيم الرئيسية التي سيكون لها دلالة كبيرة في هذه الدراسة، باعتبارها خارطة طريق ستوصلنا إلى مكامن الأفكار الرئيسية التي ســـنبحث فيها، لتقديم إطار مفاهيمي متماسك مبني على نظريات علمية تفسر الروابط بين هذه المفـــاهيم، ولتكون أساسا محترما ومتينا من الناحية النظرية ترتكز عليه هذه الدراسة بإذن الله تعالى.

يعتبر البعد الديموغرافي الفكرة الرئيسية التي يحاول الباحث دراستها في هذه الدراســـة لما يعتقده بأنّ له تأثير كبير على مستقبل القضية الفلسطينية.

1.2 مفهوم علم الديموغرافيا

الدّيموغرافيا (Demography) المعروفة بعلم السكّان، وهـــو عبـــارة عـــن دراســـة خصائص السكّان الكميّة وكثافتهم السكانيّة وتوزيعهم ونموهم، وهيكليّـــة التجمعـــات الســـكّانية،

ويدرس هذا العلم أيضا الخصائص النوعيّة للسكان، كالخصائص الاجتماعيّة، مثل: الثروة والتعليم والتنمية والتغذية[1]، ويدخل في دائرة علم الدّيموغرافيا الإحصاءات البشرية التي تشمل الدّخل، والمواليد، والوفيات، وغيرها من الأمور التي توضح التغيُّرات البشريّة[2]، ولذلك فهو في بعض الجوانب يأخذ منحى علم إحصائيّ اجتماعيّ وحيويّ، يعتمد على دراسة مجموعة من الإحصاءات حول الأفراد[3].

والديموغرافيا أيضا علم يُعنى بدراسة السكان من حيث النمو والتخصص والعوامل المؤثرة فيها، ولذلك فالسكان في علم الديموغرافيا هم مجموعة الأفراد الذين يعيشون في زمان ومكان معين وتربط بينهم علاقات اجتماعية[4]، وقد عرفت الديموغرافيا في السنوات الأخيرة، تطورا كبيرا في العالم و لاسيما خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي، ولقد شهدت هذه الفترة ازدهارا كبيراً في العلوم الدقيقة والتي بدأت تغمر العلوم الأخرى، وبالذات فيما يخص استعمال الرياضيات العليا كمنهج جديد في التحليلات العلمية، وتوصل علماء الديموغرافيا و العلوم الاجتماعية التي لها علاقة بالسكان أو الإنسان بصفة عامة إلى اكتشاف منهجية جديدة مع مناهج و طرق حديثة في معالجة قضايا السكان، وبرزت من بين هذه الطرق والمناهج طريقة النماذج النظرية الرياضية والتي يطلق عليها اسم النماذج، وكانت النماذج الخاصة بإعادة الإنتاج السكاني في الديموغرافيا أكثر أهمية و إثارة، ومن أهم العوامل المحفزه للاهتمام بعلم الديموغرافيا هو الحاجة إلى إعادة النظر في التوقعات السكانية السابقة التي ظهرت في آخر الأمر أنّها غير واقعية، وعدم نجاعة هذه التوقعات صار صارخا، و لا سيما لمّا كان الأمر يتعلق بتلك البلدان التي لم تشارك على الإطلاق في الحربين العالميتين الأولى و الثانية، وثاني هذه العوامل أهمية والذي حفز هذا الانتعاش في البحث

---

[1] Demography", Business Dictionary, Retrieved 5-2-2017. http://www.businessdictionary.com/definition/demographic-factors.html

[2] "demography", Oxford Dictionarie, Retrieved 5-2-2017. http://www.businessdictionary.com/definition/demographic-factors.html

[3] "demography", Dictionary.com, Retrieved 5-2-2017. http://www.businessdictionary.com/definition/demographic-factors.html

[4] "demography", Dictionary.com, Retrieved 5-2-2017.

الديموغرافي تمثل في وجود هجرة قوية، و كل ما نتج عنها من اختلاط الأجناس الـذي جعـل التركيب الاجتماعي أكثر تعقيدا[1].

ويعد علم الديموغرافيا علماً قائماً بذاته وذلك شيء واضح ولكنه يتداخل مع كثير مـن العلوم الأخرى، و لهذا فإن العامل الديموغرافي هو بنفس الوقت عامل اقتصادي و اجتماعي و سيكولوجي و عامل للتطور البشري العام المعقد[2].

هذه الأفكار السكانية تتمحور حول اشكاليات واقعية موجوده بشكل دائم في التجمعـات البشرية المختلفة، وهي تكون ذات أهمية اكبر عندما يتم طرحها لمعالجة هذه الإشكاليات معالجة مباشرة، فالفلاسفة اليونانيون كانت نظرياتهم السكانية تدور حول عالم مدينة مـا، حيـث كـان السكان قليلون نسبيا، أما العهد الروماني فقد انعكست الأفكار السكانية حول انشغالات المجتمـع حيث كان السكان يعتبرون مصدرا للقوة، ولكن ومع ظهور عصر الدولة كان لأصحاب المذهب التجاري أفكارهم الخاصة فيما يتعلق بالمنافع السياسية والاقتصادية لكثرة السكان[3].

2.2 التغيير الديموغرافي

تُعد الديموغرافيا في أي حيز من العالم متغيرة على الدوام وفق العوامـل والمـؤثرات الداخلية والخارجية، إرادية كانت أم غير إرادية على حد سواء، فمن المؤثرات الداخلية ما هـو طبيعي بفعل الزيادة السكانية الطبيعية في عدد الأفراد من خلال الفارق ما بين المواليد والوفيات لبلد ما، وكذلك من خلال إعادة توزيع السكان وانتشارهم وفق مقتضيات الحياة في داخل البلـد نفسه، نتيجة لظروف العمل والحالة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والمـوارد والثـروات، ومنها ما ينتج عن ظروف الطبيعة والبيئة التي تجبر السكان في بعض الأحيـان إلـى القيـام بعمليات تغيير ديمغرافي داخلي خارج عن إرادتهم، أو بفعل الصراعات الداخلية بين أبناء البلد

---

[1] بلمير، بلحسن: **إعادة إنتاج السكان (تطور النماذج)**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص139-121 .

[2] المرجع السابق، ص18

[3] البدو عبد الهادي، خليل: **علم الاجتماع السكاني**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، عمان، ص 13.

الواحد التي تحتم على المجموعات السكانية المتصارعة إعادة تشكيل تجمعـــاتهم الديموغرافيـــة وفق مجريات الصراع القائم.

أما التغيير الآخر في الطبيعة الديموغرافية لبلد ما أو مساحة جغرافية ما من العالم، فهي تتمثل بالمؤثرات الخارجية التي تحدث في حال نشوب حرب بين بلد وآخر وما يصـــاحبه مـــن احتلالات لمناطق جغرافية، تؤدي إلى تهجير السكان الأصليين تهجيـــرا قســـريا بفعـــل القـــوة العسكرية أو من خلال القوانين والأنظمة التي يفرضها المحتل على المناطق التي احتلها، أو من خلال ترك السكان الأصليين لمناطق سكناهم بمحض إرادتهم هربا من أعمال الحرب العسكرية حفاظا على أرواحهم، وهذا ما يؤدي إلى إعادة تشكيل المجموعات السكانية بما يتلاءم مع رغبة المحتل، محدثا تغييرا جوهريا كبيرا في المناطق المحتلة.

وبشيء من التفصيل سيتم استعراض أهم أشكال التغيير الديموغرافي:

1.2.2 التغير السكاني الطبيعي

يتزايد عدد السكان في أي مكان في العالم طبيعياً إما بازدياد عدد المواليـــد فـــي هـــذه المنطقة، أو انخفاض عدد الوفيات في نفس المنطقة، وتتفاوت نسب الزيادة السكانية والتغييرات الديموغرافية من مكان إلى آخر حسب ثقافة الشعوب وعاداتها وتقاليـــدها وظـــروف معيشـــتها واختلافها من منطقة إلى أخرى، كما أنّ الزيادة السكانية في بلد معين أو منطقة معينة قد تنشـــأ بسبب الهجرة السكانية من منطقة إلى أخرى، وهذه الهجرات تنشأ بفعـــل الأســـباب السياســـية والاقتصادية و الكوارث الطبيعية وما إلى ذلك من أسباب مختلفة و متنوعة، أمّا بالنسبة لتناقص عدد السكان فهو يكون في منطقة معينة من المناطق بسبب إمّا وفاة السكان أو بسبب الهجرة من هذه المنطقة إلى المناطق الأخرى، و من هنا يتبين أنّ التناقص في منطقة قد يسبب زيادة فـــي منطقة أخرى بسبب الهجرات وأن أسباب التناقص السكاني والازدياد السكاني هما متعاكسان من ناحية الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى كل منهما، ولكن الوفاة والولادة همـــا مـــن العوامـــل الطبيعية التي تعمل على تغيير توزيع السكان في منطقة معينة من المناطق في حين أنّ الهجرات

من وإلى مناطق معينة فإنها أسباب غير طبيعية تنشأ إمّا من صنع الإنسان أو بسبب ظروف قاهرة مثل الكوارث الطبيعية كما أسلفنا، وتعرف نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان على أنّها الفرق بين عدد المواليد وبين عدد الوفيات، ويسمى أيضا بمعدل النمو الطبيعي، أمّا ما يعرف بمعدل النمو السكاني فهو عبارة عن معدل الزيادة الطبيعية في منطقة معينة إضافة إلى معدل صافي الهجرة من و إلى المنطقة المراد حساب معدل النمو السكاني فيها، فالنمو السكاني إذا ما أردنا تحديده في إقليم معين أو منطقة محددة فإننا نضطر لأخذ معدل الهجرة من وإلى المنطقة بعين الاعتبار، في حين أنّنا إذا أردنا حساب النمو السكاني في العالم أجمع والذي يعتبر على انه وحدة جغرافية واحدة غير منفصلة، فتحسب على أساس الزيادة الطبيعية في العالم فقط، فلا معنى عندها من أخذ الهجرات بل لا يمكن أصلاً أخذها بعين الاعتبار، إذ أنّ الهجرة سواء كانت من منطقة أو إلى منطقة أخرى فإنها لن تؤثر في إجمالي العدد العام للسكان في كافة أرجاء العالم، ومع التقدم الكبير بمستوى الرعاية الصحية والاكتشافات الطبية الهائلة والعلاجات الدوائية لكثير من الأمراض المستعصية التي اكتشفت والتطور التكنولوجي حول العالم، فإن أعداد سكان العالم بازدياد مستمر بسبب التناقص الكبير في أعداد الوفيات مقارنة بأعداد المواليد[1].

2.2.2 الهجرة

الهجرة لُغةً لفظٌ مشتقٌ من الكلمة الثُلاثيّة (هَجَرَ)، أي الرّحيلُ عن المكان، أو التَخلي عن شيءٍ ما، وأيضا تُعرّفُ الهجرة بأنّها انتقال للسكان من مكان إلى آخر بغرضِ الاستقرار من أجل البقاء في المكان الجديد بشكل دائم، أمّا اصطلاحاً تُعرفُ الهجرة بأنّها الانتقالُ مِنَ البلد الأمّ للاستقرار في بلدٍ آخر، ويتم هذا الانتقالُ بشكلٍ فردي أو جماعي من الموطن الأصلي إلى الوطن جديد، وتترافق مع هذا الانتقال ظروفٌ عديدةٌ تُؤدّي إلى الهجرة، مثل انتشار الحروب الأهليّة أو الخارجيّة بين الدّول، أو سوء الأوضاع الاقتصاديّة والتي تُعتبر من المُحفّزات للهجرةِ، وتحرصُ دول المَهجر على تطبيقِ مجموعةٍ من الآليات القانونيّة والتشريعيّة، والتي

[1] محمد، مروان، تعريف الزيادة الطبيعية، موسوعةُ موضوع، 2017، تم الاسترجاع بتاريخ 22-2-2017، http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9

تَضمن حماية واحترام كامل حقوق المُهاجرين، ووفقاً للتّعداد العامّ للهجرة عام 2017م وصـــلَ عدد المُهاجرين من دولهم الأصليّة إلى258 مليون نسمة[1].

قبل الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين كانت المدن الفلسطينية المزدهرة مثالاً واضحاً لجذب المهاجرين إليها من العمال والحرفيين المهاجرين من الدول المجاورة وغيرهـــا، وقـــد سُـــميت الأحياء والشوارع الت أقام بها المهاجرون وشكلوا فيها الأغلبية أسماء بلادهم الأصلية، مثـــل: "سوق الشوام"، كما أنشئوا مراكز وهيئات مجتمعية خاصة بهم، مثـــل: "الجمعيـــة المصـــرية" و"الجمعية السورية"، وكان لهؤلاء المهاجرين تأثير في كل مناحي حياة المدن التي استقروا بها[2].

3.2 اللجوء

بدأت عصبة الأمم المتحدة عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيـــات والمبـــادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين في الشطر الأول من القرن العشرين، وهي الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة، وقد بينت هذه الاتفاقيات من هم الأشخاص الذين تنطبق عليهم صـــفة لاجيء وماهية الحماية القانونية التي يجب ان يتمتـــع بهـــا، وطبيعـــة المســـاعدات والحقـــوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الموقعة على هذه الوثيقة، وهـــي توضـــح طبيعة الإلتزامات المتبادلة ما بين اللاجئين والدول المستضـــيفة لهـــم، وتحـــدد أيضـــا بعـــض الاشخاص الذين تنطبق عليهم صفة الارهاب حيث يُحرمون من اللجوء إلى البلدان التي تشـــعر بتهديد أمنها من قبل هؤلاء الأشخاص.

وقبل شهور من الموافقة على هذه الاتفاقية، بدأت المفوضية الســـامية للأمـــم المتحـــدة لشؤون اللاجئين عملها في الأول من يناير/كانون الثاني 1951، وعلى مدار العقـــود الخمســـة التالية، بقيت هذه الاتفاقية تشكل أساساً للجهود التي تبذلها المفوضية من أجل توفير المســـاعدة والحماية للاجئين حول العالم.

---

[1] http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html.

[2] يزبك، محمود: **الهجرة العربية إلى حيفا 1933 – 1948** ، دار القبس، الناصرة، 1988، ص89.

وكان هذا الصك الأول مقصورا على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيـين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن تفاقم حالات النزوح حول العالم توسع ليشمل منـاطق جغرافية أخرى من العالم وهذا ما عبر عنه غير بروتوكول عام 1967، وقد كانـت الاتفاقيـة الأصلية ملهمة أيضا لعدد من الصكوك الإقليمية من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعـام 1969، وإعلان كارتاخينا لعام 1984 الخاص بلاجئي أمريكا اللاتينية.

وقد وقّع ما مجموعه 139 دولة على أحد صكي الأمم المتحدة أو كليهما، بيد أنـه مـع تغير نمط الهجرة على الصعيد العالمي تغييرا جذرياً، ومع تزايد أعداد الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، ثارت شكوك حول مدى مناسبة اتفاقية 1951 مع الألفية الجديدة، ولا سيما في أوروبا، التي تعتبر بما ينطوي عليه ذلك من مفارقة، مكان مولدها[1]، وعلى مستوى الاطفال والقاصرين فقد نظمت بعض القوانين الدولية التي تحدد طريقة التعامل معهم أثناء اللجوء وذلك على غرار قانون اللجوء السويسري[2].

4.2 الترحيل (الإبعاد)

هذا الإجراء تستخدمه بعض الدول ضد افراد وجماعات تهدد امنها والسلم الإجتمـاعي فيها، وقد تستخدمه الحكومات ضد أَحد الأجانب لإجباره على مغادرة البلاد والعودة إلى المكان الذي ولد فيه، أو كان يعيش فيه، لأَنّه دخل البلاد بصورة غير مشـروعة أو لأَنّهـا تعتقـد أَنَّ الأَجنبي، وكذلك الأَجنبيَّة، قد يُلْحِق الضَّرر بمصالح البلاد بطريقة ما، وقد يحدث ذلك لأَنَّ هـذا الشّخص ارتكب جريمة خطيرة، والترحيل أسلوب قديم كانـت تـتم ممارسـته فـي الممالـك والامبراطوريات القديمة،ولا يزال معمولا به في كثير من دول العالم في وقتنا الحالي وبالـذات عند الخصومة السياسية لبعض القيادات الوطنية وأصحاب التأثير الفكري والثقافي والسياسي[3].

[1] http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
[2] Refugees, **United Nations High Commissioner for "Refworld - Declaration on Territorial Asylum**."
[3] Christensen, **The Decline of Iranshahr: Irrigation and Environments in the History of the Middle East**, 500 B.C. to A.D. 1500, 1993.

5.2 مفهوم الاستعمار

يُستخدم مصطلح الاستعمار عندما تستولي دولة بالقوة العسكرية على دولة أخرى لنهب ثرواتها واستغلال أرضها، وتسخير طاقات أفرادها لمصالح المستعمرين، ويرافق ذلك اتخاذ مخططات تحول هذا الشعب عن دينه ومفاهيمه ومبادئه إلى ما عليه دولة الشعب الغالب المستعمر من مبادئ ونظم وعادات إذا كان بين الغالب والمغلوب تباين في ذلك[1].

وللاستعمار أهداف فمنه كثيرة قد تكون دينية نابعة من ديانة معينة تريد إحتلال الأرض لانها تمثل معنى روحي لهم، أو لإجبار الشعب المحتل على تغير ديانته وفق ما يريد المستعمر، وقد يكون الهدف اقتصادي للسيطرة على ثروات وموارد تلك البلاد، واستخدامها كسوق استهلاكي للترويج وبيع البضائع المصنعة في البلد المسيطِر، أو قد يكون هدف الاستعمار سياسي للهجوم على دول اخرى وتعزيز العمق الجغرافي لها وإبراز القدرات الحربية والعسكرية التي تدعم المواقف السياسية للدول الاستعمارية التي تمكنها من فرض شروطها على الخصوم كالدول التي تتعارض مصالحها[2]، ولتحقيق هذه الأهداف يعمد المستعمر إلى استخدام أساليب وطرق عديدة، فتارة قد يستخدم القوة والعنف لإخضاع سكان المستعمرة الجديدة، وتارة أخرى يستخدم الأساليب الناعمة الغير مرئية في بعض الأحيان كإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والحزبية، أو تشكيل بعض الأجسام والمؤسسات التي تدين له بالولاء وتعمل على تمرير سياساته، أو من خلال الترويج لثقافات بعيدة كل البعد عن ثقافة أصحاب الأرض الأصليين وبالذات فئة الشباب التواقين لكل ما هو جديد ويتلاءم مع أهوائهم وحاجاتهم.

6.2 الاستيطان

كانت الدول الاستعمارية عبر التاريخ عندما تحتل رقعة جغرافية ما، تقوم على الفور باستقدام أعداد كبيرة من رعاياها لهذه المناطق المحتلة، وذلك لتسهيل مهمتها في الاستيلاء على

---

[1] الميداني، عبد الرحمن: **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير – الاستِشراق – الاستعمار**، دراسة **وتحليل وتوجيه، (ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري)**، دار القلم – دمشق، 2000، ص51.

[2] الشثري، محمد: **التنصير في البلاد الإسلامية**، دار الحبيب، بدون تاريخ، ص66-65.

الأرض والموارد والثروات، ومن هنا جاء مفهوم الاستيطان الذي هو عملية إسكان واسعة في أرض محتلة، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءا منها، وقد تكون دوافعه تجارية اقتصادية أو أيديولوجية دينية وعنصرية[1].

1.6.2 الاستيطان قديما

منذ القدم كان الاستيطان حاضرا بكل قوة فأينما كان الغزو والتوسع للإمبراطوريات كان الاستيطان ملازما له ومترافقا معه، لمد النفوذ والسيطرة على الطرق التجارية، خاصة البحرية التي كانت قديما مجال المنافسة الاستراتيجي الأول، وقد نشأت مدن وحواضر نتيجة غزوات اليونانيين الذين اشتهروا بكونهم غزاة وقراصنة بحر، وكان دافعهم إلى ذلك استكشاف آفاق جديدة نظرا لضيق أراضيهم وشيوع الاقتتال بينهم، كذلك تعتبر فترة أواخر العهد الجمهوري وأوائل الإمبراطوري من أكثر الفترات التاريخية حركية وبالذات في روما، التي شهدت أحداثا ارتبطت بحركة التوسع والاستيطان[2].

2.6.2 الاستيطان في العصر الحديث

مع ازدهار الظاهرة الاستعمارية في موجتها الثانية خلال القرنين 19 و20، والتي كان دافعها الأساس –فضلا عن الهيمنة الإستراتيجية– انتشر الاستيطان بشكل ملحوظ من أجل البحث عن الأسواق والمواد الأولية، وقد كانت الثقافة الغربية والدين المسيحي حاضرين في العقلية الاستعمارية للدول ذات النزعة الاستعمارية ذلك لانها كانت ترغب في نشر التقاليد والعادات الغربية، إضافة الى نشر الدين المسيحي كما أن النزعات العنصرية لدى قادة تلك الدول الاستعمارية كانت حاضرة وبقوة لتطبيق النظرية العنصرية التي تنادي ب "تفوق الرجل الأبيض" مقارنة بالحضارات والأجناس البشرية الأخرى[3].

---

[1] http://www.iuvmpixel.com/ar/israeli-settlement

[2] كابلي، فاطمة: **الاستيطان الروماني في شمال أفريقيا دراسة مقارنة (المغرب ومصر نموذجين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2010، ص3.

[3] حسين، عياش عدنان: ***فكرة الاستيطان الصهيوني وحقوق الإنسان الفلسطيني***، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، 2007، ص50.

كانت هذه الفترة من الاستعمار تدعي التبشير بتعاليم القيم الحضارية الإنسانية الراقيـــة، التـــي يمثلها الإنسان الأبيض ويتميز بها عن باقي الأجناس الذين يقوم باحتلال أرضهم، إلا أنَّه كـــان يخفي وراء هذه الادعاءات دوافعه الحقيقية الكامنة وراء استيطانه وتوسعة، وهذه الدوافع أخذت مناحي كثيرة منها ما هو أطماع مادية حيث الثروات والموارد والأسواق والأيدي العاملة كمـــا حصل من استيطان أوروبي لمناطق واسعة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، ومنها مـــا هـــو ديني أيديولوجي عنصري في آن واحد، كما هو الحال من استيطان لفلسطين علـــى يـــد دولـــة الاحتلال الإسرائيلي، وما ترمي إليه من تفريغ الأرض الفلسطينية مـــن ســـكانها الفلســـطينيين وإحلال يهود العالم مكانهم، مغيرة بذلك الوضع الـــديموغرافي والوضـــع التـــاريخي لـــلأرض الفلسطينية.

7.2 التوطين

يستخدم مفهوم التوطين للدلالة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصـــادي لفئـــات سكانية تتسم بالتنقل الدائم وحياتها تتميز بأنها غير مستقرة لأسباب متعددة تختلـــف بـــين حـــين وآخر، وهي مرتهنة لعوامل إقتصادية وإجتماعية تعيشها، وتختلف هذه العوامل من بلد إلى آخر حسب الظروف المعيشية والطبيعية السائدة هناك.[1]

وتعد عمليات التوطين والعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمهنـــي للسكان في حدود مكانية تتوافر فيها شروط الحياة والعمل، حديثة نسبياً، ولها أشكال متعددة، فمن التوطين ما هو سكاني، أو سياسي، أو صناعي إقتصادي، وقد لا يقتصر التوطين على العامـــل البشري وإنما قد يمتد ليشمل توطين رؤوس الأموال وتـــوطين الوظـــائف وتـــوطين العمالـــة وغيرها[2].

[1] القش، أكرم محمد: **الموسوعة العربية**، ج7، 1991، ص156.

[2] قاعود، عبد الجبار زكي: **مشروع قانون التسوية (تسوية التوطين 2017) والاثار المترتبة في حـــال تطبيقـــه علـــى محافظة القدس**، ورقة علمية منشورة ضمن وقائع مؤتمر القدس الثالث عشر، جامعة النجاح الوطنية، نـــابلس فلســـطين، ص15.

8.2 الفرق بين الاستيطان والتوطين

الفارق بين المواطن والمستوطن تاريخي ووجودي وجــذري، فــالأول هــو الســاكن الأصلي، وهو أيضا نتاج التوأمّة بين التاريخ والجغرافيا، أما المستوطن فهو الطارئ الذي أراد أن يحول الاستيلاء بالقوة إلى استحقاق تاريخي وسياسي، ولا يبتعد عن ذلك الفرق بين التوطين والاستيطان[1].

فالتوطين منذ بدأ البعض يتداولونه بحساسية في الحالة الفلسطينية مثلاً، معناه إسقاط حق العودة للاجئين وبقائهم إلى الأبد حيث يعيشون في المنافي، لهذا فإن رفــض الاســتيطان بكــل دلالاته التي هي باختصار حلول شعب مكان آخر، ينسجم بالضرورة مع رفض التــوطين، لأنّ قبول الفلسطيني بالتوطين في أي مكان لجأ إليه هو بمثابة ترك فراغ ومنح فرصة لمستوطن.

والتوطين من الناحية السياسية يراد به تحقيق الاستقرار في الإقامة لمجموعات ســكانية محددة دون غيرها، بغية جعلها تأخذ موقع الصدارة من حيث عددها ونســبتها فــي المجتمــع المعني، مقارنة مع المجموعات السكانية الأخرى التي تعد أكثر انتشاراً أو أقل، تبعاً لمجموعــة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، ويرتبط هذا المفهوم أحياناً كثيــرة بتعبيــر «الاستيطان» الذي يهدف إلى إحلال مجموعات سكانية ذات انتماء عرقي أو مذهبي محدد، بدل المجموعات السكانية التي توارثت المكان منذ عصور طويلة، ومثال ذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاع فيها الوافدون من أوربا أن يقوموا مقام السكان الأصــليين مــن الهنود الحمر، ويأخذوا مواقعهم بدعم الدولة وتأييدها، مما دفع السكان الأصليين إلى الابتعاد عن مراكز المدن، ومواقع اتخاذ القرار، والعيش في الأطراف، بسبب عدم قدرتهم على الاســتقرار والإقامة مع الوافدين، وساعدت قوانين الدولة وسياساتها على ذلك في حينه[2].

والنموذج الثاني هو الاستيطان الذي يهدف إلى إحلال مجموعات كبيرة من السكان بدلاً من أصحاب السكان الأصليين، ويلاحظ أنّ التوطين بالمعنى السياسي يختلــف عنــه بــالمعنى

---

[1] رونيه غاليسو: ***الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب***، إنسانيات، 1999، ص7- 13.

[2] المرجع السابق، ص7-13.

السكاني والاقتصادي والاجتماعي، ذلك أنّه بالمعنى السياسي يقوم على مواقع سكانية مستقرة في أساسها، وتتوافر فيها الشروط الأساسية للحياة والعمل والاستقرار[1]، غير أنّ هويتها الثقافية والحضارية قد تأتي مختلفة عن الهوية الثقافية التي يريدها المعنيون بعملية التوطين، لذلك فإن الغايات التي ينطوي عليها التوطين السياسي تخص واقع جماعات دون غيرها، ولأغراض سياسية بالدرجة الأولى، وقد تكون ضارة بالسكان الأصليين، بينما يراد بالتوطين الاجتماعي والسكاني تحقيق الفوائد التي تعود على السكان الأصليين أنفسهم وتوفير الخدمات المناسبة لهم[2].

9.2 الاستعمار الاستيطاني في القانون الدولي

عُرِف الاستعمار الاستيطاني منذ القدم، وقد كان العامل الديموغرافي هو المحرك الأساسي لهذا النوع من الاستعمار، الذي كان يعمل دائما على تفريغ الأرض المحتلة من سكانها الأصليين لصالح سكان الدولة الغازية والمسيطرة، وقد امتد هذا الشكل من الاستعمار حتى فترات الحملات الاستعمارية لإمبراطوريات أوروبا البرتغالية والإسبانية والهولندية، وقد عرّف القانون الدولي الاستعمار بأنه: سياسة توسعية تمارسها بعض الدول في حق شعوب أقل نماءً، سيكون عليها القبول بنوع من روابط التبعية إزاء هذه الدول، والواقع أنّ هذا التعريف والإقرار قائم على تناقض مشابه لذلك الذي تستند إليه الأيديولوجيا الاستعمارية، فهي تعتبر إلحاق أرض أو احتلال دولة توسعا مشروعا، كما تُشرّع الهيمنة والاستغلال الاقتصادي لفائدة القوى الاستعمارية دون أي وجه حق إلا ما كان تحت عنوان "الأرض التي لا سيد لها" أو "الأرض الخلاء"، وهو تبرير متهافت كون كل الأراضي التي تم احتلالها تقريبا مأهولة[3].

10.2 مفهوم وتعريف النظام السياسي

يعود الأصل لمفهوم النظام إلى العلوم الطبيعية، ويلوح إلى الصلات بين مجموعة أو عدد من العناصر المشكِّلة لحدث معين، بحيث تتجاوب أقسامه فيما بينها بالمظهر المعين، وأن

---

[1] القش، أكرم محمد: **الموسوعة العربية**، ج7، 1991، ص156.

[2] رونيه غاليسو: **الحركات الجمعوية والحركة الإجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب**، مرجع سابق، 7-13.

[3]https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86

أي تبديل في قسم منها يؤثر على الجميع، واقتبس هذا المفهوم وطبق في الدراسات الدبلوماسية، وعلى هذا المبدأ قام عديد من الباحثين ومنهم (أناتول رابوبورت) بتعريف النظام السياسي بأنّه ذلك المضمون الذي يعمل ككل حصيلة الاتكال التبادلي بين الأقسام[1].

ويوجد معناً تقليدياً شائعاً يعبر من خلاله عن المقصود بالنظم السياسية والذي يعني أنظمة الحكم السائدة في دولة محددة، وهنا يشكل ترادف في المعنى ما بين النظم السياسية والقانون الدستوري، وحين نقول "قانون" نقصد بذلك القانون الذي يحتوي على عدد من الأساسات التي لها علاقة بنظام الحكم في الدولة، حيث تهدف لتنسيق السلطات العامّة فيها وتقييد صلاحياتها، وكذلك الصلة بينها، علاوة على ذلك بيان حقوق الأشخاص وواجباتهم في الدولة، وفي بعض الاحيان قد يكون هناك ترادف عند بعض العلماء وفقهاء القانون بين النظام السياسي والدبلوماسي حيث يعرف العلامة والفقيه الفرنسي (جورج بيردو) النظام الدبلوماسي بأنه: طريقة مزاولة السيطرة في الدولة[2].

ويعرف أستاذ العلوم السياسية (ديفيد أيستون) النظام بشكل عام بأنّه جملة من التفاعلات المتصلة بأسلوب سلوكي معين، ويعرف النظام الدبلوماسي بأنّه: توزيع القيم المادية أو الرمزية بشكل سلطوي، و يعرف (غابريل آلموند) النظام السياسي بأنّه تشكيلة مهمة من المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بتحرير الأهداف العامّة لمجتمع ما، أو لجماعة داخل هذا المجتمع والعمل على تطبيقها، وتدعم قرارات النظام الدبلوماسي بالعادة القانونية القسرية، ويمكن الخضوع لها بالقوة القسرية[3].

إنّ المفهوم الوظيفي للنظام السياسي هو القيّم القانوني على سلام الشخص وصالحه وصالح المجتمع، والمنتج أو الصائغ القانوني لما يطرأ عليه من تبديل، وهو المسيطر والواقف على إدارة موارد المجتمع بدافع المسؤوليات المفوضة له، وهو الذي يحتكر أو يمتلك حق

---

[1] دريكش، نجيم: النظام السياسي التركي، مفهوم النظام السياسي، http://nadjim-1.maktoobblog.com.2008

[2] الخزرجي، ثامر: **النظم السياسية والسياسات العامّة "دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**، مرجع سابق، ص21–22.

[3] المرجع السابق، ص23–24.

الاستعمال القانوني للقوة، أمّا المفهوم السلوكي للنظام السياسي فهو: تشكيلة مترافقة من الفعاليات السلوكية المدونة التي تنظم عمل الطاقات والمنشآت والوحدات الحزبية التي يتكـون منهـا أي مضموم دبلوماسي داخل أي بناء اجتماعي، وكلما تصاعدت رتبة الترابط بين الأقسام اكتسـب النظام السياسي تلاحمه وديناميكيته (سهولة الحركة والتجاوب). أما الصورة الهيكليـة للنظـام السياسي: فهي عبارة عن المؤسسات التي تتوزع بينها عملية إنتاج القرار الدبلوماسـي بشـقيه التشريعي والتنفيذي مع الأخذ بعين الاعتبار استمرارية صلاحية الجانب التشريعي للقـرار، أو انحصارها في سيطرة البرلمان في النظم السياسية كافة. ويمكن التفرقة بين نظام وآخر بـالنظر لماهية المظهر أو الجهة التي تتحمل صلاحية الجانب التنفيذي للقرار، وعندما تسند الصـلاحية لفرد واحد يكون النظام رئاسياً، وعندما تسند لحكومة مسؤولية أمام البرلمـان يكـون النظـام برلمانياً[1].

11.2 مفهوم المقاومة

مقاومة الظلم أو الاحتلال عمل إنساني يقوم به الطرف المعتدى عليه للدفاع عن نفسـه وما ينتمي إليه من حيز جغرافي ووطني، ففي عام 1977 في الملحق الإضافي لاتفاق جنيـف المبرم عام 1949 والذي نُظم لحماية ضحايا الصراعات المسلحة، جاء في المادة الأولى منه في الفقرة الرابعة أنّ "الأشخاص الذين يحاربون ضد الهيمنة الاستيطانية والاستعمار والعرقية " إلا أنّ هذه الفقرات لم تبين بشكل دقيق ما يعد شرعيا أو غير شرعي من أعمال المقاومة المختلفة[2].

وهناك عدة أشكال للمقاومة منها ما هو شعبي سلمي لا يُستخدم فيه الأساليب العنيفة وقد تسمى بالمقاومة المدنية، ومنها ما هو ذو طابع عنيف يستخدم أصحابه الأساليب العسكرية العنيفة

---

[1] سلامة، جمال: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص24.

[2] Rupert Ticehurst (1997) **in his footnote 1 cites The life and works of Martens as detailed by V. Pustogarov, "Fyodor Fyodorovich Martens (1845–1909) – A Humanist of Modern Times",** International Review of the Red Cross (IRRC), No. 312, May–June 1996, pp. 300–314.

للدفاع ومقاومة الاحتلال، ومثال ذلك تلك المقاومة التي وقعت في النرويج في الحرب العالمية الثانية، واستعملت حركات المقاومة فيها الأساليب المسلحة وغير المسلحة[1].

وقد تكون المقاومة منظمة، والتي تقوم على وضع الخطط والإعداد المدعم والمتين، وأيضا هناك مفهوم المقاومة السلمية وهي المقاومة التي تتبنى طريقة التحاور والمفاوضات والمطالب ولا تستخدم العنف في التعبير عن الرأي ومنها اللجوء إلى تنسيق مسيرات واحتجاجات أو تمرد مدني أو تقديم مطالب دبلوماسية، والمقاومة الشعبية غير المسلحة تعد من أهم أساليب النضال التي يشارك فيها كل فئات الشعب كبارا وصغارا رجالا ونساءً، ويقصد بالمقاومة الشعبية السلمية المدنية أنّها المقاومة التي تتناول الطابع الشعبي المدني، ولا تستعمل القوة المسلحة أو أعمال العنف المصاحبة لها، وتنفذ بأساليب يعبر بها المعارضون عن الاستياء والسخط، ومن أهم رواد هذا النمط من المقاومة المهاتما غاندي في نضاله ضد الاستعمار البريطاني للهند، ومارتن لوثر كينج في محاربته للعنصرية في أمريكا، ونيلسون مانديلا في كفاحه ضد نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا[2].

وأيضا هناك مفهوم المقاومة المسلحة والتي تتغاير عما قبلها بأنّ فيها نهجاً ثورياً، من دافع واجب وطني، وهو نيل الاستقلال والتحرر، والتي كان من أبرز أمثلتها قوات المقاومة الأوروبية وحركات المقاومة المسلحة مثل حركات المقاومة والبارتيزان أثناء الحرب العالمية الثانية في نضالهم ضد قوى الاستعمار النازي بالتآزر مع قوات الحلفاء[3].

12.2 مفهوم الصراع

مفهوم الصراع والنزاع يقترب من مفهوم الأزمة باعتبار أنّ بعض الأزمات تعبر عن تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما وتعارضهما، إلا أن الصراع قد لا يكون بالغ الحدة وشديد

---

[1] Rupert Ticehurst (1997) in his footnote 1 cites The life and works of Martens as detailed by V. Pustogarov, "Fyodor Fyodorovich Martens (1845–1909) – A Humanist of Modern Times", International Review of the Red Cross (IRRC), No. 312, May–June 1996, pp. 300–314.

[2] المبيض أشرف، ***المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين في ضوء تجارب الهند والنرويج وجنوب أفريقيا"*، مجلة سياسات**، العدد (20)، رام الله، 2012.

[3] أبو سيف عاطف، ***المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين*، مجلة سياسات**، العدد (20)، رام الله، 2012.

التدمير كما هو الحال في الأزمات، كما أن الصراع قد يكون معروفاً أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه ويستغرق وقتاً طويلاً، في حين تكون مثل هذه المعلومات مجهولة بالنسبة للأزمات، والتي يكون أمدها قصيراً، بأن بعض الأزمات ناتجة عن صراع بالغ الحدة والشدة بين طرفين، ويستمر لفترة طويلة كما هو الحال في الأزمة، ولكن يختلفإن في أن الأزمة تنتهي بمعالجة أسبابها ونتائجها[1].

تعكس أدبيات الصراع ثراءً واضحاً فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، كما تتعدد أيضا بؤر الاهتمام، ونقاط التركيز التي يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عند تناولهم للمفهوم بالدراسة والتحليل. وفي إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية التي تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"[2]، أمّا دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة. فمن المنظور النفسي، يشير مفهوم الصراع إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافعُ للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماماً"، وهنا يؤكد موارى على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي أيضا[3].

أمّا في بعده السياسي، فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى[4].

---

[1] الذهبي جاسم وآخرون، ***إدارة الأزمات وعلاقتها بأنماط السلوك القيادي***، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 9 عدد 32، 2002.

[2] "**The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury,** Connecticut: Gerolier Incorporated, 1992: 537.

[3] Edward J. Murray, **"Conflict: The Psychological Aspects",** in IESS, pp. 220 –225.

[4] Robert North "**Conflict: Political Aspects "in IESS,** (1968: 226-232), P.228.

وبينما يهتم لويس كوزر **(Lewis Coser)** بـالتركيز علـى الصـراع فـي بعـده الإجتماعي، فإن لورا نادر تتجه إلى إيضاح البعد الانثربولوجي في العملية الصراعية، ومن ثم فَّإن الصراع في بعده الاجتماعي إنَّما يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينـة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة"، ويكون الهدف هنا متمثلاً "ليس فقط فـي كسـب القـيم المرغوبة، بل أيضا في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منه[1]، والصراع في مثل هذه المواقف وكما يحدد كوزر، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتهـا، وتفسير ذلك يرجعه كوزر إلى حقيقة أنَّ الصراع في حد ذاته أحد السمات الأساسـية لجوانـب الحياة الاجتماعية، أمّا فيما يتعلق بالبعد الأنثربولوجى للصراع، فإن الصراع ينشـأ أو يحـدث نتيجة للتنافس بين طرفين على الأقل، وهنا قد يكون هذا الطرف متمثلاً في فرد، أو أسـرة، أو ذرية أو نسل بشرى معين، أو مجتمع كامل،إضافة إلى ذلك، قد يكون طرف الصـراع طبقـة اجتماعية، أو أفكاراً، أو منظمة سياسية، أو قبيلة، أو ديناً [2].

وبوجه عام، فإن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه "باعتباره ظاهرة ديناميكية..". فالمفهوم، من جانب، يقترح "موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفـاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر"[3].

ولذلك كان هناك اتجاه يذهب إلى التركيز على البعد التنافسي فـي تعريـف الصـراع باعتبار أنّه "أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات"، وأنّه "عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقـة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة"[4]، وفي تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبسـاطة

[1] Lewis A. Coser, **"Conflict: Socail Aspects", in IESS,** (1968:232-236), pp.232-233.

[2] Laura Nader, "**Conflict: Anthorpological Aspects", in IESS,** (1968 :236-242) ، pp236-237.

[3] منطاوي، محمد محمود: **الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي،** المركـز القـومي للإصـدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2015، ص 50.

[4] K. Boulding, "**Conflict and Defense**, "New York : Harper and Row, 1962. See alse: Boulding. K , in North, IESS., 1968: 226-228.

والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنّه "عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه"[1]، وهنا تثار أهمية التمييز بين الصراع وبعض أنواع المنافسة – كالتي تحدث في المجالات الرياضية على سبيل المثال، "ففي المنافسة يتعاون الأفراد أو يتنافسون من أجل المرح وقضاء وقت طيب وممتع"، بينما في الصراع، فإن "إحداث أو إلحاق الضرر المادي أو المعنوى بالآخرين إنّما يعدّ هدفاً محدداً للصراع نفسه"[2].

13.2 مفهوم المفاوضات

التفاوض هو النشاط الذي يتضمن مشاركة طرفين أو أكثر (أفراد، مجموعات، وفود)، في إطار السعي لإيجاد حل مرضي غير عنيف لقضية تهم الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع كل منهم، بالرغم من أنّ التعريف أشار إلى أطراف التفاوض والقضية محل التفاوض إلا أنّه يبقى ناقصا، كونه لم يتطرق إلى كنه العملية التفاوضية[3].

ويعرف بول التفاوض بالاستناد على الميزات التي يتحلى بها المفاوض حيث جعل منها جوهر العملية التفاوضية ويقول في هذا الشأن أنّ: "المفاوض الجيد هو ذاك الذي يمتلك سرعة البديهة، لكن مع ذلك فهو يتميز بصبر غير محدود، يعرف كيف يكون متواضعا وحازما في آنٍ واحد، يعرف كيف يراوغ دون أن يكون كاذباً، يعرف كيف يجعل الشركاء يأتمنون به دون أن يبادلهم الشيء ذاته"[4].

تصطبغ التعاريف المقدمة بشأن العملية التفاوضية، بحسب اختصاص ومرجعية كل باحث وهو ما أفضى إلى تباين طريقة مقاربتهم لمفهوم التفاوض.

---

[1] Charles O. Lerch and Abdul A. Said, "**Concepts of International Politics**," New Jersey: prentice Hall, Inc., 2nd. 1970.

[2] George A. Lopez & Michael s. Stole، "**International Relations: Contemporary Theroy and practice"**, Washington D. c., Congressional Quartery, 1989: 429.

[3] الأسمري، عبد العزيز: **التفاوض في الحدث الأزموي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، نسخة إلكترونية، الرياض 2011 ، ص2.

[4] البارودي، منال أحمد: **الطرق الابداعيىة في حل المشكلات واتخاذ القرارات**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، ص 121.

بيد أنه سيتم الاكتفاء بالتعريف الذي قدمه الباحث الأمريكي وليام مارك حبيب بفضـــل تمكنه من تلمُّس جوهر العملية التفاوضية بل جوهر الظاهرة السياسية، المتمثلة في القوة، ناهيك عن شمول تعريفه لباقي عناصر العملية التفاوضية، كالأطراف المتفاوضة، ووجود قضية محل تفاوض[1]، إذن فالتفاوض هو عملية اتصال بين شخصين أو أكثر يدرسون فيها البدائل للتوصـــل لحلول مقبولة لديهم أو بلوغ أهداف مرضية لهم، فهو موقف يتبارى فيه تعبيريا طرفان أو أكثر من خلال مجموعة من العمليات لا تخضع لشروط محددة سلفا حول موضوع من الموضوعات المشتركة، يتم فيه عرض مطالب كل طرف وتبادل الآراء، وتقريب وجهات النظر، ومواءمـــة الحلول المقترحة، وتكييف الاتفاق، واللجوء إلى أساليب الإقناع المتاحة كافة لكل طرف لإجبار الطرف الآخر على القبول بما يقدمه من حلول أو اقتراحات، تنتهي باتفـــاق يتبـــادل بموجبـــه الأطراف المواد المطلوبة، ويكون ملزما اتجاه أنفسهم واتجاه غيرهم.

[1] وادي، عبد الحكيم: مقال: ***المفاوضات التعريف ولغات التواصل...***، الحلقة 5، **الحوار المتمدن**، 2013.

الفصل الثالث

التركيبة الديموغرافية في فلسطين التاريخية

الفصل الثالث

التركيبة الديموغرافة في فلسطين التاريخية

التغيير الديموغرافي في فلسطين وهو فصل يخصصه الباحث لتناول الأهمية التي يوليها العامل الديموغرافي لكلا طرفي الصراع، المواقف ووجهات النظر حول التغيير الديموغرافي في فلسطين من قبل الحركة الصهيونية منذ ظهور فكرة توطين اليهود في فلسطين وصولا إلى اتفاق أوسلو وما تبعه من تطورات وتغيرات ديموغرافية لها تأثير على قضايا الحل النهائي.

غالبا ما يكون الصراع على الأرض من أشد وأعنف وأطول أنواع الصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات أو الدول، والمحرك الرئيس لهذا الصراع هو الإنسان الذي يمتلك أو الذي يريد أن يستحوذ على تلك الأرض، فالأرض تمثل فسحة العيش للمجتمعات البدوية، ومصدرا للماء والغذاء، وهي أيضا تمثل مصدرا لرزق الفلاح في المجتمعات الزراعية وتمثل صراعه مع الإقطاعيين، وهي تعد مصدرا لتوزيع الإنتاج للمجتمعات الصناعية، قلب الصراع على الأرض يتمثل في وجود الإنسان واستمراره وبقائه، ولذا نرى بأن أشد الحروب ضراوة تلك التي تتعلق بالصراع على الحدود وعلى الأرض ورغبة الدول إمّا في التوسع على أراضيها أو الدفاع عنها[1].

وتعد قضية فلسطين وشعبها من أوضح الأمثلة التي تجسد منذ عقود ولا تزال الصراع على الأرض والإنسان مع الاحتلال الإسرائيلي، ذلك لأنّ فلسطين التاريخية كانت منذ القدم موطنا أصليا للشعب الفلسطيني، وأنّ الاحتلال الإسرائيلي احتلها بالتعاون مع القوى العظمى وشرد من استطاع من أهلها واستجلب مكانهم اليهود من كل بقاع الأرض ليستوطنوا فيها، وأصبحت أرض فلسطين بها مكونات بشرية مختلفة تماما في كثير من الأمور الدينية والثقافية واللغوية وغيرها من الاختلافات التي يستحيل إن تتوافق فيما بينها على أرض جغرافية واحدة، ومن هنا سنستعرض أهم ما يميز التجمعات السكانية في فلسطين التاريخية، وملامح الاختلافات التي تجعل التنافر بينها سيد الموقف على المدى القريب والبعيد.

---

[1] **دور المنظم الاجتماعي في إدارة النزاع على حيازة الأراضي والموارد الطبيعية: دراسة مطبقة على ريف جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، القاهرة، ص4.

1.3 التركيبة الاجتماعية للشعب الفلسطيني

لقد كان المجتمع الفلسطيني قبل ظهور الحركة الصهيونية وبعدها قائماً على التنظيم شبه القبلي، وقد كانت ارستقراطية ملاك الأراضي للعائلات التي خدمت العثمانيين والذين كان يطلق عليهم لقب الأفندي، هي الفئة المسيطرة على المجتمع، إذ كان الأفندي على درجة من التعليم، إلا أنّهم لم يكونوا متماسكين من الناحية السياسية بسبب الخلاف والندية بين تلك العائلات المسيطرة، وكذلك كانت فئة الحرفيين والتجار أيضا،إلا أنَّ السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني كان يتمثل في طبقة الفلاحين، وبالرغم من أنّ بعضهم كان يملك أرضه، إلا أنَّ أكثرهم كانوا مستأجرين أو متضمنين للأرض، وكانوا على أدنى درجات التعليم، وهناك أيضا فئة البدو الرحل الذين يتنقلون من مكان لآخر طلبا للمراعي والمياه.

وبرغم أن الشعب الفلسطيني تميز بوجود نخبة من العلماء والادباء وقادة الفكر الــذين تخرجوا من مدارس فلسطينية عريقة إلا أنه أيضا كان يعاني من مشكلات الجهل والبطالة وقلة التعليم الخاص لمجموعة لا يستهان بها من عامة الناس، بالإضافة إلى معاناته مــن مشــكلات التجنيد الإجباري، واستغلال الإقطاعيين لهذه الظروف لمصالحهم العائلية، وما إن بدأت الحروب بين العرب واليهود حتى هربت أغلبية الطبقة الحاكمة إلى خارج فلسطين وتركت هذه الجمــوع للإشاعات، والخوف من المذابح التي قامت بها المليشيات المسلحة للحركة الصهيونية[1].

والمجتمع الفلسطيني يشابه في عاداته وتقاليده وثقافته شعوب المنطقة المحيطة به، فهــو جزء من بلاد الشام، وقد مر هذا الشعب بجميع المراحل التي مرت بها شعوب المنطقة باستثناء مرحلة نشوء الدولة، وكغيره من شعوب المنطقة العربية المحيطة به فإن المجتمــع الفلســطيني يتألف من ثلاث فئات، وهم سكان المدن الفلسطينية الأساسية والتي تشكل المجتمــع الحضــري الفلسطيني، وهي تشكل محور النشاط التجاري والصناعي والخدماتي[2].

---

[1] جرار، ناجح: **الهجرة القسرية الفلسطينية**، مؤسسة فورد، ط1، 1995، ص2-10.

[2] أبراش، إبراهيم: **المجتمع الفلسطيني (من منظور علم الاجتماع السياسي)**، مكتبة ومطبعة دار المنار، غزة ، 2004.

أمّا الفئة الثانية من المجتمع الفلسطيني فهي الأرياف الفلسطينية،وهي التي تشكل السواد الأعظم في الشعب الفلسطيني، إذ يشكلون قرابة 70% من عدد السكان الكلي، وكانت هذه الفئة الأكثر تأثرا بالتغيرات السياسية التي حصلت على أرض فلسطين، سواء مــن حيــث فــرض الضرائب، والنظام الإقطاعي، والاضطهاد البريطاني والصهيوني،وكانت الضغوط تمارس على الفلاح الفلسطيني ليتخلص هو من أرضه.

وتشكل البداوة الفئة الثالثة من المجتمع الفلسطيني، وهم أهالي البادية الذين يعيشون على أطراف المدن والقرى الفلسطينية، ويعملون بالرعي وتربية المواشي والإبل والأغنام، ويقطنون الخيام، ويمكن أن نعتبر منطقة النقب ونهر الأردن من أهم تجمعاتهم[1].

ويمتاز المجتمع الفلسطيني بأنّه مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، يرتبط بأواصر الأسرة المتعددة والممتدة ويسوده الطابع العشائري والقبلي، إذ تعرف القبلية على أنّها تمثل مجموعة من الناس المرتبطين مع بعضهم بوحدة الأصل وتخلو من التفاوت العرقي من القبائل الأخرى[2].

ومصطلح القبيلة يمثل مجموعة من الناس الذين يتكلمون لهجة واحدة ويعيشون في إقليمٍ واحد، وينتمون إلى أصلٍ ونسبٍ واحدٍ مشترك يعود إلى جدهم الأعلى، وتتكــون مــن بطــون وعشائر وفروع، وتعبر عن هوية الفرد السياسية والثقافية، وتقوم على مبدأ القرابة، لذلك فهــي رابطة معتمدة على الدم والأصل المشترك، وقد اشتُق مصطلح القبلية Tribalism، من مصطلح القبيلة، أي أن تُوظف رابطة القبلية وسيادتها في العلاقات السياسية والاجتماعية[3].

هذه التقسيمات للمجتمع الفلسطيني التي سبق ذكرها كانت هي الصفة الغالبة له ما قبــل الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، والتي ما لبثت أن تغيرت ديموغرافيا وجغرافيــا بفعــل هــذا الاحتلال الذي أقام دولته على أنقاض الشعب الفلسطيني وأرضه التي اغتصبها بمســاعدة دول عالمية كبرى، ما جعل حياة الشعب الفلسطيني تنقلب رأسا على عقب، ولتبدأ مرحلة جديدة فــي

---

[1] أبراش، إبراهيم: **المجتمع الفلسطيني (من منظور علم الاجتماع السياسي)**، دار المنار، غزة، 2004.

[2] مشابقة، وميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيو سياسي الصراع والمستقبل**، 2012، ص 126.

[3] نازك، هلال: ورقة بحثية: ورشة الهوية والاندماج، التنوع الاثني في السودان "ابيى نموذجا"، الموقع: المركز المعرفــي http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D

حياته، مصاحبة لتقسيمات اجتماعية جديدة أيضا لا تزال قائمة إلى وقتنا هذا، ولتبدأ معاناة شعب فلسطين من خلال رحلة البحث عن الذات واسترجاع الحقوق التي سلبت منه بفعل الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، على مستوى الحقوق السياسية والإنسانية والديموغرافية والجغرافية والاقتصادية والموارد الطبيعية، ومعها بدأت عمليات التغيير الديموغرافي بكل أشكاله، وما نتج عنها من تأثير على مجمل القضية الفلسطينية حتى يومنا هذا.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة التي تميز شعب فلسطين منذ القدم على اعتبار أنّه يعيش في المنطقة العربية بشكل عام والممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، وبشكل خاص فهي تقع على الحدود الشمالية لجزيرة العرب مهد العروبة، فالعربية هي اللغة الرسمية فيها وهي وسيلة التواصل الأساسية فيما بين سكانها، وهذا لا ينفي وجود بعض اللغات الأخرى كالعبرية والإنجليزية التي كانت متداولة فيما بين المجموعات والطوائف الدينية الصغيرة حينها، كاليهودية والسامرية والمسيحية وإن كانوا هم أيضا يستخدمون اللغة العربية باعتبارها لغة غالبية السكان العرب في فلسطين.

أمّا على صعيد التقسيمات الدينية فالمجتمع الفلسطيني يتكون من ثلاث ديانات رئيسية: **الديانة الإسلامية:** ويتبع لها الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والداخل المحتل، **والديانة المسيحية** وتتركز بالذات في مدينة بيت جالا وبيت لحم وبيت ساحور ورام الله والقدس ومناطق متفرقة أخرى وأيضا في قطاع غزة، والثالثة هي **الديانة السامرية** التي تسكن على قمة جبل جرزيم في مدينة نابلس، وتشكل هذه الديانات فيما بينها نسيجا اجتماعيا مترابطا، تبتعد فيه الاختلافات الدينية، وتشكل نموذجا للتعايش بين الأديان وقبول الآخر، إذ تحتكم فيما بينها لأواصر الجوار والعادات والتقاليد المشتركة، وللتاريخ والمصير الواحد الذي مرت به الديانات الثلاث على أرض فلسطين.

2.3 اللاجئون الفلسطينيون

لقد تجلت مشكلة الفلسطينيين بقضية اللجوء الفلسطيني بعد احتلال عام 1948، وأصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد القضايا التي تستعصي على الحل، والتي لها

تأثيراً كبيراً ليس على الفلسطينيين وحدهم وإنّما على دول الجوار التي استضافتهم بأعداد هائلة، ومن هنا ظهرت أوضح بوادر التغيير الديموغرافي في فلسطين، وتعتبر هذه القضية أحد النتائج الكارثية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والتي تمثل عائقا كبيرا في طريق إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر مفاوضات السلام ما بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي منذ أوسلو عام 1993 إلى يومنا هذا.

اللاجئون الفلسطينيون هم الفلسطينيون الذين هاجروا أو هُجِّروا من فلسطين بفعل العمليات الإرهابية لميليشيات صهيونية خلال سنوات 1947، 1948 و1949 ولاحقاً خلال الحرب العربية الإسرائيلية 1948/1949 والحروب والاحتلالات اللاحقة، فالترحيل الذي حصل للفلسطينيين لم يكن وليد لحظات الحرب بين العرب واليهود وحسب، وإنّما كانت عمليات مخطط لها مسبقا وفق الفكر الصهيوني للاحتلال الذي جاء وفي عمق تفكيره أن يجعل أرض فلسطين أرضاً نقية خالية من الغرباء حسب اعتقادهم، وجاءت العصابات الصهيونية للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع حينما أتيحت لها الفرصة لتحقيق الحلم والفكر الصهيوني، واستخدمت في سبيل ذلك كل الإمكانات العسكرية والنفسية الدافعة باتجاه ترك العرب لأراضيهم والنجاة بأرواحهم[1]، فقد تم التمهيد لعمليات التهجير من خلال ما رسّخه قادة الصهيونية الأوائل ومنظريهم من الكتاب والمفكرين وعلى رأسهم هيرتزل الأب الروحي للصهيونية وزنغويل المنظر الصهيوني الشهير وفلاديمير جابوتنسكي ومناحيم أوسيشكين رئيس الصندوق القومي الصهيوني والكاتب ابراهام شارون وبن غوريون ومنظر اليسار الصهيوني بيرل كسنلسون وغيرهم من عتاة الصهيونية أسسوا لفكرة تهجير سكان فلسطين الأصليين منها[2]، وهذا مما يجعلنا نتأكد بأنّ الصهيونية كانت تنظر إلى العامل الديموغرافي كأساسٍ لكل تطلعاتها نحو الأرض الفلسطينية لإقامة وطنهم القومي فيها.

[1] مصالحة، نور الدين: **طرد الفلسطينيين 1882-1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1992، ص45.

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ط1، بيروت 2002، ص27.

وهذا الجدول يبين اعداد اللاجئين الفلسطينيين خلال عام 1948 والبلدان التي هجّـروا اليها[1]:

البلد المضيف	النسبة في المخيمات%	في المخيمات	العدد الكلي
لبنان	10.94	100000	127600
سورية	20.8	75000	82194
الأردن	7.66	70000	206200
الضفة الغربية	30.63	280000	300000
قطاع غزة	20.78	190000	198000
المجموع	78.21	715000	914221

وتنفيذا لأوامر ورؤى وأفكار قادتهم، جاءت العصابات الصهيونية لتعمل علـى إيقـاع الرعب في نفوس الفلسطينيين العزل وإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية في صفوفهم، لتكون حافزا لمن تبقى منهم على الهروب واللجوء إلى أماكن آمنة في دوار الجوار والضفة الغربيـة وقطاع غزة، وقد كان أفراد تلك العصابات الصهيونية ينتظرون ساعة البداية لتنفيـذ مجـازر مروعة بحق الشيوخ والأطفال والنساء[2]، وقد أثبتت دراسات ووثائق منها مـا هـو إسـرائيلي ودولي وفلسطيني وقوع عشرات المجـازر بحـق الفلسـطينيين راح ضـحيتها الآلاف مـن الفلسطينيين كان من أكبرها مجزرة الدوايمه ودير ياسين وبلدة الشيخ وبيت الخـوري والرامّـة وعين زيتون وغيرها الكثير من المجازر التي كانت سببا رئيسيا فـي خلـق مشـكلة اللجـوء الفلسطيني، وقد جاءت هذه المجازر لتكريس ما تحدثنا عنه من فكر صهيوني إجرامي يرغـب بإبادة الآخر للبقاء والتفرد على هذه الأرض، ومستغلا الأساطير الدينية اليهودية، ومستغلا حتى معاناة اليهود في بلاد الغرب وإرهابهم في أحيان كثيرة وتعريضهم لبعض المجازر الإرهابية في بعض الدول العربية كما حصل في العراق ومصر في منصف القرن الماضـي، لـدفعهم إلـى الهجرة من بلادهم إلى أرض فلسطين في سبيل اتاحة الفرصة لخططهم النجاح وهو بالضبط ما حصل مع يهود العراق[3] واللاجئين الفلسطينيين بمعظمهم من الناطقين بالعربية ويتواجد معظمهم

---

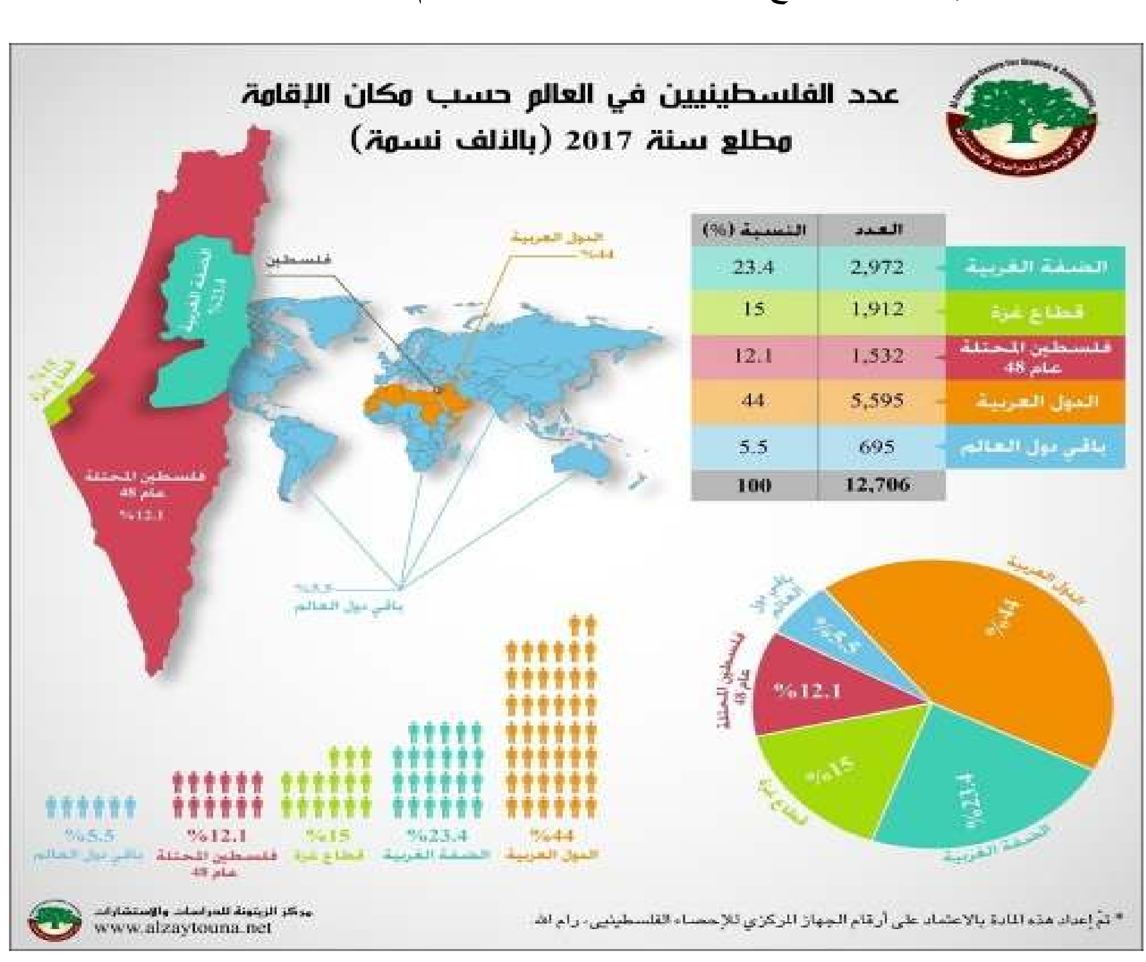
[1] http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=212

[2] العمري، عفيف: **غلوب باشا، جندي مع العرب**، دار النشر للجامعيين، بيروت، ص42.

[3] المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، دار الشروق، ط1، بيروت، 1999، المجلد السـابع، ص150/136/89.

في المناطق والدول التالية: قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، لبنان، الداخل المحتل عام 1948، مصر، العراق، وقد تولدت موجتان رئيسيتان من اللجوء الفلسطيني، الأولى في نكبة عام 1948 (قيام دولة إسرائيل) وأخرى في أعقاب حرب 67، وهو ما دعا الأمم المتحدة لإنشاء وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونورا) لغوث لاجئي نكبة 1948، وتعرّف الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بأنهم: « أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران 1946 وحتى أيار 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948»[1].

وهذه الإحصائية توضح أعداد الفلسطينيين حول العالم[2]:



---

[1] General Progress Report and Supplementary Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine، Covering the Period from 11 December 1949 to 23 October 1950". United Nations Conciliation Commission for Palestine. 1950،20-11-2007 .

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2017/3/7، حسب إحصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء. https://www.alzaytouna.net/2017/03/07/ إنفوجراف-عدد-الفلسطينيين-في-العالم.

3.3 التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي

يعتبر المجتمع الإسرائيلي من أعقد المجتمعات السكانية في العالم، ذلك لأنه عبارة عن خليط من البشر الذين تمّ تجميعهم من بلدان مختلفة من العالم، إذ لا يوجد بينهم انسجام ثقافي أو اجتماعي أو اقتصادي، وحتى اللغة العبرية التي قد تكون لغة للتفاهم فيما بينهم إلا أنّها ليست اللغة الأم التي نشأوا عليها وأقصد هنا كبار السن الذين كانوا من المهاجرين الأوائل إلى فلسطين، وحتى الديانة التي تجمعهم تعتبر أحد عوامل التباين في المجتمع الإسرائيلي لوجود طوائف متعددة داخلها، بالإضافة إلى أنّهم ينحدرون من أصول عرقية مختلفة تجعل التباينات والمفارقات بينهم كبيرة جدا.

وفي هذا السياق قال ديفيد بن غوريون بعد إعلان الدولة بوقت قصير" إنّ فوضى عنيفة ومخيفة تجتاح إسرائيل، نتيجة لتباين الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لفئات وعناصر عديدة من اليهود لا تجمع بينها أي رابطة"، وبنفس المنطق كتبت جريدة إسرائيل سبيكس انجلش في نفس الفترة " إنّ الجيش الإسرائيلي نفسه أشبه ببرج بابل يتكلم الأفراد فيه عشرات اللغات وفي أكثر الأحيان لا يمكن لأفراد الجيش في إسرائيل أنّ يخاطب بعضهم بعضا[1]، وقد اعتبر يهوديا كل من ولد لأم يهودية أو تهود بحسب الشريعة، فهو بهذا التعريف ينتمي إلى أساسين يمثلان الإيمان والعقيدة، وأيضا الأساس العرقي، وبالتالي تميز اليهود بالجانب العرقي في تمييز الهوية اليهودية، حيث أنّ اليهودي الملحد يمكن أنّ يظلّ يهوديا بسبب انتمائه العرقي[2].

المهاجرون اليهود يشكلون العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي، وقد اكتسبوا عضويتهم فيه من خلال الهجرة أولاً أو من خلال الولادة فيه أو من خلال الإقامة أو التجنس، لقد رصدت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان دولة الاحتلال الإسرائيلي والذي بلغ عام 2018(8،842000) مليون نسمة، 74.5٪ في المائة منهم من اليهود (حوالي 6589000

[1] ابو المجد، صبري: **نهاية إسرائيل**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960، ص37.

[2] ابو جازيه، ابراهيم: المجتمع الإسرائيلي من الداخل – التركيبة السكانية والانقسامات الداخلية، ساسة بوست، 2016.
https://www.sasapost.com/israeli-society

نسمة)، 20.9٪ من العرب المسلمين والمسيحيين (حوالي 1849000 نسمة)، في حين يتم تحديد ما تبقى من 4.6٪ (حوالي 404000 نسمة) ب "آخرين" (يشمل ذلك أفراد أسر من المهاجرين اليهود الذين لم يتم تسجيلهم في وزارة الداخلية، واليهود والمسيحيين من غير العرب والمسلمين من غير العرب والمقيمين الذين ليس لهم تصنيف عرقي أو ديني)، وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان في إسرائيل 2.0٪ في عام 2018، وهو أكثر ثلاث مرات من متوسط دول منظمة التعاون والتنمية الذي يبلغ نحو 0.6٪، وبمتوسط الأطفال 3 لكل امرأة[1].

ولكي تتضح الصورة بجلاء أكبر، سيتطرق البحث بشيء من التفصيل إلى تقسيمات المجتمع الإسرائيلي المكونة له، من حيث جذورها وأصولها وانتماءاتها الطائفية واهتماماتها وأماكن تواجدها وتأثيرها السياسي على الأرض والحقوق الإنسانية والممارسات السياسية.

1.3.3 اليهود الأشكناز

فقد كان الأشكناز يمثلون اليهود المنتشرين في أوروبا الشرقية، ويغلب على الدراسات التاريخية أن تنسب يهود الإشكناز إلى الخزر، ولكن قد يكون أيضا كثير من الأشكناز من الأوروبيين الأصليين وليس فقط من الخزر، فالمعلومات والمصادر التاريخية المتاحة لا تكفي لتأكيد مقولة حصر انتساب الأشكناز إلى الخزر، ولكنَّ المؤكد هو أنَّهم ليسوا من بني إسرائيل، وكلمة خزر مشتقة من جذر الفعل التركي " قز" ويعني التجوال والرحيل والبداوة، وبهذا يكون الخزر هم البُداة، ففي كتاب يهودا هاليفي الخزري أنَّ ملك الخزر تحول إلى اليهودية سنة 740م بعد رؤيا رآها، وربما كان يخوض حوارا ذاتيا وبحثا عن الحقيقة أدى به إلى اليهودية، ومن المؤكد أنَّ الخزر لم يكونوا عرقا واحدا أو ينتمون إلى قبيلة معينة، ولكنَّهم تجمع سياسي وعسكري من الشعوب والقبائل، ولا توجد أدلة على نسب يهود الأشكناز إليهم ولكن المؤكد هو أنَّهم ليسوا من بني إسرائيل، ولكن يبدو أنَّ يهود الخزر تحولوا سريعا إلى جزء من الدولة

[1] التقرير الخاص للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء في أبريل/ نيسان 2018م.

السلجوقية والتركية، وانتشروا واستوطنوا المجر وهنغاريا وبولندا وأنحاء واسعة من أوروبا الشرقية ووسطها مصاحبين أو مستفيدين من التوسع التركي العثماني[1].

وهناك من يعتبر أنَّ أصل الأشكناز من ألمانيا وكانوا يتحدثون اليديشية وهي اللغة الألمانية في العصور الوسطى، وقد كانوا يرتحلون ويهاجرون من بلد إلى بلد فرادا وجماعات، طلبا للأمن والعيش الرغيد، وقد كانت بعض المجتمعات الأوروبية تعتبرهم على درجة من التخلف، وقد كانوا يستجلبون معهم بعض الممارسات التي تحط من قيمتهم وقدرهم كالغش في التجارة والدعارة، إضافة إلى طبيعة عملهم كصغار المرابين والباعة المتجولين، وكانوا يتميزون بطريقة ارتداء الملابس وقص شعرهم ما جعلهم ينعزلون عن محيطهم الحضاري[2].

ويعتبر الأشكناز من أوائل الواصلين إلى فلسطين وهم أصحاب الطبقة العليا في دولة الاحتلال على اعتبار أنَّهم جاؤوا من أوروبا الغربية ذات التقدم العلمي والصناعي والحضاري، وبذلك فهم الذين وضعوا أسس بناء الدولة وفق المجتمعات الأوروبية الغربية التي جاؤوا منها، وهم يستحوذون على نصيب الأسد في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتقاضون أعلى الأجور التي جعلتهم من الأغنياء، ويعتبرون أنفسهم أرقى من اليهود الشرقيين، ويُعتقد أنّ الغالبية العظمى من حكماء صهيون الذين حضروا المؤتمر الصهيوني الأول هم من الأشكناز[3].

2.3.3 اليهود السفارديم

أمّا الجزء الثاني من اليهود فقد تمثل في اليهودالسفارديم، ويعد اليهود الإسبان من أكبر التجمعات التي تنتمي لها طائفة السفارديم، وهي أحد أكبر مجتمعات اليهود في العالم، وأشدها ازدهارا في تاريخهم تحت الحكم الإسلامي، وقد أُجبر الإسبان اليهود على الجلاء من إسبانيا في عام 1492م على يد حكام إسبانيا المسيحيين، وتوجهوا إلى مناطق سيطرة الدولة العثمانية واليونان وشمال أفريقيا، ويعيش اليوم الآلاف من اليهود في إسبانيا، وهم يشكلون خامس أكبر

---

[1] المسيري، عبد الوهاب: **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**، الطبعة الأولى، 2004، ص13.

[2] المرجع السابق، ص16.

[3] ابو جازيه، ابراهيم: المجتمع الإسرائيلي من الداخل – التركيبة السكانية والانقسامات الداخلية، ساسة بوست، 2016. https://www.sasapost.com/israeli-society

تجمع لليهود في العالم، وقد تميز السفارديم باندماجهم في المجتمعات الأخرى التي كانوا يعيشون فيها، ولأجل هذه الميزة اعتُبِرَ يهود المشرق والعالم الإسلامي منهم، لأنّهم انفتحوا واندمجوا مع ثقافات المجتمعات العربية والكردية والإيرانية وغيرها وأصبحت حتى لغات تلــك المجتمعــات لغتهم التي يتحدثون بها[1].

وكان الأشكناز هم أول من أطلق مصطلح السفارديم وتعني كل ما هو ليس أشــكنازيا، وذلك تعبيرا منهم من أجل وصم الآخرين من اليهود بالدونية الثقافية، ولنفس السبب تطلق كلمة" مزرحيم " أي الشرقيين الذين وصلوا من شمال أفريقيا وهم ينحدرون من أصول يهودية قــدمت من إسبانيا والبرتغال إلى شمال أفريقيا نهاية القرن الخامس عشر وذلك وفــق مجموعــة مــن الأبحاث أجريت مؤخرا، وكذلك من دول البلقان وسوريا والعراق وبخارى وإيران وكردســتان والقوقاز واليمن وأثيوبيا وغيرها[2].

وعند تأسيس دولة الكيان الصهيوني لم يغب عن بال زعماء الصهيونية فكــرة النقــاء العرقي لليهود والتي تنص على أن اليهود رغم معايشتهم للشعوب الاوروبية والبلدان الاخــرى التي عاشوا بها الا انهم لا تشوبهم شائبة الاختلاط والتلوث بالامم والدماء العرقية الاخرى، وهذا ما جاء به تفسير معظم كتاب وادباء الصهيونية المتعصبين للعرق اليهودي على غرار إغنــاتز زولتشان وآرثر روبين وسوكولوف وموسى هس وهرتزل وغيرهم ممن اعتقد بنقــاء العــرق اليهودي وفي هذا نزعة عنصرية استعلائية على باقي أجناس وشعوب الأرض كافة[3].

أسست حرب عام 1948 لهيمنة الصهيونية العلمانية التي سيطرت على الحكم في دولة الاحتلال لقرابة 20عاما، إلا إن حرب عام 1967 كانت بمثابة إعلان لهيمنة الفكر الصــهيوني الديني الذي رأى فرصته في الهيمنة على كل فلسطين التاريخية، مستفيدا من حالة الهزيمة التي مني بها العرب في الحرب، وحالة التشتت والخوف التي سيطرت على المشهد الفلسطيني حينها،

---

[1] المسيري، عبد الوهاب: **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**، الطبعة الأولى، 2004، ص121.

[2] رمانة، جلال: **دراسة الانقسام الطائفي في إسرائيل**، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، 2017، ص9.

[3] مهدي، عبير: **التعصب في الفكر الصهيوني**، دار الجنان، عمان، ط1، 2012، ص 56 – 57.

وكذلك معتمدا على مرجعياته وأساطيره الدينية التي تعطيه الحق في السيطرة على أرض الآباء والأجداد حسب اعتقادهم (أي على كافة أرض فلسطين التاريخية، وتحرّم وتجرّم أي تنازل عن أي قطعة منها)[1]، ولقد استمدت هذه الصهيونية الدينية قوتها السياسية المتصاعدة من مصـــدرين رئيسيين، أما الأول فيتمثل في العامل الديني القومي الذي كان للجيل الأول من المستوطنين في الضفة الغربية الدور الأبرز فيه، والذين استطاعوا توريثه للجيل الثاني والثالـــث مـــنهم، وأمـــا المصدر الثاني لقوة هذا الفكر هو الدعم الحكومي والشعبي الكبير له، وبالذات بعد انتصارهم في حرب 1967 حيث أصبحت فكرة التنازل عن أي شبر من الأرض التـــي احتلوهـــا مســـتحيلة، خاصة في ظل سهولة الإبقاء عليها ضمن سيطرتهم، طالما إن الطرف الآخر لم تعد لديه القدرة المادية لاستعادتها[2].

وجغرافياً ومن خلال هذه المقارنة تتضح لنا بعض معالم الصورة في المجتمع اليهودي في دولة الاحتلال، والتي تعطينا انطباعا حول الانقسام الجغرافي والسياسي الداخلي، فـــالمجتمع الأشكنازي العلماني واليساري يستوطنون في معظمهم في المناطق المحتلة داخل الخط الأخضر أي في المدن المركزية الكبرى، فيما يتركز أتباع الفكر الصهيوني المتـــدين والمتطـــرف فـــي مستوطنات الضفة الغربية التي بنيت وفق العقيدة القومية الدينية لهم، وهـــذا لا يعنـــي أنَّ كـــلا الطرفين غير موجدين في المناطق ذات الأكثرية لكليهما، إلّا أنَّ الصهيونية الدينية استفادت من الدعم اللامحدود لها خلال العقد الأول من احتلال أراضٍ عام 1967، من قبل حكومات حـــزب العمل ولغاية عام 1977، فقد دعمت هذه الحكومات بناء المستوطنات في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، أي بمعنى آخر أسست منظومة بنيوية لنقيضها السياســـي الـــذي سيصبح فيما بعد المنافس الأقوى لها على طريق حكم دولة الاحتلال، وهذا ما تحقـــق بالفعـــل عندما خسر حزب العمل الانتخابات الإسرائيلية عام 1977 لصالح حزب الليكود برئاسة بيغن[3].

---

[1] مصطفى، مهند: **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، مركز مدار، رام الله، 2013، ص 12.

[2] المرجع السابق، ص 14.

[3] Gorenberg,ibid,p .

3.3.3 الفلسطينيون في دولة الاحتلال الإسرائيلي

حسب قانون المواطنة الإسرائيلي، حاز المواطنة كل من أقام داخل الخط الأخضر في 14 يوليو 1952 (أي عندما أقرَّ الكنيست الإسرائيلي القانون)، هذا القانون أغلق الباب أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم حتى هذا التاريخ، حيث يمنعهم من الدخول إلى دولة إسرائيل كمواطنين أو سكان محليين، وبلغ عدد العرب الحائزين على مواطنة إسرائيلية في 1952 (167 ألف نسمة)، كان منهم(156 ألف نسمة) قد بقوا في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية عند انتهاء الحرب، والآخرين هم من سكان وادي عاره في المثلث الشمالي الذي سلّمه الجيش الأردني لإسرائيل في إطار اتفاقية الهدنة،وبالرغم من أنَّ السلطات الإسرائيلية منحت للمواطنين العرب حق الاقتراع وجوازات سفر إسرائيلية إلا أنَّها في نفس الوقت أعلنت الحكم العسكري على الكثير من المدن والقرى العربية حتى عام 1966[1]، وللعلم فإن مصطلح "عرب إسرائيل" هو المصطلح الذي طرحته غالبية السكان اليهود في إسرائيل، لوصف هذا المجتمع من المواطنين أو المقيمين العرب في إسرائيل، "عرب إسرائيل"، "السكان العرب في إسرائيل"، "العرب" أو "الوسط العربي" هي أيضا المصطلحات المستخدمة لوصف هذه الفئة من السكان من جانب السلطات الإسرائيلية ومعظم السكان اليهود في إسرائيل ووسائل الإعلام العبرية.

بينما في المجتمع العربي الفلسطيني نفسه، فمن الشائع استخدام مصطلح "فلسطينيي أل 48"، لأنَّهم المجموعة الفلسطينية التي بقيت عند إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 بعد الحرب، أو "فلسطينيي الداخل"، لمن بقي" داخل أرض فلسطين المحتلة عام 1948 "(أي المنطقة التي أنشئت بها دولة الاحتلال الإسرائيلي)، والبعض يفضل لقب "الفلسطينيين الإسرائيليين" للتأكيد على علاقاتهم مع الفلسطينيين، وهم في الغالب في الضفة الغربية وغزة، ومعظم عرب إسرائيل يُعرّفون أنفسهم كعرب أما سكان الجولان السوري المحتل فهم يعرّفون أنفسهم بأنهم

---

[1] Amara, Muhammad, Mari ،Abd el-Rahman (2002). L**anguage Education Policy: The Arab Minority in Israel**. Springer, Page xv. ISBN 1402005857، 9781402005855

سوريون، وبعضهم يعرف نفسه بفلسطيني أي باختصار من يعتبرون اللغة العربية لغـــتهم الأم يعتبرون أنفسهم عرباً، وتشير الاستطلاعات أنَّ معظم المواطنين العرب في إسرائيل يفضـــلون البقاء مواطنين في إسرائيل على أن يكونوا مواطنين في مناطق السلطة الفلســطينية أو الدولـــة الفلسطينية وذلك من منطلق أنَّهم يريدون البقاء على أراضيهم وأراضي أجدادهم، وهناك العديد من المواطنين العرب في دولة الإحتلال الإسرائيلي لهم روابط أسرية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا ولبنان، وهناك أيضا العرب البدو لهم علاقات عائلية مـــع البدو في سيناء والأردن، والمملكة العربية السعودية[1].

4.3.3 الدروز

وهم إحدى الطوائف الدينية المشكلة للنسيج المجتمعي في دولة الاحـــتلال الإســـرائيلي، وتتركز في المناطق الشمالية من البلاد وبالذات في عسفيا ودالية الكرمل ويركا والمغار، وكذلك في هضبة الجولان السورية المحتلة، وتمثل الطائفة الدرزية أقل بقليل من 2% مـــن مجمـــوع السكان في دولة الاحتلال الإسرائيلي، أي ما يقارب 130000 درزي، ويمثلون ما نســـبته 8% من مجموع السكان العرب في دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذه الطائفة بغالبيتها تدين بـــالولاء لدولة الاحتلال الإسرائيلي رغم قوميتها العربية، ويتجلى هذا الولاء في خدمة أبنائها من الذكور في جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل إلزامي، وهذه الطائفة تقيم تحالفا اســـتراتيجيا مـــع دولـــة الاحتلال الإسرائيلي منذ قيامها، وذلك شعورا منهم بمواجهتهم لنفس المصير منذ القـــدم، حيـــث الاضطهاد والظلم الذي تعرض له الجانبين عبر عصور كما تروج لذلك مزاعم الجانبين.

ويتمتع الدروز بقدر أعلى من الحقوق مقارنة مع باقي أقرانهم العرب في دولة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنَّهم يعانون من التمييز مقارنة مع اليهود كما أنَّهم يعانون من سوء المعاملة رغم خدماتهم الجليلة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ويتضح ذلك من خلال ما يتعرض له الدروز مـــن مصادرة مساحات كبيرة من أراضيهم لصالح بناء كيبوتسات ومستوطنات لليهود، كما أنَّ معدل

---

[1] Ismael Abu-Saad (Vol. 49, No. 8, 1085-1100 (2006)). "State-Controlled Education and Identity Formation Among the Palestinian Arab Minority in Israel". American Behavioral Scientist.

الدخل السنوي للدروز أقل بكثير مما هو عليه الحال بالنسبة لليهود، وتتعمد دولة الاحتلال إهمال الواقع الاقتصادي والزراعي في البلدات والقرى الدرزية، والبنى التحتية لها من أجل إبقاء الشباب الدرزي متعلقا بالعمل في جيش الاحتلال الإسرائيلي حتى بعد انتهاء فترة الخدمة الإلزامية في الجيش ومدتها ثلاث سنوات لكون الدخل الشهري فيه أفضل بكثير من أي عمل آخر، كما ويعتبر الدروز من أقل الفئات تعليما في المجتمع الإسرائيلي[1].

ولذلك فالمجتمع الإسرائيلي يفتقد إلى المقومات التي تجعل منه أمّة، ذلك لأنَّ الأمّة في العرف الاجتماعي والسياسي هي تلك الجماعة الثابتة من الناس والتي تكونت تاريخيا عبر الزمن في أرض مشتركة ولغة مشتركة واقتصاد مشترك وثقافة مشتركة جامعة والأهم من ذلك كله أنَّ لها تكوين نفسي مشترك، مع مراعاة الأقليات الموجودة في كنفها والمحافظة على مصالحهم ومعتقداتهم وحرياتهم، ولذلك فالمجتمع الإسرائيلي لا يمكن أن يكون أمّة ضمن تلك المعايير، وعلى العكس من ذلك المجتمع الفلسطيني الذي يتمتع بكل المقومات والعناصر التي تجعل منه أمة أصيلة لها تاريخها المشترك وأرضها التاريخية ولغتها المشتركة وثقافتها وتقاليدها ومصالحها المشتركة، والتكوين النفسي المشترك[2].

---

[1] النعامي، صالح: الدروز في إسرائيل عرب في الحقوق .... يهود في، مجلة وجهات نظر المصرية، يوليو 2004. https://naamy.net

[2] ابو المجد، صبري: **نهاية إسرائيل**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960، ص42.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في

التغيير الديموغرافي في فلسطين

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في التغيير الديموغرافي في فلسطين

1.4 ظهور الحركة الصهيونية

كان لظهور الحركة الصهيونية التي تبلورت أفكارها الأولى على يد كل من اللورد شافتسبري والسير لورانس أوليفإنت الأثر الأكبر على التغيير الديموغرافي الحاصل في فلسطين، فقد اعتبرا بانَّ الشعب اليهودي شعب مستقل بعبريته وجنسيته وأن اليهود الذين خرجوا من مصر صاعدين إلى أرض كنعان هم أنفسهم اليهود الذين يعيشون بلدان أوروبا، ولا بد أنَّ يكون لأي شعب وطن وهذا الشعب اليهودي الذي لم ينقطع نسله منذ العهد القديم لا بد أنَّ يعود إلى الأرض القديمة التي أخرج منها، وهو بإمكانه أنَّ يخدم البلدان الأوروبية وبالذات الإمبراطورية الإنجليزية، إذا ساعدتهم بالهجرة وتكوين وطن لهم في فلسطين، بالتوازي مع تفكيرهما بضرورة مساعدة الدولة العثمانية اقتصاديا لتبقى سدا منيعا أمام الطموح الروسي الزاحف باتجاه الغرب الأوروبي[1]، ومن هنا بدأت أنظار قادة الحركة الصهيونية تتجه إلى فلسطين باعتبارها مكان إقامة وبناء الدولة اليهودية التي ستكون ملاذا آمنا لكل يهود العالم، لقد كانت الحركة الصهيونية العالمية حركة استعمارية قائمة بذاتها وليست أداة فقط بيد الاستعمار الأوربي، فقد تمثل الاستعمار بيد الصهيونية هدفا بذاته من أجل خلق القومية والدولة القومية وليس قومية قائمة ومتحققة على أرض الواقع، وهي تختلف عن الاستعمار الأوروبي، فالاستعمار الأوروبي على الأقل كان يمتلك نوعاً من التعايش مع السكان الأصليين، في حين أنَّ الاستعمار الصهيوني يسعى إلى طرد السكان الأصليين وترحيلهم بشتى الوسائل والطرق وبأبشع الجرائم على مر العصور[2].

وبسبب ممارسات هذه الحركة العنصرية وما قامت به من أعمال إرهابية ومجازر وحشية بحق الإنسان الفلسطيني تم اعتبارها عنصرية بصدور قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة

---

[1] المسيري، عبد الوهاب: **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الفكر، ط1، دمشق، 2003، ص92-93 .

[2] الكيالي، عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، 1985، ص30.

رقم 3379، الذي اعتمد في 10 نوفمبر 1975 بتصويت 72 دولة بنعم مقابل 35 بلا (وامتناع 32 عضوًا عن التصويت)، ويحدد القرار "أنَّ الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين[1]، وكثيرًا ما يُستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية والعنصرية، إلا أن هذا القرار الغي بموجب القرار 86/46 يوم 16 ديسمبر 1991، إذ اشترطت إسرائيل إلغاء القرار 3379 لقبولها المشاركة في مؤتمر مدريد 1991.

لقد روجت الصهيونية العالمية إلى إقناع العالم بأنَّ للفلسطينيين متسعا في العالم العربي، على أنَّ يحل مكانهم المزيد من المهاجرين اليهود وغير اليهود إلى فلسطين، وتتذرع الصهيونية بمسمى التهديد الديموغرافي للدلالة على وجهة النظر السياسية التي ترى بأنَّ النمو السكاني لمجموعة سكانية معينة يهدد هوية الدولة، إذ تمثل مشكلة التهديد الديموغرافي عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الصهيونية، والتي تنظر إلى الوجود الفلسطيني سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية أو قطاع غزة أو مناطق الخط الأخضر على أنَّه تهديد ديموغرافي يهدد وجودها، وفي المقابل يرى الفلسطينيون بأنَّ التوسع الصهيوني الاستيطاني على أرضه، وإبقاء السياسة الإسرائيلية لقضايا الحدود معلقة إلى أجل غير مسمى تهديدا ديموغرافيا يطلق عليه مسمى التهويد أو الضم[2].

كان الاعتقاد لدى دول العالم بأنَّ الحركة الصهيونية تمثل الحل لمشكلة الأقليات المضطهدة من اليهود في العالم، فقد كان أعضاء الحركة الصهيونية يطرحون الحلول على دول العالم لحل مشكلة اليهود وإيجاد وطن قومي لهم، حيث ترى الحركة الصهيونية بأنَّ مسالة مقايضة السكان ونقلهم من مكان إلى آخر تعتبر مسالة عادلة[3].

---

[1] قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة رقم 3379.

[2] محمود، خالد: **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان، 2007، ص95.

[3] جرار، ناجح: **الهجرة القسرية الفلسطينية**، مؤسسة فورد، ط1، 1995، ص3.

لم تتوانى الحركة الصهيونية عن ممارسات التغيير الديموغرافي منذ أن بدأت بالعمل بصورة ممنهجة على تنفيذ فكرة توطين اليهود في فلسطين، حيث تجلى الصراع على الأرض والإنسان من خلال محاولة الحركة الصهيونية إحلال الإنسان مكان الإنسان، وإحلال الثقافة مكان الثقافة، فكانت بداية الصراع الديموغرافي في فلسطين تتمثل في تضارب المصالح بين الحركة الصهيونية وما ترمي إليه من تحقيق أهدافها التي تنتهي بالسيطرة على كامل الأرض الفلسطينية، وتهجير سكانها الأصليين وزرع السكان اليهود الغرباء مكانهم، وبين مصالح شعب فلسطين صاحب الأرض الأصلي الذي كان يطمح أن يعيش كما باقي شعوب العالم على ترابه الوطني الذي ورثه عن آبائه وأجداده، فالإنسان الفلسطيني العربي هو المتجذر في التاريخ وهو الساكن الأصلي للأرض، وفي المقابل فإن مصطلح الإحلال يمثل محاولة لإعادة العلاقة بين المواطن وبين الأرض ونقله من مكانه الطبيعي إلى مكان آخر، رغما عنه، في حين أن المستوطن، يمثل الإنسان الطارئ الذي يحاول السيطرة على الأرض بالقوة دون حق تاريخي، أو سياسي، وبالتالي فإن الفارق بين التوطين والاستيطان يتمثل بحساسية إسقاط حق العودة للاجئين، وبقائهم إلى الأبد حيث يعيشون في المنافي، وأنَّ عملية رفض الاستيطان بكل دلالاته هو رفض للتوطين[1].

ولا تعتبر إسرائيل أهدافها الديموغرافية في فلسطين مسالة سرية، فهي لا تخفي الأهداف الحقيقية للاستعمار ودوره في تغيير الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في الأرض الفلسطينية، فهي في حركة دائمة تختلف قوتها من وقت إلى آخر وتعمل ضمن إستراتيجية واضحة[2].

لقد كان ظهور التجمعات الاستيطانية في فلسطين يواجه بشكل متوازي ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين وفي الدول العربية، فقد عرّفت الأونروا اللاجئين الفلسطيني

---

[1] مصالحة، نور الدين: **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (1882-1948)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1992، ص15.

[2] قيطة، محمد امير: **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دراسة جيوبوليتيكية، مكتبة ومطبعة دار المنار، ص1.

على أنَّه (كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيــران 1946 و15 أيــار 1948 وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع عام 1948)[1]، وتقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين بسبب حرب 1948 بما يقارب 805067 أغلبهم من الرملة وبئر السبع وحيفا ويافا[2]، وقد عبَّــر من بقي من هذه المجموعة الديموغرافية الضخمة ومن هم من أبنائهم وأحفادهم في اســتطلاع للرأي في عام 1998 أي عقب اتفاقات أوسلو بان 98% منهم يرغبون بالعودة إلى منطقة المنشأ والتي هاجروا منها عام 1948.

2.4 قانون العودة عند الصهاينة

في العقلية اليهودية والأساطير التوراتية تعتبر فلسطين أرض الشعب اليهــودي التــي اخرجوا منها منذ آلاف السنين رغما عنهم، وقد لازم حلم العودة إلى أرض الآبــاء والأجــداد زعماء اليهود طويلا، ما جعلهم يعملون لسنين طويلة من أجل تحقيق الحلم بالعودة إلــى أرض صهيون إلى أن كان لهم ما أرادوا، وتحت وطأة تلك الأساطير اختلق قادة الصهيونية القدماء حقا يهوديا في القدس كعاصمة لدولة اليهود في الأرض وهذا الحق يعتبرونه ممتدا إلى الفترة الزمنية لمملكة داود، وعلى افتراض صُدقية هذا التخيل فإنه يعد خيطــا بســيطا مــن نســيج تــاريخ الفلسطينيين على أرض فلسطين[3]، ولم تتورع الصهيونية عن محاولة إقحام نفسها فــي مهمــة صعبة حين أرادت خلق إثنية واحدة موحدة من جماعات ثقافية ولغوية مختلفة وجلبــت معهــا معتقداتها ورموزها الدينية وأقنعت نفسها ومن حولها بهذه الاختلافات، كما أن الأحداث التاريخية التي تتذرع بها الصهيونية من غزو اليهود لأرض كنعان في فترة حكــم المصــريين القــدماء لفلسطين، لم يتم إثباتها عبر الوثائق المصرية والحفريات الأثرية في فلسطين، وكذلك أســطورة النفي الذي تعرض له اليهود من فلسطين على يد الرومان عام 70 ميلادي بعد احتلالهم للقدس، إذ تشير الدراسات التي كتب بعضها اليهود، بأن اليهود لم يتعرضوا لطرد جمــاعي علــى يــد

---

[1] شلايل، عمر: **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولــى، القــدس، فلســطين، 2013، ص365.

[2] أبو ستة، سليمان: **شبكة الملعومات الدولية**، موقع مركز العودة الفلسطيني بتاريخ 2001.

[3] كيث، وايتلام: ***اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني***، عالم المعرفة، الكويت، العدد 249.

الرومانيين، وإنما كان النفي خضوعا سياسيا للحكام الرومانيين حسب تفسير المؤرخ اليهــودي والأستاذ في جامعة بار إيلان الدينية (حاييم ميليكوفسكي)[1].

والحقيقة الواقعية المثبتة أنه لا يوجد أي أثر لما يسميه اليهود الهيكل، فالعرب المسلمون عندما فتحوا القدس لم يكن هناك أي أثر للهيكل، والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان هو الذي أمر ببناء مسجد قبة الصخرة عام 691م، وأكمل ابنه الوليد بن عبد الملك من بعده العمارة فــي داخل القدس، وبعد فتحها مجددا 1187م على يد صلاح الدين الأيوبي أعطيت حريــة العبــادة والسكن لأتباع الديانات السماوية الثلاث في القدس، وسار على نفس المنــوال ســلاطين دولــة المماليك[2]، وبعد خضوع فلسطين لسيطرة الدولة العثمانية، استفاد اليهود من الحريات الدينية التي منحتها السلطات العثمانية في القدس، وخصص لهم جزء من حائط البراق للصلاة فيه وصاروا يبكون فيه حتى صار يعرف "بحائط المبكى"[3].

لقد ظهرت الفكرة المتعلقة بالعودة اليهودية إلى فلسطين مع بدايات القرن السادس عشر الميلادي من خلال مجموعة من كبار اليهود، ولكن من وضع الخطط العملية لعودة اليهود إلــى فلسطين هو التاجر الدنمركي (اوليغر بولي) سنة 1695 الذي أعد خطة لتــوطين اليهــود فــي فلسطين وعرضها على ملوك أوروبا[4]، وفي عام 1800 نشر (جيمس بيشــنو) مؤلفــاً بعنــوان "عودة اليهود حلاً لكل الأمم"، طالب فيه بإعادة اليهود إلى فلسطين، وأن هذه العودة تقدم حــلا للأزمات التي تعاني منها الدول المسيحية والدولة العثمانية، وأن الحل الأمثل هو فــي الإعــادة الجزئية لليهود وعلى يد الدول البروتستانتية[5]، وقد كان عضو البرلمــان البريطــاني (لــورنس اوليفانت) في منتصف القرن التاسع عشر من أهم أعضاء الحركــة الصــهيونية الــذي نــادى

---

[1] Shlomo Sand, **Comment le peuple juif fut inventé**, Paris, Flammarion, 2010 ,p228-230.

[2] الشارتري، فوشي: **تاريخ الحملة إلى القدس 1095-1127** ،عمان، دارالشروق، 1990.

[3] نجم، رائف: "**استمرار تهويد مدينة القدس أرضاً وسكاناً وعمر أناً وإدارة**"؛ **في: القدس، نقطة قطيعة أممكان التقاء؟**، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، 1998 ، الجزء الأول، ص 109-157.

[4] دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء علــى الأرض الإنســان**، مركــز الزيتونــة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص19.

[5] شلايل، عمر: **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشر والتوزيع، ط1، القدس، فلسطين، 2013، ص90.

بضرورة تخليص الحضارة الغربية من اليهود من خلال توطينهم في فلسطين وذلك من خــلال إدخالهم كعناصر لإنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها الاقتصادية، كما عمل زعماء اليهــود مثــل (موشيه مونتفيوري) على استئجار قرى في مناطق الجليل الفلسطيني، وكانت مســاعي (ولــيم هشلر) بجمع التبرعات لهذا الهدف، وكانت عمليات شراء الأراضي من قبل الاتحاد الإسرائيلي العالمي والبارون (أدموند روتشيلد) ولم تظهر المستعمرات بشكل منتظم إلا فــي ســنة 1878 عندما أنشئت مستعمرة (بتح تكفا) وبعدها توالت المستعمرات التي سيطرت علــى قرابــة 418 ألف دونم بعد الحرب العالمية الأولى[1].

وبعد تأسيس الدولة العبرية ولتسهيل عودة اليهود إلــى أرض صــهيون كمــا يفضــل المتدينون الصهاينة تسميتها وتغليفها بالطابع الديني التوراتي الذي يلامس القلوب قبل العقول، تم سن قانون العودة الإسرائيلي عام 1950، والذي يتيح لكل من يرغب بــالعودة إلــى إســرائيل والاستقرار بها أن يعود دون أي عوائق تذكر، إلا ما كان يتعلق بالمســاس بالمصــالح العامــة للدولة ومواطنيها وما إذا كان الراغب بالعودة سيسبب خطراً أمنياً أو صحياً عليها، ويشمل هذا القانون أبناء وأحفاد اليهود وأبناءهم وأحفادهم[2]، وقد كان لهذا القانون كبير الأثر فــي اســتقدام مئات الآلاف من اليهود حول العالم إلى فلسطين وترغيبهم في العيش والاستقرار فيها، ويعد هذا القانون هدفا فريدا لتحقيق الدولة اليهودية الصهيونية كما عبر عن ذلك (بن غوريــون) حــين عُرض هذا القانون على الكنيست الإسرائيلي للمصادقة عليه وإقراره في شهر تموز مــن عــام 1950[3].

أما ما يعرف بحق العودة عند الفلسطينيين، فهو يواجــه تعارضــاً مــع الأيديولوجيــة الصهيونية القائلة بحق العودة للإسرائيليين، وأيضا في يهودية الدولة، فمجرد مناقشة هذا البنــد في أي مفاوضات يعتبر مرفوضاً كلياً، وأيضاً الرفض في تحميــل المســؤولية الأخلاقيــة أو

---

[1] السهلي، نبيل: ***الاستيطان والصراع الديموغرافي في اطار المشروع الصهيوني***، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، العــدد (111) كانون الثاني، 1998، ص178.

[2] الوقائع الإسرائيلية: **كتاب القوانين**"، العدد 51، 6 تموز/يوليو 1950 ، ص 196.

[3] المسيري، عبدالوهاب: **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، 1975.

التاريخية عن هذا التهجير السكاني للفلسطينيين، وفي حين أظهرت توافقا مبدئيا علـــى مســـائل الحق في الممتلكات، أي التعويض عنها بإشراف اللجان الدولية[1].

3.4 قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947

لطالما كان الانحياز الغربي الاستعماري أحد أهم أسباب المشكلة الفلســطينية التـــي لا زالت قائمة منذ عقود، وأعني هنا بالذات الدول الكبرى بريطانيا وأمريكا وفرنسا، فَتَحتَ غطاء الشرعية الدولية وبحماية العنجهية العسكرية لهذه الدول التي خرجت منتصـــرة فـــي الحـــرب العالمية الثانية، مررت قرار تقسيم فلسطين التاريخية، ففي 29تشرين الثـــأني1947 أصـــدرت الجمعية العامة قرارها رقم (181)، والذي يقضي بتقسيم فلسطين بأغلبية (33) صوتا كان مـــع القرار، و(13) صوتا ضد القرار وامتناع (10) عن التصويت، مـــن بيـــنهم بريطانيا،وقامـــت بريطانيا بوضع خطة لسحب قواتها في موعد أقصاه 15 مايو 1948م، و جاء في تقارير لجنة (أنسكوب) أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين في 1947 وصل إلى (1685000) نســـمة، منهم (1020000) مليون عربي بنسبة (66.44%)، والباقي من اليهود بنسبة (33.66%) مـــن إجمالي عدد السكان، وبموجب قرار التقسيم كان على (407000) مواطن عربي العيش تحـــت سيطرة الحكم اليهودي،وأعطى قرار التقسيم العرب ما نسبته (43.8%) من إجمـــالي مســـاحة فلسطين، بالمقابل منح اليهود نسبة (54.7%) علماً بأن عددهم لا يتجاوز الثلث مـــن إجمـــالي السكان، ودَوّل القرار مدينة القدس[2].

وقد خالف القرار مبدأ حق تقرير المصير ولم يستند لأي قانون، ذلك أن هيئـــة الأمـــم المتحدة ليس لها الحق في تقسيم أي دولة الأرض إقليم خلافاً لرغبة سكانه، وقد عُدّ هذا القـــرار حسب القانون الدولي من التوصيات الملزمة، ناهيك عن أنه يخالف قواعد العدالة في التوزيـــع الكمي والجغرافي، أضف إلى ذلك أن الأمم المتحدة لم تُلزم الاحتلال الإسرائيلي بالعودة للحدود التي اقترحها قرار التقسيم، وقد كان لهذا القرار ردود أفعال على الصعيد الفلسطيني والعربي من

[1] شلايل، عمر: **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشـــر والتوزيـــع، ط1، القـــدس، فلســـطين، 2013، ص400.

[2] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/28

جهة والصهيوني الإسرائيلي من جهة أخرى:

1. فقد قامت الهيئة العربية العليا (المرجعية السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني) والتي تشكلت في يونيو 1946 برفض قرار التقسيم، ودعت إلى الإضراب العام لفترة ثلاثة أيام من أول كانون الأول 1947.

2. كما دعت الجامعة العربية إلى الاجتماع في الفترة (16-19أيلول 1947) ولم يتحقق في هذا الاجتماع شيء، فتم اجتماع آخر في السابع من تشرين الأول 1947 وكان بحضور رؤساء الحكومات العربية السبعة (المستقلة والمنضمة للأمم المتحدة).

3. رفضت الشعوب العربية هذا القرار وتظاهرت ضده حركات إسلامية يرأسها الإخوان المسلمون في مصر والأردن وسوريا والعراق، وكذلك رفضته الحركة القومية، وقبلته الحركة الشيوعية العربية الممثلة في الحزب الشيوعي الفلسطيني والعراقي[1].

أما على الجانب الآخر فقد قبلت الحركة الصهيونية بقرار التقسيم، وتبلور الفكر الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني من خلال غايتين، الأولى تناولت العلاقة العسكرية العدائية، والثانية تناولت بسط السيطرة الصهيونية على فلسطين كاملة، وهذا ما عبر عنه قائد الصهيونية الأعلى سلطةً في ذلك الوقت (ديفيد بن غوريون)، علما أنه كان قد قبل اقتراح لجنة بيل عام 1937 بشأن تقسيم البلاد، حيث أنه سبق القرار الدولي في عام 1947 لصالح البدء في السيطرة على باقي فلسطين تدريجياً[2]، وقد كان لهذا القرار دوراً كبيراً في الإخلال بالميزان الديموغرافي والجغرافي داخل فلسطين حيث أعطى للأقلية اليهودية مساحة أكبر بكثير من المساحة التي خصصها للأكثرية الفلسطينية آنذاك، حيث أدخل القرار 400 قرية فلسطينيه بسكانها ضمن المنطقة المخصصة لليهود ليستفردوا بهم فيما بعد بمجازر دموية رهيبة قامت بها العصابات والمليشيات الصهيونية والقيام بعمليات التهجير والترحيل القسري بعدها، دون تدخل من قبل

---

[1] الحوت، نويهض: **بيان: "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ص 825 – 824.

[2] Michael Bar-Zohar in Ben-Gurion: **The Armed Prophet, trans. By Len Ortzen : (Englewood Cliffs,** NJ: Prentice-Hall, 1968), p. 133

الأمم المتحدة التي اكتفت بمراقبة التطهير العرقي للفلسطينيين من خلال المراقبين المحليين العاملين لديها، حيث اوجب القرار وجود لجنة من الأمم المتحدة على الأرض لمتابعة تنفيذ القرار وضمان عدم تعدي طرفي الصراع على أراضي بعضهما، وهو ما قد يرقى إلى حد المشاركة أو التغاضي عما حدث للفلسطينيين حينها، علاوة على الموقف البريطاني الذي أعاق تدخل الأمم المتحدة في بعض الأحيان، لا بل أخذ يتابع عمليات التغير الديموغرافي والتطهير العرقي دون أن يحرك ساكناً[1].

4.4 الاستيطان الإسرائيلي

مارس الاحتلال الإسرائيلي الاستيطان على نحوٍ كثيف في الأراضي الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية، وإثر حرب يونيو/حزيران 1967، ارتأت حكومة اليسار الإسرائيلية ضم أجزاء من الأراضي التي احتلتها، وذلك لإقامة مناطق عازلة تُوفر عمقا أمنيا لإسرائيل في المقام الأول، وورقة للمساومة في حال عقد مفاوضات للسلام في المستقبل، هذا فضلا عن الأهداف الاستيطانية الأصلية، ومنذ عام 1968شرعت دولة الاحتلال الإسرائيلي بإقامة تجمعات استيطانية في المناطق قليلة الكثافة سكانيا، وذلك في إطار مخطط ألون، واعتبارا من 1970 ظهرت مستوطنات أُقيمت دون موافقة مباشرة من سلطات الاحتلال، تقف خلفها تنظيمات يهودية متطرفة، وهي ظاهرة شاعت فيما بعد في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عام 2005[2].

شهد عام 1974 تأسيس مجموعة "غوش أمونيم" (كتلة العقيدة)، وهي حركة قومية دينية تنادي بحق اليهود في الاستقرار في إسرائيل، ومع وصول اليمين ممثلا في حزب الليكود إلى السلطة عام 1977، ضمَّ رئيس الوزراء (مناحيم بيغن) الضفة الغربية وقطاع غزة، ويومها كان عدد المستوطنات خارج القدس الشرقية لا يتعدى 31، يوجد فيها 4400 مستوطن[3].

---

[1] بابه، ايلان: **التطهيرالعرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ط5، رام الله، 2012، ص 44 / 138.

[2] خمايسي، راسم: **سياسة التخطيط الإسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 1989، ص7.

[3] غلمي، محمد عودة: **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس**، دار الريان للطباعة، نابلس، 2001، ص137.

ثم تسارعت وتيرة الاستيطان في السنوات اللاحقة، خاصة مع إعلان الكنيست القـدس عاصمة موحدة لإسرائيل في يوليو/تموز 1980، وما أن حلّ عـام 1984 حتـى بلـغ عـدد المستوطنين 44 ألفا، أي عشرة أضعاف ما كان عليه في عام 1977[1].

ومع عودة اليسار إلى السلطة عام 1992، أعلن (إسحاق رابين) تجميـد الاسـتيطان، ورغم ذلك تزايد عدد المستوطنين في الضفة الغربية من 112 ألفا في عام 1992 إلى 150 ألفا في عام 1995، وذلك رغم توقيع اتفاقيات أوسلو والاتفاق على بدء مرحلة التسوية النهائية بعد خمس سنوات من قيام السلطة الفلسطينية، وكانت المرة الوحيدة التي دُفع فيها الاحتلال إلى كبح جماح الاستيطان، هي تفكيكه مستوطنات غزة وترحيل سكانها وكانوا يُقـدرون بثمانيـة آلاف مستوطن، وحدث ذلك بين 2004 و2005 ضمن خطة رئيس وزراء الاحتلال آنـذاك (أريـل شارون) لفك الارتباط مع غزة، إثر تواتر عمليات المقاومة الفلسطينية.

ظلت وتيرة الاستيطان في تصاعد مع عثرات مسار التسوية، إلى حد بات معه الحديث عن التسوية أمرا يكاد يكون عبثيا، بحكم أن أراضي الضفة الغربيـة لـم تُبـق منهـا البـؤر الاستيطانية ما يصلح لإقامة حي سكني، فكيف بإقامة دولة.

كانت إسرائيل ولا تزال أحد النماذج التطبيقية للجيوبوليتيكا الألمانية التي وصفت الدولة بالكائن العضوي أو الكائن الحي، ففي النصف الأول من القرن العشرين قامت إسرائيل في ثلاث مراحل :تمثلت الأولى بإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، وما تبعها مـن أحـداث حـرب 1948،حيث مكنت إسرائيل من احتلال 76.7 %من مساحة فلسطين التاريخية، والمرحلة الثانية المتمثلة بحرب 1967، واحتلال باقي أرض فلسطين التاريخية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى سيناء من مصر، والجولان من سوريا، ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا من لبنان، أما المرحلة الثالثة فتمثلت في تامين المكاسب من خلال عقد اتفاقات السلام مع الجهات المتضـررة

---

[1] ابو عرفة، عبد الرحمن: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ابو عرفة للصـحافة والنشـر، القـدس، ط1، 1981، ص242.

من الحرب معها مثل مصر والأردن والفلسطينيين[1]، كما أن الاستيطان يعـد بالنسـبة لـبعض الأحزاب الاستيطانية المتطرفة مثل "حزب إسرائيل" بيتنا بقيادة المتطرف (افغيـدور لبرمـان) فرصة مواتية لطرد الفلسطينيين من خلال تدمير بيئتهم الطبيعية، والاجتماعيـة، وتعطيشـهم، وقتلهم، وبالتالي ترحيلهم عن أرضهم[2].

يتمثل الهدف النهائي للاستيطان في تنفيذ الانقلاب الديموغرافي المتمثل في طرد العرب وتوطين اليهود، وبرغم التغطية الإعلامية التي رافقت عملية الاستيطان اليهودي الأولى[3]، فـلا زال المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية يسعى إلى الاستيلاء على الأرض ويقـيم عليهـا المستوطنات، ويعمل فيها متغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعمرانية وأمنية.

ويشكل الاستيطان الدعامة الرئيسة للمشروع الصهيوني في العالم، فالحدود هي مكـان تواجد اليهود حسب مقولة (جولدا مئير)، وكذلك بقية الأحزاب الإسرائيلية والخيارات التي تسير فيها الحكومات الإسرائيلية المتتالية، فالاستيطان والأمن هما خطان يغذي أحدهما الآخـر، إذ أن الاستيطان بحاجة إلى أمن يحميه، والأمن يذهب أينما كان هناك استيطان[4].

لقد جاء الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين على شكل هجرات وموجات سكانية تتفاوت في أحجامها وأماكن انتشارها، كما تختلف في الخلفيات الثقافية والعرقية وأصولها، وهـي فـي طبيعتها الأولى كانت هجرات عسكرية- زراعية(ناحال)، ثم تحولت بعد اتفاقيات أوسـلو إلـى صناعية[5]، فقد شجعت الحكومات الإسرائيلية على بناء وتوسـيع المسـتعمرات التـي أنشـئت

---

[1] المغازي، أحمد: **العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي :دراسة إحصائية استشـرافية**، رؤى الاستراتيجية، 2014، ص63.

[2] قاعود، مصطفي سعد الدين: **اغتيال البيئة الفلسطينية: التطهير العرقي- الاسـتيطان- جـدرأن الضـم-الميـاه**، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008، ص10.

[3] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسـطين خـلال القرن الأخير**، وكالة أبو عرفة، القدس، 1981، ص7.

[4] دوعر، غسان محمد،: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسـان**، مركـز الزيتونـة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص8.

[5] قيطة، محمد امير: **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة دراسة جيوبولوتكية**، مكتبة ومطبعـة دار المنارة، 2001، ص22.

وتوسعت على حساب الأراضي الفلسطينية المصادرة بذرائع وحجج مختلفة، وتبين أن المستعمرات منذ 1996 أي بعد اتفاقية أسلو قد توسعت بنسبة 85%، واستطاعت دولة الاحتلال الإسرائيلي زيادة مساحة المستعمرات في محافظات الضفة الغربية بنسبة قدرها 42%، وكان التوسع الأكبر والملحوظ في محافظة بيت لحم حيث شكلت المستعمرات في المحافظة ما مساحته 7007 دونم فقط في العام 1996 واتسعت في عام 2001 أي بزيادة وصلت إلى 104% وازدادت هذه النسب في محافظات نابلس والخليل، وطوباس والقدس حيث شهدت توسعا استعماريا بنسبة 74%، 67%، 63%، و52% على التوالي[1].

المستوطنون ليسوا عبارة عن تجمعات ديموغرافية في كتل إسمنتية مبعثرة في المناطق الفلسطينية، بل هم عبارة عن مجموعات ديموغرافية تقوم بتنفيذ هدف محدد لتحويل الأرض إلى أرض إسرائيل بكل السبل المتاحة، فهم مجموعات تسير وفق منهجية محددة مسبقا تتمثل في مراحل، تكون فيها المرحلة الأولى من خلال إخلال التوازن الديموغرافي وذلك بتكثيف عدد المستوطنين وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل ثم تحقيق التفوق السكاني المطلق لصالح اليهود على حساب العرب في المرحلة الأخيرة، وهو ما يسعى إلى تحقيق الهدف القومي بيهودية أرض فلسطين، وفي المقابل فإن الحكومات الإسرائيلية على الجانب السياسي تسعى إلى تكريس هذا الإختلال السكاني من خلال القمع المادي والمعنوي للفلسطينيين وأيضا العبث في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهم، ولتحقيق هذا الأمر يجب أن توفر إسرائيل لهذه التجمعات السكانية مستلزمات الأمن والاستقرار والتسهيلات والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية كافة مثل المساعدات والمنح والإعانات المالية وخصوصا للعائلات الكبيرة[2].

ويشير رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق (رفائيل ايتان) إلى أن المستوطنات المقامة على الحدود هي جزء من التنظيم العسكري الإسرائيلي وهي تعتبر كجيش نظامي ولذلك فإن

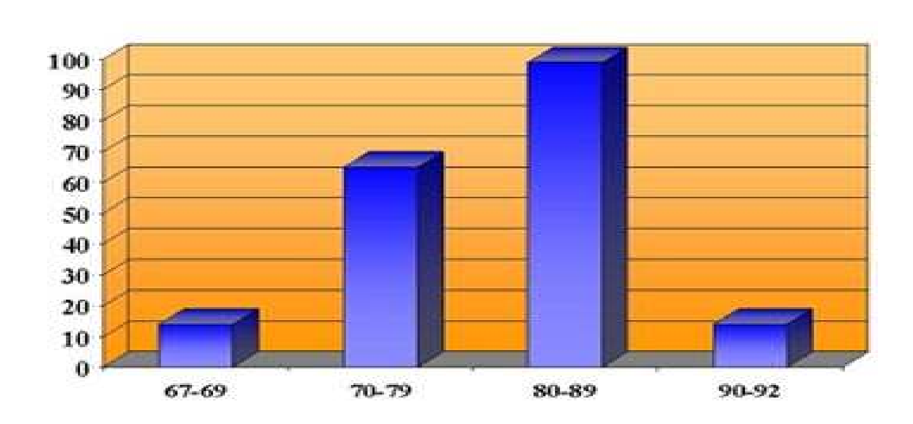
---

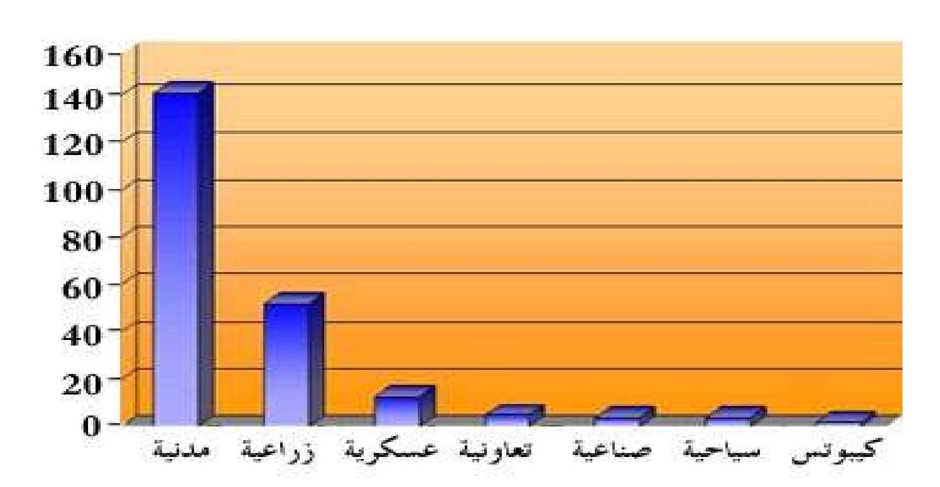
[1] أبو عصيدة، محمد غنام: **المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على الفلسطينيين**، دار الجندري للنشر والتوزيع، القدس، 2017، ص107.

[2] دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص9.

المستوطنين قد تم تسليحهم بالأسلحة الثقيلة ودربوا جميعا ويعرفون دورهم في حال نشوب الحرب[1]، ولتحقيق هذا المخطط الاستيطاني تمكن المستوطنون الصهاينة من التغلغل إلى مفاصل القرار والفعل السياسي والاقتصادي والعسكري في دولة الاحتلال الإسرائيلي، فقد أصبحوا رقما معتبرا يصعب تجاوزه عند الحديث عن قضايا الحل النهائي وبالذات فيما يتعلق بالوضع الديموغرافي، وهذا ما نلاحظه من خلال مجموعة الأحزاب اليمينية المتطرفة التي يشكلها المستوطنون أنفسهم، بالإضافة إلى ما يمثلونه من كتلة انتخابية كبيرة تعتبر ميدانا تنافسيا للأحزاب التقليدية في دولة الاحتلال، والتي تعمل على استقطاب أصواتهم من خلال تمرير المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس بالذات.


وفي الجداول ادناه توضيح لأعداد المستوطنات وتواريخ إقامتها وطبيعتها[2]:





---

[1] الموعد حمد: ***العامل الجيوستراتيجي في الاستيطان***، **صامد الاقتصادي**، العدد 90، تشرين الأولى، 1992، ص171.

[2] ملكاوي، أسماء: إسرائيل مشروع استيطاني، الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6355d585-1f14-43ab-b28f-5b95a5ee8cfb

5.4 اتفاق أوسلو

لقد كانت بداية هذه المرحلة امتدادا لمفاوضات مؤتمر مدريد حيث تم التأسيس لما عرف باتفاق أوسلو والذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 1993/9/13م، وقد أسس لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، واعتبرت هذه المرحلة أهم المراحل في تكوين ونشوء النظام السياسي الفلسطيني القائم على مقومات قانونية ودستورية شرعية إلى حد ما، وقد دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه، رغم استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة، ولكن كانت هذه المرحلة حسب رأى المحللين والسياسيين خطوة نوعية في إطار تطوير النظام السياسي من خلال وجود السلطة كنواة للدولة القادمة[1].

وقد كان ذلك بالفعل حين تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم في غزة وأريحا عام 1994م، ومنذ ذلك التاريخ أصبح جزء من سكان غزة والضفة يعيشون في ظل السلطة الفلسطينية بعدما توسعت صلاحيتها وما سمي بإعادة الانتشار لقوات الاحتلال في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1995م، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية الأولى في كانون الثاني عام 1996م، وأصبح الفلسطينيون ولأول مرة في ظل سلطة فلسطينية عبر الانتخابات[2].

أدى اتفاق أوسلو إلى قيام السلطة الفلسطينية في مايو 1994، ومنذ ذلك الحين استلمت السلطة الفلسطينية العديد من المسؤوليات المدنية وبعض المسؤوليات الأمنية، فعلى سبيل المسؤوليات، ووفقاً لاتفاقيات أوسلو تكون للسلطة الفلسطينية كامل الصلاحيات الأمنية والمدنية في المناطق المصنفة (أ) أي المدن والقرى الرئيسة، بينما يحتفظ الاحتلال الإسرائيلي بالصلاحيات الأمنية والمدنية في المناطق المصنفة (ج)، أما في المناطق المصنفة (ب)، وهي

---

[1] أبو رمضان، محسن: **التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"** مرجع سابق، ص31.

[2] نوفل، ممدوح: **ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، مرجع سابق، ص37.

تشمل معظم القرى الفلسطينية، فللسلطة الفلسطينية الصــلاحيات المتعلقــة بــالأمور المدنيــة، وللاحتلال الإسرائيلي الصلاحيات المطلقة فيما يتعلق بالأمور الأمنية[1].

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو ازدادت وتيرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بشكل غيــر مسبوق وأصبحت دولة الاحتلال الإسرائيلي تسابق الزمن في التغيير الديموغرافي على الأرض والتضييق على السكان الفلسطينيين وبالذات في الضفة الغربية وبالأخص في القــدس المحتلــة، وذلك للاستفادة منها في أي مفاوضات خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، فقد تضاعفت أعداد المستوطنين بعد أوسلو 4 مرات تقريبا، إذ كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية بمــا فيهــا القدس لا يتجاوز 111000 مستوطن، أما الآن وحتى أواخر عام 2018 تزايدت أعدادهم لتصبح قرابة 413000 مستوطن، موزعين على 130 مستوطنة بالإضافة إلى 103 بؤرة اســتيطانية عشوائية وذلك حسب دائرة متابعة الاستيطان التابعة لحركة(سلام الآن) الإسرائيلية[2].

عند توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 كان حزب العمل برئاسة (إسحاق رابين) هو الــذي يسيطر على الحكومة، ورغم أن هذا الحزب هو من أسس للاستيطان منذ قيام دولة الاحتلال، إلا أن وتيرته خفت مع توقيع اتفاقيات السلام، ولكن ومنذ العام1993 وحتى يومنا هذا، تعاقب على الحكم في الكيان الصهيوني حكومات كان معظمها برئاسة حزب الليكود ومن معه من الأحزاب اليمينية المتطرفة، وإذا رجعنا قليلا في الزمن وتتبعنا تصريحات قادة الليكود وأحــزاب اليمــين الذين استلموا رئاسة حكومات الاحتلال المتعاقبة لوجدنا أن معظمهم كان يعتبر الديموغرافيا هي المحرك الأساس لسياساتهم ومخططاتهم المستقبلية، وهي الهاجس الذي يــؤرقهم علــى الــدوام وتحسبا لهذا الهاجس المؤرق كانوا يسيرون وفق خارطة طريــق تمهــد إلــى تفريــغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين، ولذلك نجد أن شارون كان معارضا لأي اتفاق مع العرب منذ العام 1979 حين عارض اتفاقية السلام مع مصر، وامتنع عن التصويت لصالح اتفاق السلام مع الأردن عام 1994، وكان ضد اتفاق الخليل مع الفلسطينيين عام 1997، وضد الانسحاب مــن

[1] الموسوعة الفلسطينية، أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، 2013. https://www.palestinapedia.net/أوسلو-والاتفاقيات-الفلسطينية-الإسرائيلية

[2] https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%

جنوب لبنان عام 2000، ولم يكن لديه أي تجاوب مع المبادرة العربية عام 2002، ومن بعـــده جاء(نتنياهو) ليؤكد على اللاءات الأربعة المشهورة وكلها مرتبطة ارتباطـــا وثيقـــا بالهـــاجس الديموغرافي لدى العقلية الصهيونية المتطرفة (لا لوجود رسمي في مدينة القدس للفلسطينيين، لا لدولة فلسطينية، لا للانسحاب من الأراضي الفلسطينية، ولا لعودة اللاجئين الفلسطينيين) وهـــذه اللاءات الأربعة هي عدته في كل الانتخابات التي خاضها وأنتصر بها ولا يـــزال علـــى رأس الحكومة الإسرائيلية بسببها مع غيرها من الأسباب، إذ تحظى هذه التوجهات بدعم وتأييد جمهور اليهود في دولة الاحتلال الإسرائيلي وبالذات السيل الجارف من المستوطنين[1].

كل هذا وغيره من التصريحات والمؤتمرات والتحليلات والمؤلفات الصهيونية، يعطينـــا تفسيرا لكيفية الانعكاس السلبي لاتفاق أوسلو على مسألة الديموغرافيا الفلسطينية التي أدت إلـــى توقف مفاوضات الحل النهائي، وكيف أن السياسة اليمينية المتطرفة في دولة الاحتلال استفادت من مرحلة أوسلو ولا تزال لتغيير واقع الديموغرافيا لصالح اليهود الصهاينة في أرض فلسطين التاريخية، بحيث لم تلتزم تلك الحكومات المتعاقبة على إدارة المؤسسة الإسرائيلية بمعظم بنـــود تلك الاتفاقية إلا ما يتناغم مع مصالحها هي، وبالذات فيما يتعلق ببند التنسيق الأمني الذي تعتمد عليه دولة الاحتلال اعتمادا كبيرا في تثبيت الأمن في مناطق الضفة الغربية، ومـــا عـــدا ذلـــك أصبح سيفا مسلطا على رقاب أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

بالرغم من التزام السلطة الفلسطينية ببنود اتفاق أوسلو كافة وبكل حذافيره، حتـــى بمـــا أطلق عليه لاحقا بالملاحق الاقتصادية وبالذات بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع عام 1994 بين الجانبين، أصبح سيفا مسلطا على الجانب الفلسطيني، ووســـيلة ابتـــزاز للســـلطة الوطنيـــة الفلسطينية، لإرغامها على القبول بما يمليه الاحتلال الإسرائيلي عليها، وهذا ما حصل سابقا عبر محطات مختلفة وبالأخص عند امتناع الاحتلال عن تحويل أموال المقاصة للجانب الفلســـطيني بعد تشكيل حركة حماس للحكومة العاشرة بعد فوزها في الانتخابات التشـــريعية الثانيـــة عـــام

---

[1] Avraham Oz, "**Israeli Academics oppose Iraq War and Ethnic Cleansing**," Ha-Aretz, 24 (19) September 2002.

2006، وكذلك اقتطاع من أموال المقاصة لمصلحة عملاء إسرائيل،وفي أحيان أخـــرى كانـــت تتحكم دولة الاحتلال بكمية وكيفية تحويل أموال المقاصة للجانب الفلسطيني كعقاب للسلطة على التوجه للمنظمات الدولية كمحكمة الجنايات الدولية، وما حصل مؤخرا من اقتطاع كبير جدا من أموال المقاصة بحجة أنها تذهب لدعم اسر الشهداء والجرحى والأسرى الفلسطينيين، ما جعـــل رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس محمود عباس يرفض استقبال أي أموال من المقاصـــة التـــي تجبيها إسرائيل وفق بروتوكول باريس من الضرائب المستوردة فلسطينيا، وهذا مـــن شـــأنه أن يجعل إدارة الحياة الفلسطينية غاية في الصعوبة من قبل السلطة الفلسطينية، بسبب عدم القـــدرة على دفع الرواتب بانتظام أو دفعها بنسب متفاوتة أو حتى عدم دفعها مطلقا.

وكما نعلم فإن البعد الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في رسم السياسات المســـتقبلية ســـواء للدول والمؤسسات أو على مستوى الأفراد، فالفرد عندما يشـــعر بانعـــدام الأمـــن الشخصـــي والاقتصادي وضمن التفكير المنطقي بالأولاد والأسرة والمستقبل يجعله يفكر جديا بالهجرة إلى خارج البلد وهذا ما يحصل فعليا، إذ تشير كثير من الإحصائيات والاستطلاعات التي أجريـــت مؤخراً تزايد أعداد الفلسطينيين الراغبين بالهجرة أو الذين هاجروا فعلا خارج فلسطين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة والذي يستحوذ على النصيب الأكبر من معاناة الشعب الفلســـطيني بسبب الحصار الظالم عليه، وهو ما أكدت عليه دراسة لجامعة الأقصى في قطاع غزة أجراهـــا مركز الدراسات وقياس الرأي في العام الماضي أكدت بأن قرابة 52% من الشباب الفلســـطيني وبالذات في قطاع غزة يرغبون بالهجرة في حال أتيحت لهم الفرصة بسبب ســـوء الأوضـــاع السياسية والأمنية والاقتصادية[1]، والآن وبعد مرور ما يزيد عن 25 عاماً على اتفـــاق أوســـلو، أخذت إسرائيل ما أرادته من هذا الاتفاق بأن استغلت ربع قرن من الـــزمن لتمريـــر سياســـتها الديموغرافية تجاه القدس والضفة الغربية بأكملها، إذ أصبح عدد المستوطنين فيها يتجاوز 834 ألف مستوطن، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 252 ألفاً قبيل توقيع الاتفاق عام 1993،[2] وفـــي

[1] جامعـــــة الاقصـــــى، مركـــــز الدراســـــات وقيـــــاس الـــــرأي، قطـــــاع غـــــزة، 2018.
https://www.alaqsa.edu.ps/ar/newsdetail/2317/6900/
[2] مركز ابحاث الأرض، جمعية الدراسات العربية، القدس، 2018 .

المقابل وجه هذا الاتفاق ضربة قاضية للمسألة الديموغرافية الفلسطينية من خلال تأجيل البت في عودة اللاجئين الفلسطينيين لأنه وبكل بساطة لم يؤدِ إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بحق العودة لهم إلى أرضهم التي هجروا منها.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن اتفاقيات أوسلو خدمت دولة الاحتلال وأفادته على المستوى الداخلي والخارجي، أكثر بكثير مما استفاد منه الجانب الفلسطيني، فعلى صعيد الوضع الداخلي حقق أوسلو للجانب الإسرائيلي ضمان الاحتفاظ بالمستوطنات والتوسع بها وتحصينها امنيا واقتصاديا، ولم يطلب إيقاف أو تجميد الاستيطان كليا أو جزئيا، ومكن الاتفاق قوات الاحتلال الإسرائيلي من التحكم المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وكرست هذه الاتفاقيات السيادة الإحتلالية على الأرض التي يديرها الفلسطينيون كونها تتحكم بإغلاقها وفتحها متى تشاء، وأعطت هذه الاتفاقيات الوضع المريح والأمن للمستوطنين في الضفة الغربية حيث تقع مسؤوليتهم على عاتق الجانب الإسرائيلي في حال مخالفتهم للقوانين والأنظمة المعمول بها بالضفة الغربية وبذلك يخضعون للمحاكم الإسرائيلية على عكس الفلسطينيين الذين يخضعون للمحاكم الفلسطينية والإسرائيلية في حال مخالفتهم للقوانين[1].

أما على الصعيد الخارجي فقد استفاد الاحتلال الإسرائيلي كثيرا من اتفاق أوسلو، فقد ظهر بمظهر الراغب بالسلام ماداً ذراعيه له قابلاً بالجلوس على مائدة المفاوضات، مصدرا للديمقراطية وراضياً بالطرف الآخر كشريك له في مسيرة السلام، ملقيا من على كاهله عبء إدارة الشؤون الحياتية اليومية من الصحة والتعليم والخدمات الأخرى وراميا بها في أحضان السلطة الفلسطينية والعرب والمجتمع الدولي[2].

---

[1] تقرير حركة السلام الأن للعام 1995، على موقع الحركة كالآتي / www.peacenow.org.il//http، ويمكن قراءة مجموعة من التقارير اللاحقة وحتى العام 2013 عن الاستيطان وتكاليفه وخرائطه وجداوله.

[2] أيوب، حسن: دراسة بحثية: **اتفاقات " أوسلو" وإسرتاتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003)**، ص 23.

الفصل الخامس

أهداف ودوافع الحركة الصهيونية للتغيير الديمغرافي في فلسطين ووسائل هذا التغيير

الفصل الخامس

أهداف ودوافع الحركة الصهيونية للتغيير الديمغرافي في فلسطين ووسائل هذا التغيير

1.5 أهداف التغيير الديموغرافي ودوافعه بالنسبة للحركة الصهيونية

للاستيطان الإسرائيلي أهداف ودوافع تتراوح ما بين الأيديولوجي بصفته العامل الأساسي والأول، ويليه الهدف السياسي والأمني والذي يعكس مدى قوة وقدرة العامل القومي أو الأيديولوجي، وتمثل المنظومة الفكرية والعملية التي تحول هذه العوامل الأولى من استراتيجيات إلى خطط تنفيذية، والاهداف الاقتصادية التي تنتج عن التوسع الاستيطاني على حساب السكان الفلسطينيين، وهناك الدافع النفسي والذي يمثل الرغبة في إيجاد حالة من التأقلم مع الوجود الإسرائيلي وفرضه كواقع على الفلسطينيين والعرب والعالم[1]، من أجل الوصول إلى الأولوية القصوى لديهم والمتمثلة بالدولة اليهودية حلم الأجداد وأمل الأحفاد من اليهود.

لقد كانت الاطماع الصهيونية بهذه الأرض هي المحرك الاساسي لعمليات التغيير الديموغرافي فيها، ومن خلال عمليات هجرة اليهود اللامنظورة في بداياتها ومن ثم عبر الاحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر لها، والذي يكاد يكون حالة فريدة نظرا لتلك الدوافع الدينية الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والجغرافية والاقتصادية كذلك، فالحركة الصهيونية عند نشأتها كانت الفكرة الأساسية لها إيجاد وطن قومي لليهود، ولم يجدوا إلا فلسطين وطنا ليقيموا عليه دولتهم ومشروعهم الاستعماري الإحلالي وذلك وفق الاهداف والدوافع التالية:

1.1.5 الهدف الأيديولوجي

ظهرت الفكرة الأيديولوجية في تشريع الاستيطان في الضفة الغربية بكونها أراضٍ محررة من الحق المقدس أو التاريخي لليهود، حيث كان حزب الليكود الذي صاغ القانون في

---

[1] دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص8.

عام 1977 ومما جاء فيه " بأن لليهود حقا تاريخياً خالداً في أرض إسرائيل وتراثا لأسلافهم لا يمكن استبداله"، وفي هذا قال رئيس الوزراء الأول لإسرائيل (ديفيد بن غوريون) بأن يهود العالم الحديث هم ورثة مباشرون لقبائل إسرائيل القديمة، وما حكومة إسرائيل الحالية إلا كومنولث اليهود الثالث وما الاستيطان الصهيوني سوى العودة الثالثة إلى صهيون[1]، ولهذا عملت دولة الاحتلال جاهدة لتمرير قانون القومية وقانون الدولة اليهودية الذي يجعل من فلسطين التاريخية وطنا قوميا لليهود دون غيرهم، ملبية بذلك رغبة السواد الأعظم من اليهود والمستوطنين في الضفة الغربية، حيث تدور في تفكيرهم وأنماط سلوكهم على الأرض كل الفكرة الأيديولوجية الصهيونية لتهويد أرض فلسطين من بحرها إلى نهرها.

لقد ارتبطت الايدولوجيا الصهيونية بفكرة الترحيل أو معادلة (الطرد والإحلال)، وذلك لشعور نفسي أصيل في مكنون الوعي لأتباع الصهيونية بأن الهاجس الديموغرافي لا يمكن صرعه إلا بوسائل مساعدة وأدوات خارجية ليس منها وسائل الطبيعة المعروفة كونيا منذ الأزل، ولذلك لازمت فكرة تهجير الفلسطينيين كل الخطط المعدة لقيام إسرائيل والتدرج في السيطرة على الأرض والتخلص من سكانها عبر تلك الوسائل المساعدة والتي ليس اقلها الترحيل القسري بالعنف العسكري، أو التضييق المساعد على ترك الأرض من قبل الفلسطينيين بحثا عن أسباب العيش الرغيد الذي أصبحوا يفتقدون إليه في ظل الاحتلال الإسرائيلي والصمت العربي والتآمر الدولي المريب، وقد ترافق مع هذا كله ما يمكن أن نسميه محو المكان أيضا من خلال هدم القرى والبلدات الفلسطينية وتغير كثير من أسماء المدن والبلدات والأماكن التي تعبر عن السكان الأصليين، في محاولة لتجديد الصورة الجغرافية للمكان لتتوافق مع الساكن الجديد الغريب عنها[2]، وهم بذلك يعتقدون بأنهم سيتغلبون على هاجس التفوق الديموغرافي الفلسطيني داخل الأرض الفلسطينية.

---

[1] نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية، **تقرير رقم 730**، عمان، ص5.

[2] رام أوري، بابه إيلان وآخرون: "**ذاكرة دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل**"، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ص 149.

ولطالما اعتبر الصهاينة من اليهود بأن فلسطين أرض خالصة لهم وقد هُجروا منها قسرا في الأزمنة الغابرة وهم يريدون العودة إلى أرض الآباء والأجداد وإعادة بناء الهيكل من جديد، وعلى اعتبار أنهم شعب الله المختار فهذه فرصة لهم لأن يقيموا الدولة التي يجتمع فيها اليهـود من كل أصقاع الدنيا، مبتعدين حسب اعتقادهم عن كل ما يلوث بيئتهم المادية والروحيـة مـن أرجاس الأمم والشعوب الأخرى[1].

ورغم أن تراث اليهود وعقيدتهم يحتمان عليهم انتظار مجيء المسيح الموعود في آخر الزمان قبل عودتهم إلى أرض صهيون، ولم يكن في واردهم إقامة دولة علمانيـة فيهـا، إلا أن الصهيونية استطاعت تحويل اليهودية إلى علمانية وقومية في آن واحد لتحقيق أهدافها بالسيطرة على أرض فلسطين وتحويلها إلى دولة لليهود، وهذا ما يجعل بعض فئات من اليهـود يعـادون المشروع الصهيوني ويقفون ضده لأنه حسب معتقداتهم مخالف لأوامر الرب، كما هـو حـال جماعة (ناطوري كارتا)، إلا أن غالبية اليهود في الغرب كانت تؤيد إقامة كيان يهـودي علـى أرض فلسطين استعجالا حسب اعتقادهم لقدوم المسيح، وهذا ما جعل بعض الساسة المتدينين من المسيحية الصهيونية في أوروبا يعملون على تسهيل ومساعدة مشروع الصهيونية في فلسـطين، كحال (ديفيد لويد جورج) رئيس الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى[2].

2.1.5 الهدف السياسي

يتمثل العامل السياسي بكون شبكة المستعمرات اليهودية تمثل وزناً له أهميـة فـي أي تسوية مع العرب ومن خلالها قد تجد الحكومات الإسرائيلية مجالا للمناورة السياسـية وإيجـاد أوضاعا تقرر الحدود الجديدة، بما لا يتعارض مع روح وصلب الايدولوجيا الصهيونية حيـث يمكن أن يكون لكل مستعمرة معنى عندما يحين الوقت[3]، وهذا ما رأيناه عندما تخلت اسـرائيل عن بعض المستوطنات والبؤر الاستيطانية الهامشية التي لا تخل إخلالاً واضـحا بالمشـروع

---

[1] هرسيغور، ميخائيل: **إسرائيل/ فلسطين الوقائع ما وراء الاساطير**، مشاعل للصحافة والدراسات، ط1، 2000.

[2] بابه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط5، 2012،ص 20-21.

[3] جلال، عيد: ***الجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة***، **صامد الاقتصـادي**، العـدد 111، ص128.

الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، ويترافق مع الخط السياسي تلقائيا المتطلبات الأمنية التي يحتاجها المستوطنون لترسيخ أقدامهم في الأرض الفلسطينية، وطمأنتهم من الناحية النفسية لإعمار هذه المستوطنات والتكاثر الطبيعي فيها أو غير الطبيعي، وهذا لم يتم إلا من خلال خلق مجموعة من العوامل الأمنية الداعمة لهذا الهدف من خلال إقامة النقاط العسكرية واستحداث شبكة مواصلات خاصة بالمستوطنين تربط التجمعات السكانية اليهودية يبعضها، وإيجاد الحراسات الأمنية على مدار الساعة في تلك الطرق وعلى مداخل ومحيط تلك المستوطنات.

وتهدف إسرائيل سياسيا من خلال التغيير الديموغرافي إلى القضاء على حل الدولتين الذي كان يعتبر أساس اتفاق أوسلو وما سيؤول إليه الوضع النهائي للصراع بين الجانبين وبرعاية أمريكية، ولذلك لجأت إسرائيل إلى تغيير الوقائع السكانية والجغرافية على أرض الواقع بما يصعب تغييره بقرار سياسي أو بضغوط دولية أو إقليمية، وبالعكس من ذلك فقد استخدم الاحتلال الإسرائيلي تلك التغييرات من اجل الضغط المضاد على الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي للتعامل مع ما هو موجود على أرض الواقع، وانتزاع تنازلات لا تنتهي لتتوافق مع المستجدات الصهيونية على الأرض[1].

وبعد عقود طويلة من التيه والتشتت والاضطهاد الذي لاقوه في بلدان العالم التي حلوا بها، أرادوا أن يصنعوا لأنفسهم كيانا سياسيا يجمعهم ويدافع عنهم ويمثلهم في المحافل الدولية، ويعيد الاعتبار لهم كأمة لها شأن سياسي وثقافي واقتصادي وعسكري وهو ما لم يستطيعوا تحقيقه في البلدان التي عاشوا فيها[2].

3.1.5 الهدف الاقتصادي

أن العامل الاقتصادي للاستيطان يشكل سعي الحكومة الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية والتحكم بموارد نهر الأردن، حيث أن إسرائيل تستحوذ على 95% من

[1] فقيه، يوسف: الاستيطان سياسة اسرائيل لفرض الوقائع على الارض واكمال احتلالها، وكالة قدس برس، 2016.
https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=26759

[2] بابه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط5، 2012،ص 20.

مياه الضفة الغربية، وفي تقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أشار إلى أن مخزون المياه الجوفية الصالحة للاستخدام في الضفة الغربية يقدر بحوالي 600 مليــون متــر مكعب منها 500 مليون متر مكعب تسيطر عليها إسرائيل وخصص 100 مليون متــر مكعــب للعرب أي نسبة 16%[1].

أن الأراضي الزراعية التي كان الفلسطينيون يمتلكونها تشكل حوالي 39% من إجمالي الأراضي صودر منها حوالي 50% كما أن الطرق الالتفافية التي تم تطويرها في عقب اتفــاق أوسلو أدت إلى خسارة أراضي زراعية وتعرض المزارعون لخسائر فادحة[2].

وقد كان التركيز على المناطق ذات الوفرة في المياه المرحلة الأولى مــن الاســتيطان الصهيوني، فقد كانت بداية المستوطنات على منابع نهر الأردن، وبالقرب مــن مجــرى نهــر الليطاني، وصولا إلى الجليل الأدنى، وقد أسهم صندوق فلســطين الاستكشــافي الــذي شــكلته بريطانيا عام 1867 في دعم وتمويل الجهات التي بحثت ودرست طبيعــة الأرض الفلســطينية زراعيا وما تحتويه من مصادر مائية[3].

وتاريخيا كان اليهود يهتمون بالنواحي الاقتصادية والتجارية أينما حلّوا وارتحلوا، لذا فقد كانت فكرة أنشاء الوطن القومي لليهود معززة لهذا النزوع الفطري لديهم في حــب الســيطرة الاقتصادية والتجارية والمالية، ومن هنا فإن فلسطين بالنسبة لهم مكان حيوي يمكن من خلالــه تحقيق الغاية الاقتصادية الرابحة بالنسبة لهم، نظرا لما سبق ذكره من موقع استراتيجي وممــر تجاري مهم لقوى الاستعمار الغربي الأوروبي والأمريكي، في ظل بيئة عربية متخلفة نوعا ما مقارنة بالإمكانيات اليهودية في هذا المجال[4].

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 4624، 27-7-1991، ص7.

[2] عبد الحكيم: أسامة: ***أثر الجدار الإسرائيلي على مصادر المياه المياه في الضفة الغربية***، **مجلــة فلســطين المســلمة**، العدد3، مارس 2004، ص30.

[3] شلايل، عمر: **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولــى، القــدس، فلســطين، 2013، ص412.

[4] صايغ، يوسف: ***البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي – الفلسطيني***، **مجلة الدراسات الفلســطينية**، المجلد 9، العدد 36، 1998.

ومنذ العام1970 بدأت حكومات دولة الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة تولي أهمية كبيـــرة لإقامة المناطق الصناعية في أماكن متفرقة من الضفة الغربية، من خلال مشـــاريع اســـتثمارية ضخمة تقام في بعض المستوطنات في الضفة الغربية والتي كان أولها مستوطنة (عطروت) في القدس، وتبعها مستوطنة (معاليه أفرايم) في منطقة أريحا، وتوالت بعـــدها بنـــاء المســـتوطنات الصناعية ذات المنافع الاقتصادية الهائلة للدولة بشـــكل عـــام، وللمســـتوطنين أنفســـهم بشـــكل خاص،وهو ما شجع شخصيات استيطانية مرموقة اقتصاديا على إقامة مشاريع اقتصادية ضخمة في تلك المستوطنات على غرار المستوطن (رامي ليفي)، مســـتفيدين مـــن الـــدعم الحكـــومي والامتيازات الكبيرة التي حصلت عليها، وكذلك استفادة كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية ذات الأجر المتدني مقارنة مع العمق الإسرائيلي في المدن الرئيسة، وهذا مـــا يجعـــل دورة الحيـــاة الاقتصادية التي تغري المواطن الإسرائيلي عاملا جاذبا للاستيطان فـــي مســـتوطنات الضـــفة الغربية وتشجع عليها.

4.1.5 الهدف النفسي

أما ما يتعلق بالدافع النفسي، فقد سعت إسرائيل والحركة الصهيونية إلى تبـــديل هويـــة المجتمع، من خلال تعميق شعور المجموعات الفلسطينيين بالأمن الزائف مقابل عدم تقديمه إلى المستوطنين، فهي تسعى إلى إشعار المجموعات السكانية الإسرائيلية بأنها دائما مهددة بـــالوجود والاعتداء،فيجب عليه أن يكون مستعدا دائما لحماية نفسه، وهو ما يجعـــل هـــذه المجموعـــات السكانية أقرب إلى الاعتقاد بالنبوءات التوراتية والالتزام بنهج اليمين المتطرف ورؤيته لليهودي المحاصر وأن الله هو من يقدم له يد العون[1].

ونادراً ما نرى مستوطنةً إسرائيلية في الضفة الغربية تُقام على أرض منبسطة أو فـــي أسفل تلة مثل القرى الفلسطينية التي رأت في أن الاتجاه نحو الأرض المنبسطة مريح أكثر من السكن في أعالي التلال، في حين أن الفكر الاستيطاني الصهيوني يرى بشكل مخالف، حيث أن

---

[1] خليفة، احمد وآخرون: ***الإنتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبـــرامج الإنتخابيـــة***، **مجلـــة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، 1996، ص80.

المستوطن يجب أن يكون في مكان مرتفع، ولكي ينظر إليه الفلسطيني يجب أن ينظر إلى أعلى، وهو ما يعطيه فكراً في صميم الوعي النفسي له بأن اليهودي دائما اعلي منك ويـراك كموقـع السيد المراقب، كما أن النظرة إلى السكان العرب دائما ما تكون النظرة إلى أنهـا المجموعـات السكانية التي تقوم بالعمل القذر[1].

ولتحقيق هذه الأهداف وإعطاء حافزاً ودافعاً لمن سيحققها ويضـع الخطـط المسـتمرة والممتدة والعابرة لحدود الزمان والمكان، فقد انطلقت الصهيونية اليهودية من عدة دوافع جعلتها بوصلة لها للسير على هداها وفق خارطة طريق توصلها لتحقيق تلك الأهداف.

5.1.5 الهدف الجغرافي

ففلسطين تتبوأ موقعا جغرافيا فريدا يتوسط القارات الثلاث باعتبارها جزءا مـن بـلاد الشام، وهي ذات مناخ معتدل، وتضاريسها الجغرافية متنوعـة مـا بـين السـهلية والجبليـة والصحراوية، كما أن إطلالها على البحر الأبيض غربا والبحر الأحمر جنوبا اكسـب موقعهـا الجغرافي أهمية كبرى لدى كل الطامعين بها عبر الأزمنة الماضية وهـي البقعـة الجغرافيـة المقدسة للديانات السماوية الثلاث (الإسلامية والمسيحية واليهودية).

6.1.5 الهدف الاجتماعي

على مر العصور اقنع اليهود أنفسهم بأنهم شعب الله المختار، وأنهم يمتازون عن بـاقي البشر من الأمم والشعوب والديانات الأخرى، وهذا ما دفعهم عبر تلك السـنوات للعـيش فـي معازل بعيدين عن غيرهم من الناس، وهو ما اكسبهم بغضا ونبذا من مكونات المجتمـع الـذي يعيشون في كنفه وبجواره، فكانت فكرة الوطن القومي لليهود تعزيزا لهـذه الفكـرة، وتجميعـا لليهود من بقاع العالم إلى فلسطين لتكوين النسق الاجتماعي اليهودي الخالص، ولتعزيز أواصر الترابط والتواصل المجتمعي بين مكونات الشعب اليهودي، ومن خلال البعد الاجتماعي هذا كان

---

[1] أبو سمرة، يوسف: ***العنف الاستيطاني واثاره النفسية والاجتماعية والثقافية في الأراضي العربيـة المحتلـة***، **مجلـة السياسية الدولية**، القاهرة، تشرين الأولى، 1987، ص957.

التوافق ما بين الفكرة الصهيونية اليهودية السابقة الذكر وما بين الرغبة الأوروبية بالذات التي أرادت التخلص من يهود أوروبا لهذا السبب[1].

هذا بالإضافة إلى أبعاد أخرى شجعت الحركة الصهيونية على ما أقدمت عليه من احتلال لفلسطين ليس اقلها التفتت العربي والإسلامي والانشغال بالمشاكل الداخلية والبينية، وكذلك تلك الأبعاد المتعلقة بتآمر الدول الاستعمارية التي التقت مصالحها مع المصالح الصهيونية في احتلال فلسطين لتكون الذراع الطولى لهم في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة العربية ذات الغالبية الساحقة من المسلمين.

ولكي تحقق الصهيونية هدفها بإقامة ذاك الوطن القومي لليهود في فلسطين استخدمت عديد الوسائل والأساليب في سبيل ذلك، ومن أهم تلك الوسائل والأساليب المتبعة من قبل الحركة الصهيونية:

استغلال الحالة الاجتماعية اليهودية المتردية التي وصل إليها اليهود وخاصة بعد المذابح التي تعرضوا لها في أكثر من موقع حول العالم وبالذات المجازر المروعة في روسيا القيصرية، وفي ألمانيا النازية، وهو ما دعاهم لبث الأساطير التلمودية بين أفراد الجاليات اليهودية في أوروبا والعمل على الإسراع في إقامة الوطن القومي والاستقرار في ظل كيان سياسي يحميهم ويحفظ حقوقهم.

كما قامت الصهيونية باستعطاف الدول العظمى آنذاك وبالذات بريطانيا وفرنسا وأمريكا بضرورة تسهيل قيام كيان يهودي في فلسطين، من خلال ترويج الدعاية التوراتية الصهيونية بأن فلسطين كانت فيما مضى أرضا لليهود ويجب العودة إليها، مستغلة في سبيل ذلك رغبة الدول الأوروبية في التخلص من اليهود باعتبارهم أقلية غير منسجمة في غالبيتها مع المجتمع الأوروبي، وما قد يقدمه اليهود من خدمات كثيرة على المستوى البعيد لها كدول استعمارية،

---

[1] سويلم، حسام: الاهداف القومية الاسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها، الجزيرة نت، 2004.
/https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

وهذا ما جعل التقاء الرغبات الصهيونية مع تلك الرغبات الأوروبية نقطة ارتكاز قوية للسير نحو إقامة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين[1].

وقد كان النفوذ المالي اليهودي الضخم حاضرا بقوة للسير قدما نحو تحقيق هذا الهدف، من خلال تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وتقديم كل ما يحتاجه المهاجرون اليهود الأوائل من دعم مادي، وشراء الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات الزراعية التي كانت نواة دولة الاحتلال الإسرائيلي والممهد الأساسي لقيامها.

ولحماية هذا المشروع التاريخي تم تشكيل المجموعات والمليشيات المسلحة من المهاجرين اليهود الجدد، وتسليحهم بأحدث الأسلحة والعتاد العسكري، وتهيئتهم ليكونوا نواة الجيش العسكري للدولة اليهودية التي خططوا لقيامها، وقد كان لهذه المجموعات المسلحة دور كبير في قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي من خلال العمليات النوعية التي قامت بها ضد القرى والبلدات والسكان الفلسطينيين، مشكلة بذلك حالة أمنية سلبية لدى المواطنين الفلسطينيين.

لقد كانت هذه الدراسة معتمدة بالأساس على الحالة الديموغرافية وتغيراتها وتأثيرها على الواقع السياسي في الصراع القائم ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ذلك لأن الديموغرافيا بالنسبة لليهود بشكل عام وللحركة الصهيونية بشكل خاص تعتبر هاجسا ذو ثقل وتأثير كبير على الأصعدة كافة، ولأن الديموغرافيا لها النصيب الأكبر في المشروع الصهيوني منذ ولادته، لا بل قد تكون فكرة إقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين هي لحماية الديموغرافيا اليهودية والوجود اليهودي في العالم، وفي هذا المقام جاءت المقولة الصهيونية التاريخية للكاتب الصهيوني الانجليزي (إسرائيل زانغويل): (بأن أرض فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)، ومن هنا بدأت الرواية الإسرائيلية تمهد الرأي العام العالمي لمساعدتهم في إقامة دولتهم، وهي كذلك كانت محركا أساسيا لصناعة الوعي لدى اليهود بضرورة الهجرة إلى تلك البلاد الخالية من السكان وإقامة مستعمراتهم فيها[2].

---

[1] Peter Ustinov,Dear Me(Boston,USA: Little Brown and Co. 1977). P 351.

[2] يوسف، محمد: **قراءة نقدية في مقولة: " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"**، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص47.

هذه الدعاية الصهيونية بمثابة الشرارة التي ما لبثت تكبر وتكبر حتى أشعلت صـــراعاً دموياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كان عنوانه الأكثرية العددية ولمن تؤول كفـــة الميـــزان الديموغرافي في فلسطين التاريخية، هل هي للفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين أم للأقليـــة اليهودية المهاجرة من هنا وهناك.

2.5 التغيير الديموغرافي في فلسطين (1918-1948)

على أرض الواقع لم تكن هذه الأرض فارغة من السكان كما ادعت الصهيونية وأوهمت العالم واليهود بذلك، واصطدمت هذه الدعاية بما هو موجود على الأرض من كتلة ديموغرافيـــة فلسطينية أصيلة متماسكة إلى ابعد الحدود، أخذت تدافع عن أرضها بما امتلكته من وسائل الدفاع المتاحة، ضد الغزاة الجدد المهاجرين من بلدان العالم الراغبين بسلب أرضهم بدعم لا متنـــاهي من الحركة الصهيونية ودول استعمارية بعينها، وأمام هذا الواقع الذي لم تستطع دولة الاحتلال الإسرائيلي تجاوزه بعد سنوات من الاحتلال، لجأت إلى وسائل متقدمة أكثر عنفا واكبـــر خبثـــا لتمرير سياساتها الديموغرافية، وتكريس الأكثرية اليهودية وذلك من خلال مجموعة من الوسائل التي وجدتها ناجعة في احداث التغيير اللازم لبسط السيطرة على الأرض الفلسطينية.

3.5 الوسائل التي استخدمتها الصهيونية لإحداث التغيير الديموغرافي في فلسطين

1.3.5 التجميع اليهودي

"أنا مقتنع تماماً بأنني على صواب، رغم شكي في أني سأحيا حتى تثبت الأيام أني كنت على حق، فهؤلاء الذين سيبدؤون هذه الحركة لن يعيشوا لرؤية نهايتها المجيدة"[1].

هكذا كان يفكر الأب الروحي للصهيونية (ثيودور هيرتزل) الذي كان يؤســـس الـــوطن القومي لليهود حتى وأن لم يسعفه الأجل لرؤية هذا الوطن، لقد كانت فكرة تجميع اليهـــود مـــن بلدان العالم وتوطينهم في فلسطين، بمثابة الشغل الشاغل لقيـــادات الحركـــة الصـــهيونية منـــذ

[1] هيرتزل ثيودر، **الدولة اليهودية**، مركز نصوص، ط2، 2006.

تأسيسها، وكان الهم الأكبر لديهم بكيفية إقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وتوفير الإمكانيـــات والآليات لهذه الهجرة، ولم تستطع الحركة الصهيونية إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، إلا بعد أن ضمنت من حيث أعداد اليهود ما يمكّنها من إقامة هذه الدولة والإعلان عنها، وذلك مـــن خلال تجميع اليهود من دول العالم وعلى عدة مراحل، ليكونوا نواة الدولـــة اليهوديـــة الوليـــدة، ولتسريع هذا التجميع لليهود والتشجيع عليه في أروقة مراكز صنع القرار في الدول الاستعمارية آنذاك، وكذلك في أوساط الشعب اليهودي المنتشر في دول أوروبا وروســـيا وحتـــى أمريكـــا، استخدمت الحركة الصهيونية مجموعة من الوسائل المساعدة والمحفزة[1].

فعلى مستوى دول الاستعمار استطاعت الحركة الصهيونية إقناع هذه الدول بضـــرورة تامين الحماية القانونية والأمنية والعسكرية لدولة الاحتلال، في مقابل دفاعها وحمايتها لمصـــالح هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة لفئات الشعب اليهودي، فقد جندت الصـــهيونية دعايتها وأساطيرها التاريخية والدينية لتشجيع الهجرة إلى فلسطين، وأنهم سيعودون إلـــى أرض الآباء والأجداد التي هجروا منها قبل ألاف السنين كما أن الحوافز المادية التي وفرتها الحركـــة الصهيونية للمهاجرين الأوائل، ومدهم بكل ما يلزمهم من وسائل العيش الكريم والتفوق المـــادي والمعرفي على سكان الأرض الأصليين من الفلسطينيين، كان لها اثر كبير في تجميـــل فكـــرة الهجرة إلى فلسطين في أوساط هؤلاء اليهود، كما أن فكرة البقاء في أوروبا في ظـــل الوضـــع المتردي لهم هناك وبعد ما لاقوه من معاملة عنصرية ومذابح كبيرة من قبل بعض دول أوروبا، وبالذات في معسكرات النازيين الألمان، جعلت هجرتهم إلى فلسطين ملاذا بالنسبة لهم[2].

ومن خلال مجموعة من الإحصائيات نجد أن أعداد اليهود قبل عام 1948 كانت تزداد عاما بعد عام وفق خطة التجميع الصهيونية حتى أصبحت على النحو التالي[3]:

---

[1] صايغ، يوسف: **البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي – الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] حمدان، عبد المجيد: **إطلالة على القضية الفلسطينية**، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، 2010.

[3] Village statistics, 1945, Ibid.p.13.

السنة	إجمالي عدد السكان	العرب	النسبة المئوية	اليهود	النسبة المئوية
1918	694.000	644.000	%92.8	50.000	%7.2
1922	752.048	668.258	%88.9	83.790	%11.1
1925	847.238	725.513	%85.6	121.725	%14.4
1929	690.043	803.562	%83.7	156.481	%16.3
1931	1.033.313	858.707	%83.1	174.606	%16.9
1933	1.140.941	905.974	%79.4	234.967	%20.6
1936	1.366.692	982.614	%71.9	384.078	%28.1
1939	1.501.698	1.056.241	%70.3	445.457	%29.7
1942	1.620.005	1.135.597	%70.1	484.408	%29.9
1944	1.739.624	1.210.922	%69.6	528.703	%30.4
1946	1.936.000	1.328.000	%68.6	608000	%31.4
1948 مايو	2.065.000	1.415.000	%68.5	650.000	%31.5

ولتسهيل هذا التجميع اليهودي في فلسطين لجأت الحركة الصهيونية من خلال شخصياتها الثرية ومؤسساتها المالية والاقتصادية إلى وسيلتين أساسيتين لتنفيذ المخطط الاستعماري الإحلالي في فلسطين من خلال شراء الأراضي والدعم المالي للمستوطنين.

2.3.5 الوسائل التي اتبعتها الصهيونية لنجاح عمليات التجميع اليهودي في فلسطين

1.2.3.5 شراء الأراضي داخل فلسطين

كان الثري اليهودي (منتفيوري) أول من قام بشراء قطعة أرض في القدس عام 1855، حيث قام بعدها بعامين بإقامة أول حي يهودي خارج أسوار المدينة المقدسة، ومن بعدها توالت عمليات شراء الأراضي داخل فلسطين من قبل اليهود على نطاق محدود، فمن خلال المؤسسات الصهيونية وعلى رأسها الوكالة اليهودية التي كانت تشجع على الهجرة والاستيطان في فلسطين، والصندوق القومي اليهودي الذي كانت مهمته جمع الإعانات والأموال اللازمة لشراء الأراضي لليهود، والمنظمة الصهيونية العالمية التي كانت مهمتها الأساسية تمكين اليهود من امتلاك الأرض في فلسطين، فقد تم الاستحواذ على أراض كبيرة هناك، وما أن جاء الإنتداب البريطاني

حتى كان الداعم الرئيسي لاستيلاء اليهود على مناطق شاسعة من الأرض الفلسطينية وبالذات تلك الأراضي ذات الكفاءة الزراعية العالية وفي مناطق إستراتيجية من السهل الساحلي الفلسطيني، وقد ساهم في هذه السيطرة اليهودية على الأرض ما تم بيعه لهم عبر بعض العائلات الإقطاعية اللبنانية والفلسطينية التي كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضي في الشمال الفلسطيني، كما عززت الوكالة اليهودية شراء الأراضي في مناطق بالنقب وعلى امتداد غور الأردن والساحل الفلسطيني وغيرها من الأماكن، وقد خصصت هذه الأراضي المشتراه لإقامة المستعمرات الزراعية التي سيعمل بها القادمون الجدد من اليهود، ورغم هذا كله إلا أن الصهيونية لم تستطع الحصول إلا على 6% من الأرض الفلسطينية حتى عام 1948، إلا أن هذه النسبة البسيطة تميزت بمواصفات جغرافية مهمة وذات خصوبة زراعية، ولها أهمية إستراتيجية دينيا واقتصاديا[1].

2.2.3.5 الدعم والمعونات المالية

فقد أغدقت المؤسسات الصهيونية الأموال على المهاجرين الأوائل من اجل بناء المستوطنات الزراعية التي تؤهلهم للتفوق على العنصر الديموغرافي العربي المحيط بهم من كل جانب، وأتيحت لها فرصة الحصول على الوسائل الزراعية المتقدمة، وتم مدها بالخبرات اللازمة لاستغلال الأراضي ودعمها عسكريا بأحدث الأسلحة التي تمكنهم من صد أي عدوان فلسطيني عليها، كما تم تمليك مساحات كبيرة للمستوطنين الأوائل بأثمان رخيصة جداً كتشجيع لهم ولاستقطابهم للعيش في فلسطين، وقد ساهم أثرياء اليهود في أوروبا بقسط وافر من هذا الدعم لليهود المهاجرين إلى فلسطين وعلى رأس هؤلاء ادموند روتشيلد الذي كان يخصص راتبا شهريا لكل أسرة يهودية تعيش في فلسطين[2]، وكذلك مجموعة من الجمعيات التي أنشأت لنفس

---

[1] بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، المركز الفلسطيني للمعلومات. http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4070

[2] الصياد، محمد: ***جغرافية التوطين اليهودي في فلسطين المحتلة***، **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**، العدد رقم (1)، مارس 1969م، ص 223.

الغاية وعلى رأسها جمعية (أحباء صهيون) التي كانت تشرف على بناء المستوطنات وجمع الأموال لصالح سكانها اليهود وإقامة المشاريع الزراعية فيها[1].

3.2.3.5 التهجير الفلسطيني

في إطار المعادلة الصهيونية (الطرد/ الإحلال) وبالتوازي مع تجميع واستقدام اليهود إلى فلسطين، عملت دولة الاحتلال الإسرائيلي ومنذ اللحظات الأولى لقيامها عام 1948 على تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وقراهم ومدنهم، لتبدأ المعركة الديموغرافية على أشدها بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولتستمر إلى يومنا هذا، فقد مارست الصهيونية متمثلة بدولة الاحتلال كل الأساليب والوسائل الرامية إلى تهجير الفلسطينيين، ولهذا السبب استخدمت إرهاب الدولة المنظم بكل أنواعه ضد الفلسطينيين لإجبارهم على ترك أماكن تواجدهم، وهو ما كان بالفعل عندما لجأ الفلسطينيون أن ذاك إلى بعض الدول المجاورة كالأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق، كما أن جزءا كبيرا منهم كان قد لجأ إلى مناطق الضفة الغربية، على أمل العودة بعد انتهاء الحرب التي اندلعت بين جيوش الدول العربية وجيش الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م.

وبما أن الحرب انتهت بهزيمة مدوية للجيوش العربية وانتصار لجيش الاحتلال الإسرائيلي، فقد تعذر على هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم، وبدأت دولة الاحتلال بالسيطرة على منازلهم وأراضيهم لصالح المهاجرين من اليهود، ومن هنا اخذ الميزان الديموغرافي يميل شيئا فشيئا لصالح اليهود على حساب العرب الفلسطينيين، فقد قدرت أعداد الفلسطينيين المهجرين بعد النكبة بما يقارب 750000 فلسطيني[2]، ويرجع الفضل في نجاح الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ مخطط التهجير للفلسطينيين إلى عاملين رئيسين، أولهما عمليات التطهير العرقي والمجازر الدموية، وثانيهما فقدان القيادة العربية وانعدام التنظيم.

[1] رزوق، اسعد: **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الابحاث، مطبعة الغريب، بيروت، 1968، ص 34-35.

[2] http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3157

4.5 العوامل التي ساعدت الاحتلال الإسرائيلي على تهجير الفلسطينيين

1.4.5 التطهير العرقي والمجازر الوحشية

فقد استغلت دولة الاحتلال الوليدة حالة النشوة بالنصر في حرب عام 1948، وقبل أن ينهض الفلسطينيون والعرب من صدمة الهزيمة، وقامت باستخدام قوتها العسكرية الغاشمة لإيقاع اكبر كم من المجازر الدموية الإرهابية تحت سمع وبصر العالم والدولة الانتدابية بريطانيا، محدثة بذلك تطهيرا عرقيا بحق الفلسطينيين، وقد أثبتت معظم الدراسات هول المأساة الدموية التي لحقت بالفلسطينيين، وضمن خطة مدروسة ومخطط لها قامت عصابات الصهيونية بمذابح يندى لها جبين البشرية، ما حدا بمن تبقى من الفلسطينيين إلى ترك أراضيهم هربا من فظاعة الأعمال الإرهابية التي كانت ترد إلى مسامعهم تباعاً، وقد كانت هذه الممارسات الرهيبة ضمن ما عرف لاحقاً بخطة "دالت" التي وضعها (بن غوريون) والتي كانت ترمي إلى التطهير العرقي والتهجير وسلب الأرض[1].

2.4.5 افتقاد الفلسطيني للقيادة والتنظيم

من أهم أسباب تمكن الاحتلال الإسرائيلي من تهجير الفلسطينيين أثناء وبعد النكبة مباشرة، غياب القيادة الواعية والقادرة على إيقاف التهجير، وقد غابت هذه القيادة لعدة أسباب، من أهمها استنزاف قدرات الحركة الوطنية عبر سلسلة الثورات الفلسطينية التي سبقت الحرب بسنوات، فقد قامت الحركة الوطنية بثورة البراق عام1929 ضد سلطات الانتداب البريطاني، فعملت سلطات الإنتداب على إخمادها بالقوة العسكرية، إلى أن قامت ثورة عام 1936 التي استمرت لثلاث سنوات، استخدمت فيها القوات البريطانية وبمساعدة العصابات الصهيونية القوة الغاشمة بحق الفلسطينيين، وقد استشهد في تلك الثورات مجموعة كبيرة من قيادات العمل الوطني والنضالي، ومن تبقى من تلك القيادات تم نفيه إلى خارج فلسطين،[2]وقد كان لمفتي القدس الحاج أمين الحسيني دور كبير في إدارة دفة القيادة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه لم يتمكن من

---

[1] بابه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 5، رام الله، 2012، ص49-145-211-224.

[2] المرجع السابق، ص23.

الاستمرار بسبب تغول الإنتداب البريطاني ضد القيادات الفلسطينية ما اضطره وبعد إخماد الثورة الفلسطينية الكبرى واستشهاد الشيخ القسام ورفاقه إلى الخروج خارج فلسطين، وقد كان لانتصار الحلفاء على الألمان في الحرب العالمية الثانية دور كبير في تعطيل خطط التحالف التي عقدها الحاج أمين الحسيني مع الألمان، الأمر الذي جعل فلسطينيي الداخل دون قيادة قادرة على الأخذ بزمام الأمور، وقد كان لفقدان القيادة السياسية والعسكرية للفلسطينيين دور كبير في افتقارهم للتنظيم وترتيب الصفوف، ما جعلهم نهبا للإشاعات والمجازر الصهيونية، وكان صيدا سهلا لمخططات الصهاينة[1].

5.5 التغيير الديموغرافي الصهيوني (1949 – 1967)

استمرت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة في عمليات التغيير الديموغرافي بعد النكبة وبتسارع مستمر وانتقلت من مرحلة شراء الأراضي إلى مرحلة مصادرة الأراضي، مستخدمة في سبيل ذلك قوانين سنتها هي بالإضافة إلى القوانينالسارية المفعول منذ عهد الدولة العثمانية والانتداب البريطاني، وفي الفترة الواقعة ما بين عامي (1948-1967) تم استقدام مئات الآلاف من المهاجرين اليهود ينتمون إلى قرابة 24 بلدا حول العالم، وبالذات من المعسكرات المقامة في جزيرة قبرص حيث قَدِمَ من هناك 25 ألف يهودي، وقرابة 70 ألف من اليهود المشردين في أوروبا بمخيمات أقيمت لهم في النمسا وألمانيا وايطاليا، وغيرهم من اليهود الذين شردوا من بلدانهم بفعل الحرب العالمية الثانية، وبلغ عدد المهاجرين في سنة واحدة بعد النكبة أكثر من 200 ألف مهاجر يهودي، وبعدها تم استقدام عشرات الآلاف من يهود رومانيا وبولونيا وبلغاريا، وكذلك من اليهود العرب وبالأخص من العراق التي هاجر منها أكثر من 114 ألف يهودي، ومن اليمن حوالي 50الفاً تبعهم يهود المغرب وليبيا أيضا، وسميت هذه الهجرات بالموجة الأولى بعد النكبة للهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وجاءت بعد ذلك موجة الهجرة الثانية إلى فلسطين فقد بلغت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين مع نهاية عام1957 أكثر من 180 ألف مهاجر جاؤوا من المغرب وتونس ومصر

---

[1] الموسوعة العربية، https://www.palestinapedia.net.2015 /محمد-أمين-الحسيني-1895-1974

وبولونيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، ومنذ عام 1958 وحتى عـام 1967 كانـت الهجـرات اليهودية ترتفع وتيرتها وتنخفض تبعا للظـروف الاقتصـادية والسياسـية المحيطـة ببلـدانهم وبالمحصلة النهائية وصل عدد اليهود الواصلين إلى فلسطين منذ عام 1958 إلى ما قبل حـرب العام 1967 أكثر من 400 ألف مهاجر يهودي[1].

وهذا الجدول يوضح تفاصيل الهجرات المتتالية لليهود إلى فلسطين حتى العام 1967[2]:

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1948	101.828	1958	27.082
1949	239.576	1959	23.895
1950	170.249	1960	24.510
1951	175.095	1961	47.638
1952	24.369	1962	61.328
1953	11.326	1963	64.364
1954	18.370	1964	54.716
1955	37.478	1965	30.736
1956	56.234	1966	15.730
1957	71.224	1967	14.327

6.5 التغيير الديموغرافي في فلسطين منذ (1968- 1993)

استمرت دولة الاحتلال الإسرائيلي في قلب الميزان الديموغرافي لصالحها بعد النكبـة الفلسطينية الأولى مستخدمة كل الوسائل الغير مشروعة، والتي تشكل في مجملها جرائم تمقتهـا جميع القوانينالسماوية والوضعية ابتداء من القوانينالمحلية وصولا إلى القوانينالدولية، واستفادت من الأرضية الصلبة التي وضعتها مشاريع الصهيونية الاستيطانية الأولى، فقد استمر الاحتلال الإسرائيلي باستقدام المهاجرين اليهود بعد نكسة عام 1967، ورغم أن الهجرات المتلاحقة بعـد هذا التاريخ شهدت انخفاضا كبيرا بسبب وقائع منطقية أهمها حرب عـام 1973 بـين مصـر والاحتلال الإسرائيلي، ومغريات العيش الرغيد في أوروبا الغربية وأمريكا وكندا مقارنة بالكيان الصهيوني، إلا أن هذه الهجرات عرفت رواجا وإقبالا كبيرا وبالذات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

---

[1] الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، الموسوعة الفلسطينية،(https://www.palestinapedia.net/الهجرة-الصهيونية-إلى-فلسطين).

[2] الموقع الالكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تطور نمو السكان في فلسطين- الهجرة اليهودية منـذ بدايـة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

عام 1989، ما أدى إلى هجرة مئات الآلاف من يهود روسيا وأوكرانيا حيث وصلت حصيلة هذه الهجرة إلى أكثر من مليون يهودي مع حلول عام 2002[1].

والجدول التالي يوضح ويلخص التغير الديموغرافي الذي أحدثته هجرة اليهود إلى فلسطين منذ العام 1919 وحتى العام 1993[2].

فترة الهجرة	العدد المطلق	آسيا وإفريقيا	أوروبا-أمريكا
1882-1914	55.000-70.000		
1919-1948	482.857	%10.4	%89.6
15أيار/مايو 1948-1993	2.363.481	%35.3	%64.7
15أيار/مايو 1948-1951	687.624	%49.9	%50.1
1952-1954	54.676	%76.4	%23.6
1955-1957	166.492	%68.3	%31.7
1958-1960	75.970	%36.0	%64.0
1961-1964	228.793	%59.4	%40.6
1965-1968	82.244	%49.7	%50.3
1969-1971	116.791	%27.3	%72.7
1972-1974	142.755	%9.2	%90.8
1975-1979	124.827	%14.3	%85.7
1980-1984	83.637	%27.1	%72.9
1985-1989	70.196	%20.4	%79.6
1990-1993	529.478	%6.5	%93.5
1990	199.516	%2.7	%97.3
1991	176.100	%11.9	%88.1
1992	77.057	%6.5	%93.5
1993	76.805	%4.1	%95.9

[1] السهلي، نبيل: الهجرة اليهودية تتدفق على فلسطين عبر ست موجات ابتداء من 1880، موقع البيان الالكتروني، 2006، https://www.albayan.ae/our-homes/2006-04-30

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تطور نمو السكان في فلسطين، الهجرة اليهودية منذ بداية الاستيطان الاستعماري **في فلسطين**. info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2213

7.5 سياسات الصهيونية ووسائلها المستخدمة للتغيير الديموغرافي بعد عام 1967

1.7.5 الاستمرار في التجميع اليهودي: ما بعد النكسة

أن مما يدعونا للانتباه هو التأثير السياسي للكتلة الديموغرافية الكبيرة للمستوطنين في المناطق التي احتلت بعد حرب عام 1967، أي ما تبقى من فلسطين التاريخية، واتساع سيطرة هؤلاء على مراكز النفوذ ومواقع صنع القرار في دولة الاحتلال الإسرائيلي، فمن المعروف لدى المجتمع الدولي أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يزال مستمرا على الأراضي المحتلة عام 1967، وأن هذه الأراضي في الأعراف الدولية هي أراض محتلة ولا يجوز لآي طرف أن يعمل على تغيير الأمر الواقع طالما هناك مسار تفاوضي بين إطراف الصراع، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي وخلال فترة احتلالها لأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وكذلك قطاع غزة، أحدثت تغييرا جوهريا على الوضع القائم ديموغرافيا، وقد تدرج هذا التغيير مع تعاقب الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967، وبالذات بعد استلام حزب الليكود للحكم في دولة الاحتلال الإسرائيلي لأول مرة عام 1977، حيث أخذت الصهيونية الدينية ممثلة بحزب (المفدال) وحركة (غوش ايمونيم) تتعاظم قوتها شيئا فشيئا على حساب الصهيونية العلمانية العمالية المتمثلة بحزب العمل واليسار الإسرائيلي كحزب (ميرتس)، وقد لوحظ استمرار التجميع اليهودي في فلسطين بوتيرة اكبر بكثير من ذي قبل، حيث تزايدت أعداد المهاجرين اليهود إليها سنويا وبالذات المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفيتي سابقا، بالإضافة إلى مهاجرين من أمريكا وأوروبا[1].

2.7.5 تنامي وسيطرة التوجهات الصهيونية الدينية مقابل الصهيونية العمالية

لقد كان الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967 يعتمد في الأساس على الصهيونية العلمانية العمالية والتي تبناها حزب العمل ومن معه في الائتلاف الحكومي آنذاك، إذ كان اهتمامه ببناء المستوطنات لدواعٍ سياسية وأمنية واقتصادية، والدافع وراء هذه السياسة

---

[1] ماضي، سليم: **حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل (2008 – 2014)**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2016، ص 34+47+48.

بالنسبة لهم هو تعزيز وتحصين الدولة سياسيا وامنيا واقتصاديا، ولم يكن للبعد الديني تأثير مركزي في تلك السياسات المتبعة لتعزيز الاستيطان، وكانت هذه السياسة امتدادا لنفس السياسة المتبعة في بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها ونظام الحكم فيها منذ لحظة تأسيسها عام 1948، ولذلك فإن شريحة اليهود الأشكناز الذين هم أكثرية رواد هذا الفكر الصهيوني العلماني سيطرت على سياسات دولة الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 1967، واعتبرت نفسها أنها قد أخذت حظها من الاستيطان، وأسست نموذجا اقتصاديا واجتماعيا في المناطق المحتلة عام 1948، وقد سعت للاستقرار فيه والمحافظة عليه دون الخوض في مغامرة جديدة تبدأ فيها من نقطة الصفر للاستيطان في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم هذا التوجه إلا أن حزب العمل والأحزاب الشريكة معه في الائتلاف الحكومي عبر 20عاماً من قيام دولتهم، هم من وضع الأساس المتين للاستيطان في مناطق الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة، ومن أهم شخصيات هذا التيار الداعي إلى بناء المستوطنات وفق الدوافع السالفة الذكر كان (إسحاق رابين وشمعون بيرس) (واشكول) رئيس حكومة الاحتلال أثناء الحرب عام1967، وبدرجة أكثر يمينية منهم الوزيران (يغآل ألون ويسرائيل غاليلي)[1]، ومنذ أن تسلم الليكود اليميني رئاسة حكومة الاحتلال أعلن على لسان رئيس تلك الحكومة (مناحيم بيغن) بأن الاستيطان سيأخذ الطابع الشامل بحيث يتم الاستيطان في أرجاء فلسطين التاريخية كافة، وقد عبر عن ذلك حرفيا بقوله:" الاستيطان في جميع أرجاء أرض إسرائيل بمثابة تعبير عن الهوية الدائمة الصهيونية ورؤاها الخلقية" وأكد على ذلك فقال:" فالاستيطان السابق كما اللاحق هو تثبيت لم يستكمل بعد للسيادة اليهودية على فلسطين"[2]، وعلى كل حال فقد اعتبر الطرفإن بأن الاستيطان يعتبر مسألة وجودية بالدرجة الأولى قبل أن يكون أمنيا أو لأسباب اقتصادية وظيفية، وهذا يعني بأن الوجود اليهودي البشري على أرض فلسطين لا يمكن أن يتجذر وأن يأخذ البعد الصهيوني الفكري إلا من خلال الاستيطان في المناطق الفلسطينية كافة[3].

---

[1] ألدار، عقيفا، وآخرون: **أسياد البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل (1967-2004)**، ترجمة عليان الهندي، 2006، ص 46.

[2] باروخ كيمرلينج، **نهاية الهيمنة الاشكنازية**، ترجمة نواف عثامنة، مؤسسة مدار، رام الله 2002 ،ص5.

[3] أيوب، حسن: **دراسة بحثية: اتفاقات " أوسلو" وإسرتاتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003)**، ص23.

3.7.5 المنظمات الدولية والدور الذي لعبته في المسألة الفلسطينية

من أهم الوسائل التي استخدمتها الصهيونية ومن وقف في صفها من الدول الغربية لإحداث التغييرات الديموغرافية في أرض فلسطين كانت منظمة الأمم المتحدة، فمنذ احتلالها من قبل قوات الجنرال ألنبي في عام 1917، دخلت فلسطين إطار القانون الدولي بشكل فعلي، وظلت مسألة فلسطين (كما اعتادت الأمم المتحدة تسميتها) إحدى المسائل التي تتداولها الأطر الدولية التي تعنى بالقانون الدولي كعصبة الأمم ولجنة الانتداب والأمم المتحدة، فالقانون الدولي والمؤسسات الدولية أعطت غطاءً شرعياً لقيام إسرائيل ولجميع أعمال التهجير والقتل والنهب التي حدثت في مرحلة النكبة عام 1948م[1].

بعد حرب عام 1967 سيطرت دولة الاحتلال الإسرائيلي على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، أي مساحة تعادل مساحة إسرائيل عام 1948 بعدة أضعاف، وكانت القوانين والتشريعات الإسرائيلية تسعى إلى أن ترسخ تواجدها في هذه المناطق المحتلة، فكانت البداية تقضي بأن تُنزع صفة الاحتلال عن هذه الأرض، ومن ثم تحويلها إلى مسميات أخرى تتفق مع النزعة التوسعية الإسرائيلية، إلا أن الشرائع والقوانينالدولية تعتبر أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أراضي محتلة وأن إسرائيل هي سلطة احتلال، وتحكم هذه العلاقة لائحة لاهاي واتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية لها، وعلى دولة الاحتلال الالتزام بواجباتها[2].

ينطبق على الأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرة القوات الإسرائيلية في أعقاب حرب الخامس من حزيران عام 1967 تعريف الاحتلال، فلا يمكن وصفها قانونيا إلا بأرض محتلة ويُظهر علاقتها بالقوة المحتلة قانون الاحتلال الحربي وهو احد ابرز فروع القانون الدولي

---

[1] المصري، مازن: القانون الدولي والقضية الفلسطينية، 30 سبتمبر 2017، (محاضر في القانون الدولي، جامعة سيتي/ لندن)https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/9/29

[2] عوض، معتصم ياسر: العلاقة بين فلسطين وإسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات مجلد 1، 2014، العدد34، http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/7562014

الإنساني وقد أكدت عشرات القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة انطباق وصف الأرض المحتلة على الأرض الفلسطينية، وكذلك أصدرت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بيانا عام 1999 وفي وقت لاحق في عام 2001 أكدت فيه سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية كما أكدت فتوى محكمة العدل بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة الصادرة بتاريخ 9 تموز 2004 على انطباق لائحة لاهاي لعام 1907 على الأراضي الفلسطينية المحتلة[1].

إلا أن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن سهل بطريقة أو بأخرى عمليات التغيير الديموغرافي في فلسطين، وذلك لأن القرارات الصادرة عنهما لم تكن ملزمة للاحتلال الإسرائيلي لمنعه من مواصلة استباحة الإنسان الفلسطيني وأرضه، ولم تمارس القوة العسكرية لردع هذا الاحتلال عن ممارساته كما حصل عند غزو العراق للكويت عام 1991م، أو كما حصل من تدخل عسكري في البوسنة والهرسك ضد الصرب عام 1995م، وغيرها من الأمثلة في تاريخنا الحديث، إذن فهي عبارة عن قرارات لذر الرماد في العيون، لا بل كانت هذه المنظمات الدولية بالنسبة لدولة الاحتلال الإسرائيلي منبرا لتمرير سياساته من خلال الدول الداعمة له بقوة في الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولي، عبر استخدام حق النقض (فيتو) لأي مشروع قرار إدانة لإسرائيل وممارساتها على مدار سنوات الاحتلال الطويلة، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام، مستخدمة مكانتها كإحدى الدول التي تمتلك هذا الحق في الدفاع عن الاحتلال الإسرائيلي[2]، وهو ما دعا هذا الاحتلال إلى السير قدما تجاه إفراغ الأرض الفلسطينية من سكانها وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، مُحدثا تغييرا ديموغرافيا هائلا على مدار سنوات الاحتلال الماضية في أرض فلسطين، لإدراكه عدم وجود رادع دولي لهذه السياسات التدميرية بحق الشعب الفلسطيني، وقد كانت تلك المنظمات

[1] عوض، معتصم ياسر: **العلاقة بين فلسطين وإسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني**، مرجع سابق.

[2] كعوش، محمود: مقال: الفيتو الامريكي سيف مسلط على رقاب العرب، رأي اليوم نت، 2016. https://www.raialyoum.com/index.php

الدولية منصة لدولة الاحتلال للتباكي في أحضانها في حال تم الاعتداء عليها عسكريا أو ثقافيا أو تاريخيا وبالذات فيما يتعلق بالهلوكوست اليهودي.

4.7.5 استغلال الوسائل القانونية والتشريعية في ممارسة التغير الديموغرافي

ظلم كبير ذاك الذي يقع على الإنسان عبر سن القوانين الجائرة والظالمة والتي تستهدف وجوده وكيانه، وهذا ما ينطبق تماما على الشعب الفلسطيني، فقبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي كانت هناك تشريعات وقوانين تتعلق بالأرض، وكانت فلسفة هذه القوانين تنبع من فكرة المبدأ القائل بوجوب إنقاذ الأراضي "جيئولات هكركاع"، حيث يتم من خلال هذه القوانين نقل ملكية الأراضي من غير اليهود إلى اليهود، فكانت البداية تتمثل في الاستمرار بالعمل بالقوانين الإنتدابية البريطانية المتعلقة بالأرض، ومن هذه القوانين تلك التي تعطي سلطة الدولة الحق في الاستيلاء على الأراضي بأي حجة كانت، وقد لعب الكنسيت خلال تاريخه دور الجهة التشريعية لسن القوانين التي تسعى إلى ترسيخ الصراع والتغيير الديموغرافي في فلسطين، والتغيير الذي تسعى إليه هذه التشريعات كان يستهدف بالدرجة الأولى الجانب الديني والهوية الدينية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، فهو لم يستهدف بشكل مباشر الإنسان الفلسطيني فقط وإنما كل ما هو غير يهودي في أرض فلسطين، فكانت هذه التشريعات تستهدف المسيحيين، والمسلمين سواء في الضفة الغربية وغزة أو في الداخل المحتل عام 1948، ومنذ الإعلان عن إقامة دولة الاحتلال في فلسطين وحتى الآن استمر المشرع الإسرائيلي بسن القوانين ووضع الأنظمة التي تخول سلطاته المختلفة صلاحية الاستيلاء على ما تبقى من أراضٍ بيد المواطنين الفلسطينيين[1].

ومن أهم هذه القوانين والأنظمة والتشريعات التي استغلتها سلطات الاحتلال قبل قيام الدولة وما بعدها:

---

[1] شاهين، أحمد: دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، دنيا الوطن، 2017.
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/397459.html

1. قانون أراضي الموات لسنة 1921

ويقصد بهذه الأراضي تلك الأراضي المهملة وهي مسجلة باسم دولة الاحـــتلال حاليـــا وهي تشكل قسما كبيرا من الأراضي العامة في التصنيف القانوني الصهيوني للأرض المحتلة، ولقد تم تحديد أراضي الموات بناء على مقياسين مختلفين، الأول هو اعتبار الأراضي المتاخمة لمنطقة سكنية والتي لا يصلها صوت المؤذن الأرض المنادي كأرض موات، إلا إذا قام شخص ما بإبراز كوشان طابو يعتبر بمثابة تصريح من السلطة العثمانيـــة لـــه بأحيـــاء هـــذه الأرض وفلاحتها[1].

2. قانون الغابات لسنة 1926

وقد خول هذا القانون سلطة الاحتلال الإعلان عن مناطق معينة كمحميات طبيعيـــة أو غابات محمية، ووضع هذه الأراضي تحت سيطرتها بهدف تسليمها في الوقت المناســـب لأيـــادٍ يهودية استيطانية[2].

3. قانون تسوية الأراضي لسنة 1928

بموجبه قامت دولة الاحتلال الإسرائيلي بتسجيل ادعائها على ملكية مساحات شاسعة من الأراضي بصفتها وريثة الحكم البريطاني (المندوب الســـامي البريطـــاني) وطالبـــت بتســـجيل الأراضي باسمها بصفتها أراضٍ غير مستغلة، أو أرض موات بصفتها أرض صخرية وغيـــر قابلة للاستغلال الزراعي[3].

4. قانون الأراضي – الاستملاك للمنفعة العامة لسنة 1943

وقد كان الهدف الأساسي من وراء سن هذا القانون توفير الوسيلة التي تمكن السلطة من الاستيلاء على الأراضي للأغراض العامة كشق الشوارع وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها،

---

[1] شاهين، أحمد لطفي: **دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأرض الفلسطينية**، جريدة الصباح، 2016.

[2] **قانون الأحراج والغابات البريطاني لعام 1926**، الوقائع الفلسطينية بالإنجليزية، عدد5، الصادر 1926/3/1.

[3] دبابش، محمد: **المخطط الإستراتيجي للكيان الصهيوني لتهويد النقب**، الجامعة الاسلامية، غزة، ،ص 2016، ص192.

ومثالاً على ذلك قامت سلطات الاحتلال سنة 1953 بمصادرة حوالي 1200 دونم من أراضـــي الناصرة والقرى العربية اعتماداً على القانون المذكور وذلك لغرض إقامـــة مكاتـــب ودوائـــر حكومية، إلا أنه سرعان ما تبين أن المساحة التي استغلت لبناء هذه الدوائر لم تـــزد عـــن 80 دونما في حين استعملت بقية المساحة المصادرة لبناء مساكن شكلت فيما بعد نواة مدينة الناصرة العليا (نتسيرت عليت)[1].

5. قوانين أنظمة الطوارئ لسنة 1945

والتي استعملت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين كوسيلة لأحكام السيطرة على البلاد وإخماد جذور الثورة العربية ضد الوجود البريطاني، فبموجب هذه الأنظمة قامت السلطات الإسرائيلية بفرض الحكم العسكري على المناطق المختلفة في الأرض المحتلة بهدف تقييد حركة السكان الفلسطينيين، وقد خولت المادة (125)لأنظمة الطوارئ الصهيونية، إغلاق مناطق معينة لأهداف تتعلق بأنظمة الطوارئ على مزاج الحاكم العسكري الصهيوني لكل منطقة، واستنادا إلى هذه المادة قام القادة العسكريون الإسرائيليون وخلال السنوات الأولى لإقامـــة دولـــة الاحـــتلال بالإعلان عن مناطق عديدة كمناطق عسكرية مغلقة لأغراض أمنية، وبذلك تم منع أصحابها من دخولها واعتبروا دخولهم إليها خرقاً لقوانين الطوارئ، وكان إغلاق المناطق المختلفـــة تمهيـــداً للاستيلاء على الأراضي في هذه المناطق وذلك بحجة أن هذه الأراضي غير مستغلة من قبـــل أصحابها الأرض بأنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها[2].

6. قانون أملاك الغائبين لسنة 1950

لقد شكل قانون الغائبين الأساس الذي بموجبه استولت دولـــة الاحـــتلال علـــى جميـــع الأراضي التي كانت ملكا للفلسطينيين سكان البلاد الأصليين الذين اضطروا إلى تركها والنزوح إلى مناطق أخرى لم تكن تحت سيطرة السلطة الإسرائيلية، أو إلى دول عربية مجاورة[3].

---

[1] شاهين، أحمد لطفي: **دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأرض الفلسطينية**، جريدة الصباح، 2016.

[2] شاهين، احمد لطفي: دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، الشبكة العربية لكتاب الرأي والإعـــلام 2016. https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/03/16/397459.html

[3] إلياس، محمد: **قانون تصفية أملاك اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين**، مركز بديل، جريدة حـــق العـــودة، العـــدد 38، 2017.

7. قانون أملاك الدولة لسنة 1951

بموجب هذا القانون وضعت دولة الاحتلال يدها على جميع الأراضي التي لم تكن مملوكة من قبل أحد (لم يكن لها أصحاب) أو التي كانت مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني.

وبحسب الإحصائيات الرسمية فإن عدد الحاضرين الغائبين سنة 1948 شكل حوالي 50 % من السكان الفلسطينيين الذين لم يتركوا فلسطين المحتلة (حوالي 80،000 من أصل 160000). وقد فقد هؤلاء أملاكهم بموجب قانون أملاك الغائبين، وكانت هذه الأملاك ما يقارب 100،000 دونم من البساتين وعشرات الألوف من الأبنية والعقارات وما يقارب 95 % من كروم الزيتون وكذلك حوالي 40،000 دونم كروم عنب وزيتون[1].

8. قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويضات) سنة 1953

وبموجب المادة (2) لقانون استملاك الأراضي فإن كل عقار (ويقصد بذلك الأراضي فقط)، صدر أمر من قبل الوزير المخول من قبل الحكومة أن كل عقار كهذا ينقل إلى ملكية "دائرة الإنشاء والتعمير" ويصبح ملكا خاصا لها ويحق لها حيازته والتصرف به فورا[2].

9. قانون أساسي " أراضي إسرائيل " لسنة 1960

بموجب هذا القانون وبحسب نصوص المادة الأولى منه، فإن الملكية على "أراضي إسرائيل " المسجلة باسم دولة إسرائيل أو باسم "دائرة الإنشاء والتعمير" أو "دائرة أراضي إسرائيل " لا تنتقل بالبيع أو بأية طريقة أخرى، وجاء هذا القانون ليضمن عدم نقل أملاك الدولة لأي طرف كان عن طريق البيع أو أي وسيلة أخرى، ولكي يتم تحويل هذه الأراضي والعقارات إلى أيد يهودية دون الوقوع تحت طائلة القانون[3].

---

[1] حيدر، عزيز: **سياسة إسرائيل نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين**، مركز مدار.

[2] الموسوعة الفلسطينية، 2013. https://www.palestinapedia.net

[3] قسم الارشيف والمعلومات، **الترانسفير(طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2009، ص17.

10. قانون استملاك الأراضي في النقب 1980

بموجب القانون الذي سن 1980 في أعقاب اتفاقية السلام مع مصر قامت دولة الاحتلال بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي النقب التي كانت بحيازة سكانه من البدو الفلسطينيين وذلك لأغراض أمنيه نجمت عن اتفاقية السلام مع مصر[1].

11. قانون "تبييض المستوطنات" 2017

قانون أقره الكنيست الإسرائيلي في السادس من فبراير/شباط 2017 بأغلبية ستين عضوا داخل الكنيست ومعارضة 52، ويعرف في الأوساط الإسرائيلية بقانون "التسوية"، ويشكل خطوة في تجاه ضم أجزاء من الضفة الغربية، وهو ما يدعو إليه وزراء في الحكومة الإسرائيلية علنا، مثل وزير التعليم (نفتالي بينيت) زعيم حزب البيت اليهودي المؤيد للاستيطان والمعارض لإقامة دولة فلسطينية، وينصص قانون تبييض الاستيطان على أنه يحق للدولة (سلطات الاحتلال) مصادرة حق استخدام أراضٍ فلسطينية خاصة من أصحابها وليست الملكية عليها، مما يعني مصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة (مملوكة لأشخاص) لغرض الاستيطان، وتم تطبيق قانون تبييض المستوطنات فقط في البؤر الاستيطانية التي كانت للحكومة الإسرائيلية يد في إقامتها، مثل بؤرة "عمونا"[2].

12 مشروع قانون منع الأذان

أقره الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ويقيد رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في المساجد في القدس وفلسطين 1948، وينصص تحديدا على منع استخدام مكبرات الصوت في الشعائر الدينية من الساعة 11 ليلاً وحتى السابعة صباحا، وهو ما يعني عمليا منع رفع أذان صلاة الفجر، ويأتي هذا وفق الخبراء والمتابعين ضمن خطة ممنهجة لإكمال تهويد القدس وكل فلسطين"، ويعدونه واحدا من أخطر قرارات إسرائيل العنصرية،

---

[1] مجلة عدالة الالكترونية: العدد63، 2009.

[2] حماد، شذى: **تقرير صحفي (تداعيات قانون تبييض المستوطنات في الضفة الغربية)**، الموقع الاخباري روسيا اليوم، 2017. https://arabic.rt.com/news/861119

الهادفة إلى محاربة الهوية الإسلامية للشعب الفلسطيني، وتكريس يهودية الدولة، وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت على النسخة الأولى من هذا القانون في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لكن اعتراضات يهودية حالت دون عرض إقراره بشكل نهائي خوفا من استخدامه ضد بعض الشعائر اليهودية[1].

13. قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل 2018

وهو قانون أساس في إسرائيل، يُعرِّف إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ففي 19 يوليو، 2018، أقر الكنيست الإسرائيلي القانون بأغلبية 62 ومعارضة 55 وبامتناع نائبين عن التصويت، القانون حدد أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية في إسرائيل، وبه تفقد العربية صفة لغة رسمية، لكنها ستحظى بمكانة خاصة، كما يشير القانون إلى أن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط[2].

مما تقدم يبدو واضحا لدى الباحث بأن دولة الاحتلال الصهيوني استغلت الأنظمة والقوانين التي كانت قائمة في فترة الحكم العثماني والانتداب البريطاني من بعده، واستمرت حتى يومنا هذا في سن الأنظمة والقوانين التي تمكنها من السيطرة على اكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، والذي يعني بالضرورة التأثير المباشر على الوضع السكاني الديموغرافي داخل فلسطين التاريخية، بحيث تكون كفة الميزان راجحة بشكل كبير لصالح الجانب الإسرائيلي الصهيوني اليهودي، على حساب السكان الفلسطينيين العرب، وذلك يعتبر امرأ منطقياً، فحيثما كان مصادرة لمساحات من الأرض هنا أو هناك، أو منع لأصحابها من دخولها، أو تحويلها لمنطقة أمنية أو مكان لاستخدامات عامة، فهذا يقتضي بالضرورة إبعاد لأصحابها الأصليين عنها، وفي غالب الأحيان كان هذا الإبعاد بالقوة الجبرية العسكرية منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، بغض النظر عن مدى الإبعاد هل كان لدول مجاورة واقصد بالإبعاد هنا (التهجير)،وهو ما

---

[1] تقرير اخباري: **قانون منع الأذان تتويج لمحاولات اسرائيلية قديمة**، الجزيرة نت، 2016.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/17/

[2] **الكنيست أقر قانون يهودية الدولة .. والنواب العرب يمزقونه**، صحيفة البلاد ، نشر في 20 يوليو 2018 ودخل في 20 يوليو 2018.

حصل في مأساة اللجوء الفلسطيني القائم إلى يومنا هذا، أو الإبعاد إلى مناطق أخرى داخل فلسطين نفسها واقصد هنا الترحيل أو النزوح من مكان لآخر، وهو ما حصل ويحصل حتى يومنا هذا ومثال قرية الخان الأحمر حاضر بقوة في هذه الأيام.

8.5 الوسائل السياسية ودورها في التغيير الديموغرافي

بعد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل في عام 1993 وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي حصلت بموجبه على بعض الصلاحيات الإدارية (الأمنية والمدنية) على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي قسمت حسب الاتفاق إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) حيث أُعطيت السلطة الفلسطينية في مناطق (أ) صلاحيات أمنية ومدنية فيما أعطيت صلاحيات مدنية فقط في مناطق (ب) ولم تعط أية صلاحية في مناطق (ج)، وقد رأى البعض بأن الاتفاق ما هو إلا خطوة في سبيل تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338 أما الذين عارضوا الاتفاق فقد اعتبروا أن اتفاق أوسلو لم ينه الاحتلال وأبقى سيادة المحتل على الأراضي الفلسطينية، لكنه أعفي الاحتلال من واجباته تجاه السكان المدنيين المقررة في اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، وما يترتب عليها من نفقات مالية للخدمات الصحية والتعليم والشؤون الاجتماعية والأمن وغيرها أي أنه أصبح احتلالاً نظيفاً مدفوع الأجر[1].

وأُشير هنا إلى أن اتفاق أوسلو كان اتفاقا مرحليا يهدف إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وبالتالي إقامة الدولة الفلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي قررتها الاتفاقية بخمس سنوات كحد أعلى، حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بسن القوانين وجمع الضرائب وفرض الأمن والنظام وإجراء الانتخابات وغيرها من مظاهر السيادة، ويرى فقهاء القانون الدولي بأن لائحة لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 أصبح محصورا على مناطق (ج) لعدم وجود سيطرة فعلية ظاهرة للاحتلال الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين في تلك المناطق، وأن السلطة الوطنية الفلسطينية تحافظ على سيطرة أمنية ومدنية في مناطق (أ + ب)، ولكن هذا الادعاء تم دحضه بالكامل بعد فتوى محكمة العدل العليا الدولية بشأن

[1] شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**، المركز الفلسطيني للأعلام، عمان، الأردن، 1994، ص3.

الجدار عام 2004، وعليه يبقى الرأي السائد في الفقه القانوني الدولي بأن الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 هي أرض محتلة بما فيها القدس الشرقية، فوفقا للقانون الدولي فإنه في حال نقل صلاحيات المحتل إلى سلطة محلية يعتبر انتهاء لحالة الاحتلال[1].

أعلنت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة عام 2009 عن خطة لإنهاء الاحتلال، وذلك من خلال التوجه إلى القانون الدولي فارتفع عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران إلى 130 دولة، وحصول فلسطين على عضوية اليونسكو، وأيضا قبول ولاية المحكمة الجنائية الدولية للنظر في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد الإنسانية التي تُقترف في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن محكمة الجنايات الدولية ردت مؤخرا بعد حوالي 3 سنوات على طلب السلطة الفلسطينية بعدم اختصاصها في النظر في جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية.

أن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين لا يلغي أبدا الوصف القانوني للأرض الفلسطينية كأرض محتله، والعكس صحيح، أي أن وجود الدولة لا يتأثر بقيام الاحتلال الحربي على إقليمها، ولا ينفي الاحتلال وجود الدول ولا يحل محلها من الناحية القانونية، حيث تبقى السيادة على الإقليم المحتل إبان فترة الاحتلال وفي جميع الأوقات من حق سكان ذلك الإقليم[2].

بعد إعلان دولة فلسطين الذي تم في الجزائر بتاريخ 1988/11/15 قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المكلفة بأعمال حكومة دولة فلسطين الالتزام باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 وتقدمت منظمة التحرر يوم السابع من تموز من العام 1989 بإشعار رسمي إلى مجلس الاتحاد السويسري ولكن لاقى هذا التوجه رفضا إسرائيليا وأمريكيا وبريطانيا على اعتبار أن الاتفاقيات هي من صلاحيات الدول[3].

---

[1] شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**، مرجع سابق.

[2] شفيق، منير: اتفاق أوسلو وتداعياته، مرجع سابق، ص3.

[3] Government of Switzerland، note of Information، Bern، 13 September2828 1989، reprinted in Palestine Yearbook of International Law، vol. 5، 322)(1989.

1.8.5 التمييز العنصري

منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي والطابع العنصري التمييزي صفة ملازمة لها، والتمييز هنا ينطبق على كل مناحي الحياة، فالأولوية في كل شيء هي للمواطن اليهودي وذلك على صعيد الأمن والتعليم والصحة والرفاه والحقوق السياسية وغيرها، وحتى أولئك الذين يدينون بالولاء لهذا الاحتلال كغالبية الطائفة الدرزية ويخدمون في أعلى المناصب والرتب العسكرية في جيش الاحتلال يعانون كمجتمع من التمييز في دولة الاحتلال الإسرائيلي، والحال نفسه ينطبق على بعض سكان بدو النقب الذين يخدمون أيضا في مؤسسات الدولة، كما أن اليهود الأفارقة الإثيوبيين هم أيضا يعانون من التمييز العنصري بحقهم.

وإذا كان هذا حال من يدينون بالولاء لدولة الاحتلال الإسرائيلي، فإن حال السكان العرب في الداخل المحتل عام 1948م مسلمين ومسيحيين على حد سواء أكثر تمييزا على الأصعدة كافة، إذ أن معظم المدن والبلدات العربية في الداخل المحتل تعاني أوضاعا متردية مقارنة بمثيلاتها اليهودية، كما أن واقع الحال للسكان العرب في القدس الشرقية في تردٍ مستمر، نظرا لما يعانونه من مضايقات وسحب متزايد للهويات المقدسية، ومنع للبناء وقلة فرص العمل لشريحة كبيرة من شباب ورجال منطقة القدس، ووضع الحواجز العسكرية داخل وخارج أسوار البلدة القديمة فيها، كما أن التمييز يتجلى عند السماح بالهجرة لمن كان يهوديا، ويمنع من ذلك من كان عربيا مسلما كان أم مسيحيا.

أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فيعد جدار الفصل العنصري احد أهم معالم التمييز العنصري تجاه الشعب الفلسطيني، حيث يعتبر هذا الجدار احد الكوارث التي حلت بشعب فلسطين والذي سنأتي على ذكر تأثيره السلبي على الفلسطينيين لاحقا، ويعتبر الفصل والتمييز العنصري من أهم أهداف بناء هذا الجدار، بحيث يتم الفصل بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين من وازع عنصري ولكن بذرائع أمنية وعسكرية، بالإضافة إلى الإغلاقات المتكررة ومحاصرة بعض المدن لفترات طويلة، والحرمان من حرية الحركة والتنقل والسفر

عبر إقامة الحواجز العسكرية والمعابر، وهو ما ترفضه الشرائع والقوانين الإنسانية الدولية كافة.

ومن الواضح أن هناك انتقال في توجهات الحركة الصهيونية من القوانين التي تستهدف الأرض إلى القوانين التي تستهدف الإنسان، والتي بموجبها تتخلى إسرائيل عن فكرة الديمقراطية التي كانت تتشدق بها في العلن ولا تطبقها في الواقع، فالقوانين ذات النزعة العنصرية تستهدف العرب بشكل خاص، وتشكل تمييزا ضدهم، وتهدف إلى وقف النمو الديموغرافي العربي في فلسطين المحتلة،فخلال عامي 2015 و2016 تم اقتراح نحو 72 قانونا تستهدف الفلسطينيين عموما وفلسطينيي الداخل بشكل خاص، وقد تم إقرار بعضها بشكل نهائي، وبعضها دخل مرحلة التشريع، وبعضها أدرج على جدول أعمال الكنيست في انتظار المصادقة عليها، علما أنه وخلال فترة حكومة (أيهود أولمرت) (2006-2009)، أقرّ الكنيست ستة قوانين بشكل نهائي، في حين أن حكومة (بنيامين نتنياهو) الثانية (2009-2013)، شهدت تشريع ثمانية قوانين بشكل نهائي، تبعها 12 قانونا عنصريا تم إقرارها خلال الدورة ال19 للولاية البرلمانية للكنيست الإسرائيلي، ولعل عام 2017 يعتبر العام الأبرز في إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالتغيير الديموغرافي القائم على أسس دينية.[1]

خلال الثمانينات من القرن الماضي استمرت الديموغرافيا موضوعاً في النقاش العام عبر الإعلام العبري والخطب السياسية، وقد صرح (ميخائيل ديكل) الذي كان نائباً لوزير الدفاع في حكومة الليكود في الثمانينات في 1982 أن ثمة مشكلة " مقلقة" للصهيونية وهي النمو الطبيعي المخيف للعرب الإسرائيليين داخل الخط الأخضر، والذي هو أعلى النسب في العالم[2].

لذلك اقترح (أرنون سوفير) للتغلب على النمو السكاني المرتفع للمتدينين اليهود والعرب في إسرائيل تطبيق ما أسماه قانون" سنغافورة والذي يعفي الحكومة من التزاماتها تجاه العائلات

---

[1] الباحث الفلسطيني المتخصص في الشأن الإسرائيلي برهوم جرايسي في حديث مع وكالة قدس برس.

[2] مصالحة، نورالدين: **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون _ سياسة التوسع 1967 -2000** "، ترجمة خليل نصار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ص260.

الكبيرة في خطوة لتحديد النسل، مبررا مقترحه بصغر مساحة الدولة وأن الزيادة المتوقعة خلال خمسة عشر عاماً المقبلة تزيد من عدد السكان حوالي خمسة ملايين نسمة حيث يصبح الكيـــان الصهيوني من دون مياه ومن دون بنى تحتية ملائمة وستنحدر الدولة نحو العالم الثالـــث، ممـــا يؤدي إلى هروب من يستطيع الهرب من سكانها[1].

ولقد توالت المواقف والتصريحات الإسرائيلية بشكل واضح حول دلالة إسرائيل الدولـــة وكشفت عن وجود هدفين: الأول يتعلق بمواطني إسرائيل من العرب والثاني يخص فلســطيني الأراضي المحتلة عام 1967.وفيما يتعلق بالهدف الأول نجد أن (بنيامين نتانياهو) في مــؤتمر هرتسيليا لعام 2003م يعتبر العرب من مواطني إسرائيل هم جوهر المشكلة الديموغرافية التـــي تواجهها إسرائيل حالياً وطالب ببلورة سياسة تضمن أغلبية يهودية في إسرائيل وتحديد علاقاتها مع المواطنين العرب، ثم يضيف أن مسألة دمجهم في المجتمع الإسرائيلي هي مسألة حســابية، فإذا اندمجوا ستصل نسبتهم 40 –35 % في العام 2005، مما يلغي اليهودية عن إســرائيل، و إذا بقوا 20 %فستكون العلاقات معهم صعبة، بل عنيفة على حد تعبيره، ولذلك ثمة حاجة إلـــى خلق توازن بين الخيارين يضمن في كل الأحوال غالبية يهودية في الكيان الإسرائيلي وهو مـــا يعتبر دعوة غير مباشرة من قيادي إسرائيلي بارز للبدء بعملية تطهير عرقي للسكان الأصـــليين لفلسطين التاريخية بحرمانهم من حقوقهم الشرعية. وهو ما يجعل إسرائيل تواجه مأزق الخيـــار بين يهوديتها وديمقراطيتها التي تتفاخر بها، ويبدو أن المناخ السياسي السائد في إسرائيل والذي يقوده جناح اليمينيين السياسي والديني، يجعلها تفضل التخلي عن ديمقراطيتها، و إعـــادة أنتـــاج نموذج جديد لنظام جنوب إفريقيا العنصري السابق[2].

وهكذا فإن مصادقة المحكمة العليا على التعديل لقانون المواطنة الذي يمنح اليهـــود دون العرب حق الهجرة لفلسطين والحصول على جنسية، جاءت لتزيد من حجم التمييز والإقصـــاء ضد المواطنين العرب في هذا المجال عن طريق شرعنة منع المواطنين العرب من التزاوج مع

---

[1] خطيب، فراس: **فزاعة الخطر الديموغرافي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 16، 2004.

[2] مرسي، مصطفى: ***البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي***، **مجلة شؤون عربية**، العدد 121، ص203– 204.

فلسطينيي الضفة الغربية،وقد جاءت قوانين التجنيس في دولة الاحتلال الإسرائيلي لتؤكد عمـق التمييز ضد العرب في مجال الهجرة، بحيث ينظر القانون الإسرائيلي في هـذا المجـال إلـى المهاجر اليهودي الجديد إلى إسرائيل "كالعائد إلى بلاده"، أما الفلسطيني الذي يريد أن يعيش مع عائلته وأهله وأبنائه في وطن آبائه وأجداده فهو "متسلل" يجب منعه من المكوث في البلاد.[1]

في حين يتهم السياسيون اليمينيون الفلسطينيين بممارسة حق العودة عبر " الباب الخلفي، لذا جمدوا طلبات لم شمل العائلات الفلسطينية، وقدرت وزارة الداخلية أن أكثـر مـن 23000 شخص من الأراضي المحتلة حصلوا على وضعية الإقامة في الأراضي المحتلة عام 1948 في الأوساط سنة 2002 من خلال زواجهم بفلسطينيات من الداخل المحتل[2]، وقدرت وزارة الداخلية أن 100000 فلسطيني هاجروا إلى إسرائيل بموجب لم شـمل العـائلات منـذ سـنة 1993، ولمواجهة هذه التطورات، أنشأت الوزارة وحدة خاصة لتتبع طلبات الجنسية التي يقدمها العرب والتشدد فيها، وتستخدم رجال التحري الخاصين، وترفع رسوم الطلبات ستة أضعاف مـن 500 شيكل إلى 3000 شيكل[3]، وأكثر ما يثير القلق من الناحيةً الإسرائيلية، أن بعض الأسر العربية التي انتقلت إلى الأردن بعد أنشاء إسرائيل تطلب بموجب القانون الإسرائيلي، العودة واسترجاع الجنسية الإسرائيلية[4].

في الفترة بين عام (1995- 2001) تزايد عدد المقدسيين الذين تم سحب هوياتهم على أثر انتهاج إسرائيل لسياسة (مركز الحياة) بشكل غير مسبوق ومنذ عام 1967 وحسب مصادر رسمية إسرائيلية،فقد ألغيت هويات (الإقامة الدائمة) في القدس لأكثر مـن (3000) فلسـطيني، وذلك منذ كانون الأول لعام 1995 لغاية عام 2000 [5].

---

[1] جبـارين، يوسـف: علـم أسـود يرفـرف فـوق المحكمـة العليـا، صـحيفة وموقـع المسـار، 2012. http://almasar.co.il/art.php?ID=7557

[2] Mazal Mualam, "Yishai seeks to Stop Palestinians ‘Backdoor’ Right of Return, Aretz, 2002.

[3] Mazal Mualam, "New Unit to Toughen Citizenship Process for Arabs,"Ha-Aretz, 2002.

[4] Mazal Mualam, "Yishai: Let us Restrict Citizenship for Arab Spouses,"Ha-Aretz,2002.

[5] بتسيلم: (الترانسفير الهادئ): تجريد حق المواطنة من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، على الموقع الإلكترونـي https://www.btselem.org/arabic/jerusalem تم الدخول بتاريخ 2018/4/7

وفي السنوات اللاحقة قامت إسرائيل بتصعيد حملات مصادرة إقامة المقدسيين، فخلال عام 2007 قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية بسحب هويات حوالي (2299) مواطنا مقدسيا، بينما سجل عام 2008 أكبر نسبة لسحب البطاقات الشخصية من مواطني القدس الفلسطينيين، حيث تم إلغاء إقامة حوالي (4672) مواطنا[1].

2.8.5 إلغاء حق العودة للفلسطينيين

يمكن تعريف أصحاب حق العودة بأنهم "اللاجئون الفلسطينيون وذرياتهم الذين طردوا من أراضيهم في الفترة الممتدة ما بين تشرين الثاني 1947 وكانون الثاني 1949 في المنطقة الخاضعة لسيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلي حسب قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب سجلات وكالة الغوث الدولية (الأنروا) نحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني ينطبق عليهم حق العودة و موزعين على مناطق عمليات الوكالة[2].

وتعتمد مشروعية حق العودة على وثيقتين أساسيتين تستندان إلى قواعد القانون الدولي العام وهما:قرار التقسيم رقم 181، والقرار الخاص باللاجئين الفلسطينيين رقم 194[3]، فالمتابع لمسيرة التفاوض التي بدأت بمؤتمر مدريد 1993م وحتى بكامب ديفيد الثانية 2000م، وما تخللها من اتفاقيات ثنائية ومباحثات سرية، يخرج بخلاصة أن العديد من السياسيين الإسرائيليين يجادلون بأن حق العودة للاجئين إلى فلسطين المحتلة، يتنافي مع الحل القاضي بوجود دولتين، والذي ينهي الصراع العربي- الإسرائيلي، وبناءً على هذه الجدلية، فإن عودة اللاجئين يتم إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية، التي ستسن" قانون العودة "المشابه للقانون الإسرائيلي عام 1950 الخاص بعودة اليهود لدولتهم، كما اقترح بعضهم وجوب توطين اللاجئين على مساحة من

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا"السياسة الإسرائيلية إزاء أهل القدس" تم الإسترجاع بتاريخ2018/4/8 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3578

[2] حمامي، وليد: **حق العودة والقانون الدولي ،المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة**، منشورات التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة ، الطبعة الأولى، غزة، 2007.

[3] المرجع السابق.

الأراضي المقتطعة " من إسرائيل " لصالح الدولة الفلسطينية، على أن تكون سيطرة إسـرائيلية دائمة على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عام 1967[1].

أما مصير اللاجئين الفلسطينيين، والذي يتمثل بالهدف الديموغرافي الثاني في السياسـة الإسرائيلية فإنه يتعلق برفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في عـدة دول عربيـة، والمطروح هو فقط عودة رمزية لبعض أفراد الجيل الأول من لاجئي 1948م من دون أبنـائهم أو أحفادهم شرط موافقة مسبقة من إسرائيل، إذ تخشى إسرائيل من أن تؤدي عـودة اللاجئـين بكثافة إلى قلب المعادلة الديموغرافية فيها، ولذا أخذت تتردد مسألة توطينهم في الدول العربيـة المضيفة، بل ووصل الأمر بمناداة مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مدعوماً بنواب اليمين الإسرائيلي إلى إطلاق مشروع سياسي يرفض قيام دولة فلسـطينية إلـى الغرب من نهر الأردن. ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفض إخلاء أية مسـتوطنة، وأن يتم الاعتراف بالأردن دولة للشعب الفلسطيني(أي عودة لفكرة الوطن البديل) بل ذهب الأمر إلى حد دعوة هذا المجلس لأن تقوم مصـر بتخصـيص أراضٍ فـي سـيناء لتـوطين اللاجئـين الفلسطينيين[2].

وتهدف إسرائيل من وراء إثارة موضوع التوطين بين الفترة والأخـرى إلـى إحكـام السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية، وإبقاء جذوة الصراع محتدمة بين السلطة الفلسـطينية رام الله ومن معها من فصائل داعمة لها، وبين حركة حماس التي تدير قطاع غزة، كمـا أنهـا ترغب في إلقاء عبء السكان الفلسطينيين عن كاهلها في حال تم توطينهم في الأردن ومصـر ولبنان وسوريا وغيرها، وستتخلص إسرائيل بموجب التوطين من فكرة حل الدولتين الذي تـم توقيع أوسلو على أساسه، وقد تنهي إسرائيل من خلاله العقدة الدولية التي تحملهـا المسـؤولية التاريخية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين[3].

---

[1] عامر، عدنان: **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين – الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**، تجمع العودة الفلسطيني واجب دمشق، 2007، ص168.

[2] مرسي، مصطفى: ***البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي*****، مجلة شؤون عربية**، العدد 121، ص204.

[3] النخال عبد المطلب: **دعاوى الوطن البديل في السياسية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غـزة، 2014، ص80- 86.

3.8.5 تهويد الدولة

ولإقامة كيان يهودي صَرف يشمل كل فلسطين، ويكون سكانه من اليهود فقط انسجاما مع تطلعات زعماء الصهيونية الأوائل، الذين خططوا لإقامة كيان يهودي نقي للشعب اليهودي يشمل حدود فلسطين التاريخية، شبيه بالكيان العنصري السابق في جنوب إفريقيا تقوم على أساس الاعتراف بوجود شعبين في هذا الكيان، ولكنهما غير متساويين في الحقوق والواجبات، فالشعب اليهودي سيكون صاحب الحق في ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتباره صاحب الحق في هذه الأرض ومالك السيادة عليها، أما العرب فهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولا يتمتعون بالهوية الإسرائيلية ومحرومون من ممارسة حقوقهم، وأن وجودهم مسخر لخدمة الشعب اليهودي، ولتحقيق ذلك لابد من سن قوانين للفصل العنصري، ومنع أي تقارب أو تعايش مشترك بين الشعبين للمحافظة على نقاء العنصر اليهودي، وهذا الخيار يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق التي تدعيها إسرائيل[1].

وعند الإعلان عن قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي تم التأكيد على الموائمة، بين يهودية إسرائيل من جهة وبين طابعها الديمقراطي والتزامها بحقوق الإنسان لجميع سكانها دون تمييز قومي أو ديني، من جهة أخرى، وهذه الازدواجية نالت تكريساً دستورياً صريحاً في سلسلة قوانين بلغت ذروتها في سن القانون الأساس العام 1992 وقانون الأحزاب في العام ذاته، وقد عرفت إسرائيل هذه القوانين على أنها "دولة يهودية وديمقراطية" كما عبرت أغلبية كبيرة من سكانها عن رغبتهم في أن تستمر على هذا الأساس، فضلاً عن ذلك تعتقد هذه الأغلبية أنه لا تناقض بين طابع إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي وبين التزاماتها بالديمقراطية وبحماية حقوق الإنسان لكل سكانها[2].

---

[1] بركات، نظام: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، 1988، ص 282-283.

[2] غابيزون، روت: ***تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح يهودية" في تعبير" دولة يهودية وديمقراطية***"، **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 32 -31، 2008، ص 75.

لذا نجد أن الثقافة العامة للكيان الإسرائيلي ورموزه مثل العلم، النشيد الوطني، والأعياد والشعارات تؤكد جميعها يهوديته كما الأعياد الوطنية وعطلة نهاية الأسبوع، تستند للتقويم اليهودي، وتعتبر اللغة العبرية اللغة الأساسية في المؤسسات كافة، وبها تكتب أسماء الأماكن بالإضافة إلى اللغة العربية التي هي أيضا لغة رسمية، ولكن الخرائط وعلامات الطرق، ووسائل الإعلام الرسمية، والفنون كلها في الغالب باللغة العبرية، وفي سياق المشكلة الديموغرافية يجرى نقاش بشكل روتيني من قبل النخب الإسرائيلية، مثل رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو)، ووزير الإسكان (أفرايم إيتام)، ووزير الرفاه (يشاي إيلي)، حول مفاهيم مثل " تهجير طوعي " و" تبادل السكان و" اعتبار الأقلية على أنها " نمو سرطاني"[1].

وتطمح إسرائيل إلى أن يتحول الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها الكولونيالية، وبالتالي يتحول الاعتراف العربي من اعتراف واقعي إلى اعتراف مبدئي بشرعيتها التاريخية، وهذا لا يعني إلا أنها كانت تاريخياً على حق، والعرب على خطا، وفيما عدا نفيه حق العودة فإن مثل هذا الاعتراف - إذا حدث- هو "انحياز سياسي معنوي ثقافي يعادل إقامة إسرائيل لا في الواقع الملموس فحسب، بل في الثقافة والفكر والوعي والخطاب السياسي أيضاً[2].

وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تغيير أسماء الشوارع والمواقع والمناطق وبالذات في مدينة القدس كوسيلة لتغيير طابعها العربي الإسلامي، فألغت الأسماء العربية وأطلقت عليها "أسماء عبرية " ذات دلالات تاريخية على الحضارة ً محاولة منها لطمس تاريخها العربي والإسلامي في المدينة[3].

9.5 التغيير الديموغرافي من خلال الوسائل العسكرية

لقد رأت الحركة الصهيونية بأن الوسائل القانونية قد تسهم في التغيير الديموغرافي لصالحها ولكنها رأت بأن هذه الوسائل بطيئة وتحتاج إلى وقت طويل حتى تؤدي الهدف

---

[1] غابيزون، روت: **تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح يهودية" في تعبير" دولة يهودية وديمقر اطية**"، مرجع سابق.

[2] شلحت، أنطوان: ***تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح " يهودية " في تعبير" دولة يهودية وديمقراطية"*، قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 32 -31، 2008، ص48.

[3] عليان، نور الدين: ***مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيلياً وفلسطينياً*، مجلة صامد**، العدد 108 ،1997 ، ص41.

المطلوب منها، وكانت الوسائل العسكرية هي الوسائل الأسرع فـي تنفيـذ عمليـات التغييـر الديموغرافي، ومن هذه الآليات:

1.9.5 ممارسة إرهاب الدولة

مارست دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ قيامها عام 1948 إرهاب الدولة المـنظم، فقـد أعدت القيادات الصهيونية آنذاك الخطط الرامية إلى تثبيت إقدام تلك الدولة على أرض فلسطين عبر الوسائل القتالية العسكرية ذات البعد الإجرامي التدميري لكل ما هو فلسطيني عربي فيهـا، ومن ذلك تلك التعليمات التي تلقاها قائد شعبة العمليات في مليشيا الهاجاناه ايغال يادين من ديفيد بن غوريون لوضع خطة التدمير والتهجير والطرد للفلسطينيين وهي الخطة التي عُرفت بالخطة (دالت)، وقد نفذت هذه الخطة فعليا ووصلت ذروتها في أيار من عام 1948، حيث أدت عمليات القتل والتدمير إلى اضطرار الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون فـي حـدود فلسطين المحتلة عام1948م لمغادرتها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، وهكذا نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبهزيمة الجيوش العربية آنذاك، وإعـلان الحركـة الصهيونية كيانها الغاصب على أرض فلسطين، سيطر اليهود على 78% من أرض فلسطين[1].

وقد تضمنت الخطة "دالت" تدمير القرى العربية المجاورة للمستعمرات اليهودية، وطرد سكانها وترحيلهم خارج فلسطين والسيطرة على الشـرايين الرئيسـية للمواصـلات والمواقـع الإستراتيجية في القدس ويافا واللد والرملة وحيفا، وقررت الوكالـة اليهوديـة وزعيمهـا بـن غوريون وجوب التخلص من العرب بطردهم وترحيلهم خارج وطنهم بتسخير القوة العسـكرية والمجازر الجماعية لتخويفهم وإجبارهم على الرحيل، وكان الهدف من ذلك ديموغرافيا خالصا، ولقد عبر بن غوريون عن هذه الإستراتيجية في 19 كانون الأول 1947 قائلاً: "في كل هجـوم يجب توجيه ضربة حاسمة تؤدي إلى تدمير المكان وطرد سـكانه والاسـتيلاء علـى أمـاكن سكنهم"[2].

---

[1] أبو بصير صالح: **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، بيروت: دار الفتح، 1970، ص465-485.

[2] المرجع السابق، 465- 485.

وحول هذا الأمر اختلف قادة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية حول الموقف من قرار التقسيم بين معارض للقرار ومؤيد له بشروط فقد عارضه المعسكر التصحيحي بقيادة فلاديمير جاوبتنسكي الذي كان يدعو إلى اقامة دولة يهودية على كلا ضفتي نهر الاردن بقـوة السلاح، وايده بن غوريون ومن معه لأنه وجد فيه تدرجا في السيطرة على الارض الفلسطينية ويمكنهم من الاستحواذ على المساحة الاكبر من فلسطين التاريخية[1]، ولكن القيادة الصهيونية في نهاية الأمر وافقت عليه ولم يكن في نيتها على الإطلاق القبول والاكتفاء بالحدود التـي عينهـا القرار، ولا بالتواجد السكاني للعرب في الدولة اليهودية، وقررت القيادة الصهيونية أنه لا توجد وسيلة لتأسيس دولة يهودية في فلسطين العربية من دون تشريد أعداد كبيرة من أبنـاء الشـعب الفلسطيني وترحيلهم إلى البلدان العربية، فأعلن بن غوريون عن مخطط الترحيل اليهودي فـي (7) شباط 1948 وقال بأنه "ستطرأ تغييرات كثيرة على هذه الأرض خلال أشهر الكفاح السـتة والثمانية أو العشرة المقبلة، وبأنه على وجه التأكيد سيحصل تغيير من الناحية السـكانية لهـذا البلد[2]."

2.9.5 الاحتلال العسكري المباشر

يقصد بالاحتلال كما عرفته وبينته اتفاقية "لاهاي" في لائحتها الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية بأنه وقوع أراضي دوله ما تحت السلطة الفعلية لجيش العدو وهو يعني وصـف الاحتلال لن ينطبق ولن يشمل إلا الأراضي التي تمت السيطرة عليها فعلا لكي تـتمكن دولـة الاحتلال من مباشرة سلطتها على هذه الأراضي، فإذا ثبتت السيطرة الفعلية على إقلـيم الدولـة قامت حالة الاحتلال ولا يهم إذا كان الاحـتلال قـد نـال إقلـيم الدولـة بأكملـه أو جـزءاً منه فالاحتلال يثبت في الحالتين وتبدأ قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصـة بهـذه الحالـة بالسريان[3].

---

[1] الخالدي، وليد: مقال: **عودة إلى قرار التقسيم 1947**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العـدد33، 1998، ص 13.

[2] حسـين غـازي: مقـال : للأجيـال القادمـة كـي لا ننسـى، دنيـا الـوطن، 2013. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/293095.html

[3] شلبي صلاح: **حق الاسترداد في القانون الدولي "دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وتطبيق مبادئه في العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل"**،الطبعة الأولى، 1983. ص45.

وهذا القانون ينطبق على الأرض الفلسطينية التي خضعت لسيطرة جيش دولة الاحتلال الإسرائيلي على مرحلتين متتاليتين، وأخذت الأوامر والقوانين العسكرية الإسرائيلية سيدة الموقف، وهي التي تتحكم بالأرض الفلسطينية ومن تبقى عليها من سكانها الأصليين، وتمت إدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين وفق هذه الأوامر العسكرية، من خلال الإدارات المدنية التي تشرف على مختلف نواحي الحياة.

3.9.5 هدم المنازل ومنع البناء والتراخيص

أشارت الكثير من الدراسات أن سياسة التخطيط والبناء التي تتبعها دولة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الأحياء والتجمعات الفلسطينية السكنية جاءت لتخدم أهدافا سياسية وديموغرافية إستراتيجية، وتعتبر مدينة القدس أوضح مثال على ذلك، فقد وضع الاحتلال هدفاً استراتيجياً في الحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة في المدينة،وذلك بمنع السكان العرب من الحصول على تراخيص البناء، إضافة إلى هدم تلك البيوت، ما يساهم بشكل فعال في تهجيرهم من القدس[1].

وتقر بلدية القدس الإسرائيلية من جهتها أن النمو السكاني الطبيعي في الوسط الفلسطيني في مدينة القدس يتطلب بناء ما معدله (1500) وحدة سكنية جديدة سنويا، إلا أنها في عام 2008 –على سبيل المثال– لم تصدر سوى قرابة (125) وحدة سكنية مرخصة فقط، وبقيت هناك حاجة لبناء (1100) وحدة سكنية، التي قام السكان العرب ببنائها دون الحصول على ترخيص[2].

وبسبب عدم الحصول على التراخيص اللازمة من بلدية الاحتلال تقوم المؤسسة الإسرائيلية بفرض المزيد من أوامر الهدم بحق المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية، ففي عام 2009 وحده –على سبيل المثال– صدر ما يقارب(1052) أمر هدم، وتم تنفيذ قرارات هدم ضد (23) مبنى في المدينة خلال العام نفسه[3].

---

[1] الزغير، هنداوي: **الإئتلاف الأهلي للدفاع ع حقوق الفلسطينيين في القدس(CCDPRJ): التهجير الصامت– إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس (تقرير تمهيدي)**، الملتقى الفكري العربي، القدس، 2007، ص15.

[2] مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع: **سياسة هدم المنازل في القدس– أداة للتطهير العرقي**، القدس، 2011، ص85.

[3] الزغير، هنداوي: **التهجير الصامت– إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس(تقرير تمهيدي)**، الملتقى الفكري العربي، القدس، 2007،ص16.

يفعّل الاحتلال عمليات هدم منازل الفلسطينيين شرق القدس بذريعة عدم الحصول على ترخيص للبناء، أو انتقاما من أسر الشهداء الذي يقتلون في مواجهات الأرض على يد قوات الاحتلال، إلا أن عام 2016 كان عاماً قياسياً في عمليات هدم المنازل وتجريف منشآت زراعية وصناعية، حيث بلغ عدد المباني المهدمة خلال العام 190 مبنى ومنشأة، وتضرر جراء الهدم 1243 مواطنا مقدسيا[1]، الأمر الذي يبين ارتفاع وتيرة هدم المنازل بشكل كبير في القدس في السنوات الأخيرة.

وتتذرع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأسباب عدة لهدم المنازل أو لعدم السماح للمواطنين المقدسيين بالبناء، ومنها البناء على أراضٍ حكومية أي تابعة للسلطات الإسرائيلية أو على مواقع أثرية و تاريخية أو بحجة عدم الترخيص أو بسبب الحجج الأمنية أو بسبب اعتبار الأرض أرضاً خضراء تابعة للحكومة ومصنفة على أنها محمية طبيعية أو حدائق يمنع البناء عليها، وبسبب محدودية الأراضي المتاحة للمقدسيين وارتفاع تكلفة إقامة المباني والضرائب المفروضة على البناء وارتفاع تكلفة التراخيص أدى إلى محدودية البناء في القدس.

وهذا ما كان يحصل ولا يزال في كثير من المناطق العربية وبالذات القرى والمناطق النائية في المناطق المحتلة عام 1948، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، وهذه كلها سياسات من شأنها تقليص التواجد العربي وإحداث إخلال واضح في التركيبة الديموغرافية في فلسطين بشكل مستمر لصالح المستعمر الصهيوني.

4.9.5 الترحيل القسري

في مقال نشره ليبرمان حين كان وزيرا لخارجية الاحتلال عام 2010 في صحيفة "جيروزاليم بوست" شدد فيه على أن خطته لن تتطلب "انتقالا جسدياً للسكان أو تدمير المنازل بل خلق حدود لم تكن موجودة تتعلق بالديموغرافيا، وأضاف "هؤلاء العرب الذين كانوا في إسرائيل سيحصلون الآن على جنسية فلسطينية، "وحمل المقال عنوان "خطتي لحل الصراع"، وقال أن

[1] الصفحة الرسمية للتغطية التفاعلية، " المنازل المهدمة شرق القدس " عام 2016، قناة الجزيرة، 2017/1/10 تم الاسترجاع ب2018/4/7، http://www.aljazeera.net/news/alquds/2017/1/10

الضغط المتزايد من المجتمع الدولي الذي يدعو إسرائيل إلى العودة إلى حدود 1967م والتخلي عن معظم الأراضي التي يطالب بها الفلسطينيون لا أساس قانوني له، ولا يسهم في حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني"، وأضاف "سينتقل الصراع حتماً إلى وراء تلك الحدود"، وتابع "أن المجتمع الدولي يدفع باتجاه أنشاء "دولة فلسطينية متجانسة صافية ودولة ثنائية بهدف بناء سلام وأمن إسرائيل، ولذلك يجب خلق قسمة سياسية حقيقية بين العرب واليهود، يتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، وقد قصد بمعنى " دائم وعادل" أي يجب أن يتم تبادل الأراضي المأهولة لإنشاء دولتين، إلا أن ذلك لن يلغي يهودية إسرائيلية وأخرى عربية فلسطينية"، مشيرا إلى وجود أقليات في كلتا الدولتين تتمتع بحقوق مدنية كاملة، واستبق ليبرمان الانتقادات التي قد توجه إلى خطته فيما يتعلق بعدم قانونية نزع الجنسية عن العرب الإسرائيليين المتأثرين بتغير الحدود والذين سيجدون أنفسهم في فلسطين، واستشهد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم /55 153 الصادر عام2001 الذي ينص على أنه حين تتخلى دولة عن أراضيها لمصلحة دولة أخرى يحصل المقيمون على تلك الأرض جنسية الدولة الثانية على أن تسحب الدولة الأولى الجنسية منهم[1].

أن هاجس الرعب الديموغرافي الذي سيطر على الصهيونية منذ نشأتها وإلى يومنا هذا، جعل فكرة الترحيل القسري أو الترانسفير لا تغادر مخيلة زعمائها، لذلك كان أول من نادي بالترحيل (جوشواه بوخميل) احد زعماء الصهيونية الروس عام1911[2]، وتبعه بعد ذلك زعماء كثر أمثال (وايزمان ونورمان وبن غوريون) وغيرهم، وبعد نكسة عام 1967م طرحت مشاريع جديدة للترحيل كان من أهمها مشروع ألون نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب والهجرة أن ذاك، وتبعه مشروع (موشيه ديان وفايتس وشامير وبيرس) وغيرهم أيضا[3].

---

[1] ليبرمان، أفيغدور: جوروزاليم بوست، 2010/6/24.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، تقرير معلومات 12، بيروت، 2009، ص17.

[3] الزرو، نواف: مقال: فكر الترانسفير يتسيد الاجندة الصهيونية،2010. (https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/4/13)

5.9.5 جدار الفصل العنصري

تشكل فكرة الجدار الفاصل الذي شَرَعت الحكومة الإسرائيلية في بنائه بين إسرائيل والضفة الغربية تعويضاً عن صعوبة تطبيق فكرة الترانسفير أي ترحيل العرب قسرياً عن ما يسمى أرض إسرائيل إلى الدول العربية المجاورة، فبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ركز الكيان الإسرائيلي هجماته الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن نظرا للصمود والمقاومة التي أبداها الفلسطينيون للدفاع عن أرضهم، اضطر القادة الإسرائيليون إلى التفكير ببناء أسيجة وجدران تفصل الضفة الغربية وقطاع غزه عن باقي أنحاء فلسطين المحتلة في العام 1948[1]، وهذا ما تحدث به علناً رئيس حركة الإنفصال من جانب (يحيعم بريؤر) عندما قال: "ينبغي أن يكون واضحاً جدار للفصل بين الشعوب"[2].

يتكون الجدار من عدة أجزاء، جزء منه من الأسمنت المسلح، وعليه أبراج مراقبة، والجزء الأكبر سياج فيه مجسمات إلكترونية ويوجد بعد الجدار خندق بعمق أقصاه أربعة أمتار، ثم طريق معبدة من مسارين، ثم مساحة رملية ممهدة لالتقاط آثار الأقدام ثم ست لفات من الأسلاك الشائكة، وتقع كلها في أراض فلسطينية مصادرة، ويبلغ عرضه في بعض الأماكن 100 متر، واقل عرض له 50 مترا، وتبلغ المساحة التي يقضمها بناء هذا الجدار من الأرض الفلسطينية المصادرة من أصحابها الفلسطينيين720 كم مربع تقريبا[3].

ويجتاز الجدار الفاصل الضفة الغربية، وقد يصل في بعض المناطق إلى عمق 6 أو 7 كيلومترات، تبلغ مساحة المنطقة الواقعة بين الجدار الرئيس والخط الأخضر على امتداد الطريق ما بين سالم والكنا حوالي 69500 دونماً، منها 7200 دونماً مناطق مبنية تابعة لعشر مستوطنات، وما بين الخط الأخضر الفاصل وجدار الفصل العنصري توجد خمس جيوب فلسطينية تتضمن 13 قرية وبلدة يقطنها نحو 11700 فلسطيني سيتأثرون سلبا من جراء بناء

---

[1] إبراهيم، يوسف: **الجدار العازل في الضفة الغربية دراسة في الأبعاد الجغرافية والديموغرافية و الجيوسياسية**، مجلة البحوث والدراسات العربية، بيروت، العدد 45/ 46، 2006، ص86.

[2] بريؤر، يدعوت أحرنوت، 2003 .

[3] إشتيه، محمد: **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر، عمان،2011، ص359.

هذا الجدار، إضافة إلى خمس جيوب أخرى موجودة على الجانب الشرقي للجدار، وهي عبـارة عن 19 قرية يسكنها حوالي 128500 نسمة من الفلسطينيين أيضا سيتأثرون بشكل مباشر مـن بناء هذا الجدار[1].

وفصل الجدار تجمعات ومناطق سكانية فلسطينية مكتظة بالسكان بأكملها،على الرغم من وجودها داخل منطقة نفوذ بلدية القدس عن باقي أجزاء مدينة القدس، وإخراجهـا إلـى جانبـه الشرقي باتجاه الضفة الغربية، مثل (حي كفر عقب، وسميراميس، ومخـيم شـعفاط للاجئـين الفلسطينيين) والتي تعد مجتمعة حوالي 30 ألف نسمة[2].

وقد جاء بناء الجدار حول القدس لتحقيق عدة أهداف أهمها:أمنيا محاولة لمنع أو تقليـل تسلل المواطنين الفلسطينيين لداخل الخط الأخضر وبالتالي إنهاء الهجمات الفلسطينية بالـداخل وهذا يعتبر السبب الرئيسي من وراء الجدار، و أما ديموغرافيا فهو محاولـة للتضـييق علـى المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية ومصادرة المزيد من أراضيهم لمصلحة بناء الجـدار، في محاولة يائسة لحثهم على ترك أماكن تواجدهم إما بالهجرة إلى خارج الوطن، أو بالبحث عن أماكن أكثر أمنا داخل الضفة الغربية، وهذا الحال أيضا ينطبق ولكن بصورة أكثر صعوبة وحدة على المقدسيين في القدس الشرقية ومحاولة ترحيلهم إما إلى مدن وقرى الضفة الغربية الأخرى، أو إلى أي مكان أخر أو محاولة لحشرهم والتضييق عليهم من خـلال محاصـرتهم بالجـدار والمستوطنات والأحياء اليهودية، وأما جغرافيا وذلك لعزل وفصل مدينة القـدس عـن الضـفة الغربية و محاولة لوضع القدس في المحيط اليهودي.

وقد لوحظ خلال الأعوام العشرة الأخيرة اختبار الإحتلال الإسرائيلي للجدار على اعتبار أنه أداة للتحكم بحياة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل نطاقه أو خارجه، وللسيطرة على مفاصل الحياة اليومية لهؤلاء، وذلك عبر سياسة الرقابة التي يمنحها الجدار، ومن خلال نظام التصاريح

---

[1] إشتيه، محمد: **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 188-189.

[2] بتسليم:"الجدار الفاصل في منطقة القدس"https://www.btselem.org/arabic/jerusalem#barrier تم الاسـترجاع بتاريخ2018/4/9.

و الحواجز والمعازل التي نشأت بعد قيامه، بحيث يمكن القول، أن بناء جـدار الفصـل يمثـل مرحلة جديدة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسـطينية، وانتقـالا مـن الأسـلوب الاستعماري القديم القائم على السيطرة المباشرة على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، إلى مرحلة أخرى تقوم على أيديولوجيا الانفصال عنهم والتحكم بحياتهم عن بعد [1].

6.9.5 محاولة فصل الضفة الغربية إلى نصفين

وليس بعيدا عن أهداف دولة الاحتلال من بناء جدار الفصل العنصري، ما تحاول دولة الاحتلال الإسرائيلي تنفيذه منذ فترة طويلة، وهو شطر الضفة الغربية إلى نصفين مـن خـلال تهجير السكان الفلسطينيين في التجمعات البدوية إلى الشرق من مدينة القدس ضمن ما يعـرف بالخطة (E1)، وذلك من اجل ربط المناطق الجغرافية ذات الأغلبية السكانية اليهودية وبالأخص تكتل مستوطنات معاليه ادوميم الذي يستحوذ عل أكثر من 73 ألف كيلومتر وهي تساوي بـذلك مساحة القدس الشرقية تقريبا وتضم 9 مستوطنات ويسكنها قرابة 60 ألف مسـتوطن وربطهـا بالقدس لتشكيل ما يحلم به الإسرائيليون في " القدس " الكبرى، وقضية قريـة الخـان الأحمـر المتاخمة للحدود الشرقية لمدينة القدس اكبر مثال على ذلك[2]، وهو ما دعا الجانـب الفلسـطيني سواء على المستوى الرسمي الأرأوض الشعبي، وكذلك الإطراف الدولية والمنظمات الإنسـانية المؤيدة للحقوق الفلسطينية والداعمة لمسار عملية السلام، إلى الوقوف بشكل حازم وقوي أمـام محاولات هدم وإخلاء قرية الخان الأحمر، لأنه إذا تحقق للاحتلال ما يريد سيتم فصل الضـفة الغربية إلى نصفين يتعذر بعدها التواصل الجغرافي الطبيعي بين شمالها وجنوبها، وهو ما يؤدي إلى صعوبة تنقل السكان الفلسطينيين بين الشمال والجنوب، وبالتالي استحالة إقامة دولة فلسطينية متواصلة الإطراف.

---

[1] حيدر، رندة: **تقرير"عشرة أعوام على جدار الفصل"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012 ، ص2.

[2] القرنة، احمد: تقرير بعنوان: " تهجير البدو – خطوة لشطر الضفة وتحقيق الاغلبية اليهودية"، وكالـة معـا الاخباريـة، 2018. https://maannews.net/Content.aspx?id=954219

الفصل السادس

العوامل المساعدة على إبقاء حالة الصراع بين الجانبين والتي تلامس الديموغرافيا في فلسطين

الفصل السادس

العوامل المساعدة على إبقاء حالة الصراع بين الجانبين والتي تلامس الديموغرافيا في فلسطين

برغم توقيع اتفاق السلام المسمى بأوسلو منذ عام 1993، والذي كان يرتجى منه بعد خمس سنوات من توقيعه والدخول في مفاوضات الحل النهائي أن يصل بطرفي الصراع إلى سلام دائم، لا يزال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائما إلى الآن ويزداد حدة يوما بعد يوم، وذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تحول دون ذلك، أهمها:

1.6 التعنت الإسرائيلي وممارساته على الأرض

ترفض حكومات الاحتلال ومعظم مكونات المجتمع الإسرائيلي وبالذات اليمين المتطرف بزعامة الليكود الذي يقوده نتنياهو ومن معه من اشد المؤيدين لدعم مشروع الاستيطان، يرفضون الاعتراف بحق الفلسطينيين اللاجئين بالعودة، وهم يتنكرون لما تم التوقيع عليه في اتفاق السلام الموقع عام 1993 بكل جوانبه المعروفة سواء ما يتعلق منه بالسياسة أو الاقتصاد أو الجغرافيا الأرض الديموغرافيا، ولا يتمسكون إلا بالشق الأمني من هذا الاتفاق.

ولم يكتف الجانب الإسرائيلي بهذا الحد وإنما أخذت الأصوات ترتفع وتزداد شيئا فشيئا في الآونة الأخيرة وبالذات منذ تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وتدعو إلى ضم الضفة الغربية، وفرض السيادة عليها وتدعيم الاستيطان أكثر من ذي قبل وتضخيم ديموغرافيا المستوطنين فيها، واعتبار الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وهم ينادونا أيضا بضرورة تبديد الأوهام العربية الفلسطينية بخصوص القدس والضفة، وإذا لزم الأمر محاصرة قادة السلطة الفلسطينية في رام الله ومنعهم من التجوال في عواصم العالم لأنهم يحرضون على الاحتلال الإسرائيلي[1].

[1] تزايد الدعوات الإسرائيلية لضم الضفة الغربية، الموقع الالكتروني لفضائية الجزيرة، 2016.
https://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/12/29

ولكي تمهد دولة الاحتلال الإسرائيلي لضم الضفة الغربية، عملت منذ مدة طويلة وضمن أسس وتخطيط ممنهج على إنهاء حل الدولتين، من خلال السيطرة على أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية وهو ما يعني بالضرورة تهجيرا جديدا للفلسطينيين القاطنين في تلك المناطق على غرار هجرة النكبة الأولى والنكسة الثانية، ولا يذهب من بالنا أن منظمة التحرير الفلسطينية عندما قبلت التوقيع على أوسلو كان من أهم بنوده أن الحل يكون على أساس حل الدولتين، وهو ما سعت دولة الاحتلال على مدار السنوات الماضية إلى ضمان عدم تحقيقه على أرض الواقع لأنها كانت في قرارة نفسها تريد استخدام الوقت لتمرير مخططاتها بالسيطرة على مساحات واسعة من أراضي الضفة لخدمة المشروع الاستيطاني الصهيوني، وهذا ما حصل ويحصل الآن[1].

وبات مجرد الحديث عن رؤية الحل وفق حل الدولتين ضربا من الخيال ولا يتفق مع ما هو عليه الوضع على أرض الواقع، وقد عبر عن ذلك بوضوح احد أقطاب اليمين المتطرف لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي (نفتالي بينت) زعيم حزب البيت اليهودي والشريك في الحكومة الإسرائيلية، حيث أكد على أن ضم الضفة الغربية سيخلصهم من هاجس الدولة الفلسطينية وهاجس الدولة الواحدة وسيخلصهم من العبء الديموغرافي الفلسطيني باحتوائهم في مناطق حكم ذاتي معزولة ومحاصرتهم أو إلقائهم في حضن الأردن كما يزعم، مع إبقاء ما يقارب ربع مليون فلسطيني وهم سكان المنطقة المصنفة (ج) ضمن سيطرة إسرائيلية واعتبارهم سكان من الدرجة الثانية دون حقوق سياسية، وما ينقص الاحتلال الإسرائيلي ليُعلن عن ضمه للضفة الغربية هو فقط ظرف دولي مواتي يتجنب من خلاله الاعتراض الدولي والعربي والفلسطيني الكبير[2].

---

[1] البرغوثي، مصطفي: تصريح صحفي، شبكة اصداء الاخبارية، 2016. http://www.asdaapress.com/?ID=19508

[2] الموقع الالكتروني لصحيفة الحدث، ماذا يعني ضم إسرائيل للضفة الغربية، 2017. https://www.alhadath.ps/article/70951

2.6 الانقسام الفلسطيني الداخلي

اخطر ما يمر به الشعب الفلسطيني وقضيته في هذه الأيام هو مأساة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني الذي وقع عام 2007 والذي يعد النكبة الثالثة بعد نكبة عام 1948 ونكسة 1967، وقد كان لهذا الانقسام دور تدميري في مسار القضية الفلسطينية والحقوق العادلة لشعبها الذي أنهكته سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وما نتج عنه من شتات فلسطيني في شتى بقاع الأرض، فلقد احدث الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة زلزالا مدمراً لآمال وطموحات الشعب الفلسطيني ولا تزال هزاته الارتدادية تتواصل إلى يومنا هذا رغم مرور أكثر من اثني عشر عاما عليه، وهذه الهزات الارتدادية ستتوالى في المستقبل ما دام هذا الانقسام قائماً بين الأخوة الفرقاء أصحاب البرامج السياسية المختلفة اختلافا جوهريا.

لقد أوجد الانقسام شرخا عميقا في صفوف الكتلة الديموغرافية الفلسطينية المتواجدة على أرض فلسطين بنيويا ووجدانيا، حتى أن الحالة الوحيدة التي فُصل فيها الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي بناء على الانتماء الفصائلي كانت بسبب الانقسام، وسياسة التهميش والإقصاء في كافة مناحي الحياة العملية كانت حاضرة بقوة في جناحي الوطن حيث تأثر بسبب تلك السياسة شريحة كبيرة من العاملين في الوظائف العامة والخاصة، ما ولّد شعورا قويا لدى فئة ليست بالبسيطة بالتفكير جديا بالهجرة إلى خارج الوطن وبالذات لدى فئة الشباب الفلسطيني.

لقد كان هذا الانقسام محفزا وداعما للاحتلال الإسرائيلي في استخدامه كذريعة للسير بخطى ثابتة وواثقة نحو مشاريعه الاستيطانية التهويدية للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بالذات وعلى رأسها القدس الشريف، كما مكنه من الاستفراد بجناحي الوطن فالضفة الغربية مستباحة ليل نهار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، قتلاً واعتقالاً واقتحامات ومصادرة للأراضي، واقتطاعاً لأموال المقاصة الفلسطينية التي ترفد السوق الفلسطيني بما يساعده على البقاء من أموال ضرورية للحياة اليومية في المجتمع الفلسطيني في الضفة.

وهناك في قطاع غزة حصار محكم منذ ما قبل الانقسام يطال كافة مناحي الحياة، وحروب ثلاثة قاسية شُنت عليه ارتقى فيها ألاف الشهداء والجرحى وهدمت فيها البيوت في ظل واقع اقتصادي مرير يحياه سكان القطاع، هذا كله يحدث هنا وهناك وأصحاب القضية الأساسيون منشغلون بالمناكفات السياسية وتخوين احدهما للآخر، وافتقدت الحالة الفلسطينية لمنظومة العمل الجماعي والأخوي في العمل النضالي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تلك الحالة التي كانت عليها الأمور في فترة الانتفاضة الأولى حيث كان يرتقي شهيد هناك فتثور الجماهير وقيادتها هنا والعكس صحيح، فلم نعد نرى ذلك التضامن والتعاضد في حروب قطاع غزة الأخيرة، ولا في تغول الاحتلال في الضفة، ما يعد دليلا على أن الانقسام وصل حتى النخاع حيث انحرفت البوصلة الوطنية باتجاه تمني إلغاء الأخ لأخيه في غزة والضفة.

أما على المستوى العربي فقد أصبح من الشائع تذرع العرب بالانقسام الفلسطيني بعدم إعطاء القضية الفلسطينية أولويتها الأولى كما عُرفت تاريخيا في الحياة السياسية العربية، وبعدم تقديم الدعم المادي لها كما في السابق، وأخذت بعض الدول العربية تتساوق مع ما يطرح من مشاريع أمريكية وإسرائيلية التفافية على القضية الفلسطينية من قَبيل صفقة القرن التي يجري الحديث عنها بقوة في هذه الأيام وما يتفرع عنها من إقامة دولة في غزة وضم للضفة الغربية وتبادل أراضٍ مع دول عربية أخرى وبتمويل عربي لهذه الصفقة، على أمل القضاء على الحق الفلسطيني بأرضه وعودة اللاجئين وتفكيك الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف.

3.6 تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي (اتفاقية باريس)

أهم ما يمكن اعتباره أنه رَهَنَ المستقبل الفلسطيني بيد الاحتلال الإسرائيلي، وأعطاه الحق في التحكم برقاب الفلسطينيين منذ أوسلو ولغاية يومنا هذا وما سيأتي من أيام، هو بروتوكول باريس الاقتصادي، هذا الملحق الذي لا يقل خطرا عن اتفاقية أوسلو برمتها بالنسبة للفلسطينيين، فقد استغلت إسرائيل تلك الاتفاقية واستخدمتها بشكل تعسفي لفرض رغباتها على الفلسطينيين وابتزازهم سياسيا واقتصاديا للموافقة على رؤيتها تجاه مجموعة القضايا ذات

الخلاف بين الجانبين، وجعلت الاقتصاد الفلسطيني الضعيف مرهونا حتى الرمق الأخير بالاقتصاد الإسرائيلي الضخم.

وعلى غرار انتقاء الاحتلال الإسرائيلي الالتزام بتطبيق ما يحقق مصالحه في اتفاق أوسلو السياسي، كذلك الحال في إنتقائيته لبنود الملحق الاقتصادي لهذا الاتفاق عند الالتزام بالتطبيق، لقد مكنت هذه الاتفاقية الجانب الإسرائيلي من التحكم بالمعابر وجني وتحصيل الضرائب من التجار الفلسطينيين الذين يستوردون بضائعهم عبر تلك المعابر والموانئ الإسرائيلية، وتقوم هي بدورها بتحويل تلك الأموال بشكل شهري إلى السلطة الفلسطينية عبر وزارة المالية الفلسطينية، ولهذه الأموال دور كبير في رفد فاتورة الرواتب لموظفي السلطة الفلسطينية، فهي تمثل 70% من إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتخصم منها دولة الاحتلال 3% منها كعمولة بدل جباية، وفي حال تأزم العلاقة ما بين الاحتلال والسلطة كانت تمتنع دولة الاحتلال عن دفع تلك الأموال كاملة أو منقوصة ما يسبب عجزا كبيرا لدى السلطة الفلسطينية في دفع الرواتب لمستحقيها، وهكذا يظل الشعب الفلسطيني رهينة تحكم الاحتلال بأمواله[1].

حتى أن هذه الاتفاقية أعطت الحق للجانب الإسرائيلي صلاحية إصدار التراخيص للمستورد الفلسطيني للسلع التي لم ينص عليها اتفاق باريس، حتى أن استيراد الوقود يتم من خلال شركات إسرائيلية وهي من تحدد أسعاره ليتوافق مع القدرة الشرائية للمستهلك الإسرائيلي عندهم وهي قدرة شرائية تفوق القدرة الشرائية للمستهلك الفلسطيني بإضعاف، وبسبب سيطرة الاحتلال على المعابر التجارية تمكن من منع تصدير بعض المنتجات الفلسطينية في كثير من الأحيان وبالذات منتجات قطاع غزة كالفراولة والورود والخضروات وغيرها[2].

---

[1] دراغمة، عبد الله: تقرير حول **منظمة التجارة العالمية الواقع الاقتصادي في فلسطين**، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، رام الله، 2003، ص 9.

[2] Arie Arnon & Jimmy Weinblatt, Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine, The Economic Journal, Monaster Center for Economic Resrarch, Ben-Gurion University of the Negev, June 2001, P 291-292. bit.ly/2TXCZz6

ولبشاعة هذه الاتفاقية ودورها في تدمير الاقتصاد الفلسطيني وإحكام قبضة الاقتصاد الإسرائيلي عليه وضمان تبعيته إليه، طالب رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس محمود عباس بتعديل بعض بنودها المجحفة بحق الفلسطينيين أو إلغائها[1]، وكذلك طالب المجلس المركزي الفلسطيني أيضا بالانفكاك من هذه الاتفاقية الاقتصادية، وهو ما دعت إليه وزيرة الاقتصاد في الحكومة الفلسطينية عبير عودة التي كانت أكثر صراحة ووضوحا في مطالبتها بإلغاء هذا الاتفاق، وقد اثبت قبح هذه الاتفاقية وأثرها المدمر للاقتصاد الفلسطيني مجموعة من الدراسات التي أكدت على زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني وتعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، مع العلم أنه من الناحية القانونية لا يمكن للجانب الفلسطيني إلغاء أو عدم تطبيق بنود هذه الاتفاقية التي تعد الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو[2].

هذه الحالة الاقتصادية ذات الأسباب الواضحة جعلت المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة يرتهن لها، ويقيم مسيرة حياته الشخصية لتتماشى مع الواقع الاقتصادي المرير الذي تحياه غالبية عظمى في الشعب الفلسطيني، وفي ظل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية وبالذات منذ حكومة سلام فياض التي انتهجت طريق التسهيلات البنكية لتمويل القروض والمشاريع الشخصية أدت إلى تحويل الهم الوطني لهموم فرعية لدى المواطن الفلسطيني تصرفه باتجاه سداد الالتزامات المالية المترتبة على هذه السياسات الاقتصادية، وصرف النظر عن المسائل الوطنية الأخرى.

هذه الاتفاقية جعلت جموع الشعب الفلسطيني تتساءل كيف وقع الجانب الفلسطيني على هذا الملحق بكل ما فيه من هضم للحق الفلسطيني اقتصاديا، وتكبيل الاقتصاد الفلسطيني بكل القيود التي تحول دون تطوره وتبقيه حبيس الرغبة والمصلحة الإسرائيلية، وهل عرضت على خبراء ومختصين وأكاديميين فلسطينيين لإرشاد المفاوض الفلسطيني إلى ما بها من سهام قاتلة للفرد الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني؟

---

[1] غفري، محمد: مقال: تعديل اتفاق باريس حق للفلسطينيين وهذا هو المطلوب، صحيفة الحدث، 2018. https://www.alhadath.ps/article/90545/

[2] بروتوكول باريس الاقتصادي 24 عام من تقويض الاقتصاد الفلسطيني، الموقع الالكتروني للعربي الجديد، 2018. https://www.alaraby.co.uk/economy

4.6 خروج القضية الفلسطينية من دائرة الأولويات للدول العربية

لطالما كانت القضية الفلسطينية قضية العرب والمسلمين الأولى على، ولكن الأمور تحولت سريعا في العقد الأخير لتصبح فلسطين قضية ثانوية بالنسبة لهم وذلك لأسباب موضوعية داخلية كان الربيع العربي احد أسبابها، نظرا لعدم نجاح تلك الثورات في تحقيق أهدافها بإزالة الأنظمة الديكتاتورية التقليدية، إلا تلك الثورة التونسية التي ما لبثت أن انشغلت بمشاكلها الداخلية لترتيب البيت التونسي، وكان للصراعات الداخلية سبب كبير فيها أيضا وبالذات ما حدث في سوريا والعراق واليمن ومصر ولبنان، وللحالة الاقتصادية المتردية دور كبير كذلك في معظم بلدان الوطن العربي، هذه كله كان له دور في تراجع مكانة القضية الفلسطينية على سلم أولويات العرب.

وقد استطاع الاحتلال الإسرائيلي بمساعدة حلفائه من اختراق الواقع العربي الرافض لكل محاولات التطبيع معه، إذ تمكن ومن خلال المناسبات الرياضة واللقاءات الثقافية والمؤتمرات الاقتصادية من اللقاء بالعرب على المستوى الشعبي والرسمي، وتكللت تلك الجهود بزيارة رسمية لرئيس وزراء الاحتلال إلى سلطنة عمان، وزيارات لرجال أعمال إلى مملكة البحرين وزيارات أخرى لشخصيات اقتصادية وإعلامية وسياسية منها ما هو علني ومنها ما هو سري، حيث يعتبر هذا الاختراق العلني لدول عربية لا يوجد بينها وبين الاحتلال الإسرائيلي معاهدات سلام.

ونتيجة لهذا الاختراق والتطبيع العلني أصبحنا نرى كتابا وسياسيين يطالبون علنا بحل الصراع ولو على حساب الفلسطينيين، وبعضهم ذهب إلى ابعد من ذلك بإنكاره حقوق أشقاءه الفلسطينيين التي صانتها القوانين الدولية، مرجحا الرواية الإسرائيلية الداعية إلى طرد الفلسطينيين وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، بل وقد ذهب البعض إلى ما بعد ذلك حين وصف حركات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وهناك من ذهب إلى ضرورة طمأنة الاحتلال على مستقبله في أرض فلسطين كحال وزير الشؤون الخارجية في سلطنة عمان[1].

[1] https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/04/07/1232525.html

5.6 إنحياز الموقف الدولي

غالبا ما يأخذ المجتمع موقفا سلبيا تجاه القضية الفلسطينية بوقوفه موقف المحايد، كمن يفض شجارا بين معتدٍ ومُعتدى عليه دون أن يقف بجانب المُعتدى عليه لصد العدوان أو لجم المعتدي عن اعتداءه، هذه الحالة جعلت دولة الاحتلال لا تلقي بالاً لكل القرارات الأممية منذ قيامه وحتى يومنا هذا، لأن هذه القرارات والمواقف لا تتخذ صفة الإلزام المقترن بالقوة العسكرية على غرار التدخل الأممي في العراق والبوسنة والهرسك وأفغانستان وغيرها من المناطق التي تحرك المجتمع الدولي عسكريا للتدخل فيها، عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية التي تحض دولة الاحتلال الإسرائيلي على إنهاء احتلاله للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 دون أن تحرك ساكنا.

وعلى العكس من ذلك فهي تقف موقف الداعم غير المباشر للاحتلال من خلال وصفها للمقاومة الفلسطينية بالإرهاب وإدراج بعض الفصائل الفلسطينية على قوائم الإرهاب لدى الاتحاد الأوروبي مثلا والولايات المتحدة، رغم أن أراضي الضفة الغربية تعتبر محتلة حسب القانون الدولي، وهذا القانون يجيز مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة حسب منظمة الأمم المتحدة بالقرار رقم 3214 والصادر عنها عام 1947، وهي تتغاضى عن كون الاحتلال هو الفعل وأن المقاومة هي رد للفعل، وأن الاحتلال هو أصل الإرهاب، وأن ما يحرمونه على الشعب الفلسطيني كانوا قد استخدموه في أوروبا من خلال حركات المقاومة المسلحة الأوروبية ضد الاحتلال النازي لبلدانهم[1].

6.6 الموقف الأمريكي الداعم للاحتلال الإسرائيلي

على مدار تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي استفادت دولة الاحتلال الإسرائيلي من الدعم والتأييد اللامتناهي الأمريكي لها، على كافة مجالات الدعم حصل الاحتلال الإسرائيلي ماليا كان أم سياسيا أم عسكريا، وهي منحازة بشكل واضح وفاضح لكل ما يطرحه الاحتلال

[1] حسين، غازي: شرعنة المقاومة في القانون الدولي، دنيا الوطن، 2014
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/338326.html

على مائدة المفاوضات وتتبنى الرؤية الصهيونية بكل حذافيرها، وتتعهد بحفظ امن إسرائيل على الدوام، ويشكل اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي اكبر ضاغط على الإدارة الأمريكية للبقاء على هذا الخط لما يملكه من سلطة القرار والقوة المالية والإعلامية.

من هنا نجد أن الإدارة الأمريكية تحاول التأثير على حكومات الدول العربية وقيادة السلطة الفلسطينية للقبول بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية العربية في فلسطين تحت تهديد مقصلة الدعم المادي لها أو التهديد بالفوضى الخلاقة في بعض الدول العربية ذات التماس المباشر مع فلسطين أو بالتدخل العسكري أن لزم الأمر، وبحجة محاربة الإرهاب لطالما عملت أمريكا على وصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب منكرة على شعب فلسطين الدفاع عن حقوقه التي اغتصبها الإرهاب والاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود مضت، متناسية أن إرهاب الدولة المنظم والاحتلال الإسرائيلي هو الذي يؤجج العنف في الشرق الأوسط ككل.

وما الاعتراف العملي وليس اللفظي للولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة للدولة اليهودية ونقلها لسفارة بلادها إليها إلا تتويج لدعمها الاحتلال الإسرائيلي، وها هو الاحتلال الإسرائيلي يسارع الخطى من اجل الاستفادة من وجود دونالد ترامب على رأس الإدارة الأمريكي وتمرير ما تحلم به منذ عقود بضم الضفة الغربية والاعتراف بها من قبل إدارته على غرار اعترافه بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل[1].

7.6 التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات الموقعة لغاية الآن في ظل عدم التزام الاحتلال بها

منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 والسلطة الفلسطينية تلتزم بتطبيق بنود هذا الاتفاق رغم تنصل الجانب الإسرائيلي من تطبيق والالتزام بمعظم بنوده إلا ما يتعلق بالشق الأمني منه، ما جعل أصواتا كثيرة ترتفع في الجانب الفلسطيني ومنذ مدة طويلة وتتساءل عن مدى جدوى هذا الاتفاق وهذا المسار السلمي، وما أهمية الاتفاق الذي وُقع من طرفين ولا يلتزم به إلا طرف واحد، ويعمل الطرف الآخر كل ما من شأنه الإخلال ببنود هذا الاتفاق، لا أريد أن ادخل في

[1] يونس، محمد: مقال: اسرائيل تستغل رئاسة ترامب لضم نصف الضفة الغربية، أمد للاعلام، 2017. https://www.amad.ps/ar/post/156722

بحثي هذا إلى مداخل دينية ونصوص عقائدية تخرج الدراسة من سياقها السياسي رغم اعتقادي الجازم بأن الدين حاضر في السياسة وبالذات في القضية الفلسطيني، إلا أنني أريد أن أشير هنا إلى مسألة ذاتية كامنة في صميم الفكر والتكوين اليهودي الصهيوني وهو ما قرره الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بعدم التزام اليهود بالعقود والمواثيق على مدار تاريخهم إذ يقول سبحانه: (أوَ كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون)[1]، وهذا للدلالة على أن توقيع اتفاق السلام لم يكن إلا لتمرير مرحلة زمنية وإكمال مشاريع استيطانية في الضفة الغربية التي هي قلب المشروع الصهيوني ككل.

[1] سورة البقرة، الاية 100.

الفصل السابع

تداعيات التغيير الديموغرافي
على آفاق الحل النهائي

الفصل اسابع

تداعيات التغيير الديموغرافي على آفاق الحل النهائي

يتناول الباحث في هذا الفصل ربط المبادئ والأسس الصهيونية فيما يتعلــق بالوضــع الديموغرافي في فلسطين وتأثير هذه السياسات علــى الحــل النهــائي للصــراع الإســرائيلي الفلسطيني.

لم تغب في يوم من الأيام المشكلة الديموغرافية عن العقل الصهيوني بكــل مســتوياته وتفريعاته، فالديموغرافيا كانت ولا زالت هاجسا محوريا تدور حولــه كــل مخططــات دولــة الاحتلال وداعميها، حتى أن كبار المفكرين الصهاينة كانوا يحذرون من هذا الخطر حتى بعــد إكمال إسرائيل لاحتلالها فلسطين عام 1967، كما أن بعضهم تنبأ بخراب دولــتهم بعــد هــذا الاحتلال لأنهم اعتبروا التهديد الديموغرافي بمثابة قنبلة موقوتة سيحين موعد انفجارها حتما وأن هذا الاحتلال هو الذي ادخل هذه القنبلة إلى حضن الدولة اليهودية.

ولم يكن في يوم من الأيام إجماع كبير في المجتمع الإسرائيلي على قضية، كمــا هــو الحال في إجماعهم على أن المشكلة الديموغرافية هي أخطر ما يهدد وجود دولتهم، ولذا تكــاد تنعدم الخلافات فيما بينهم في كيفية إيجاد الحلول المناسبة لهــذه المشــكلة، والاختلافــات فــي المجتمع الإسرائيلي تجاه المشكلة الديموغرافية- أن وجدت- فهي تدور حول آليات وكيفية حلها وليس حول المبدأ القاضي بتغيير الأوضاع الديموغرافية داخــل فلســطين التاريخيــة لصــالح الصهاينة[1].

يعتبر العامل الديموغرافي عاملا مهما وحاسما فــي موضــوع الصــراع الفلســطيني الإسرائيلي، ولا يغيب بأي حال من الأحوال عن الذهن لدى الجانبين عند التطرق لقضايا الحــل النهائي، وذلك لأن الديموغرافيا هي أساس كل المخططات من هــذا الطــرف أو ذاك لترســيخ الواقع على الأرض، وتأكيد الأحقية في أرض فلسطين، ومنطقيا عندما يتم الحديث عن حلــول

[1] معتوق، إزدهار: مقال: هواجس الرعب الديموغرافي في الكيان الصهيوني، مجلة الوحدة الاسلامية، العدد 141، 2013. https://www.wahdaislamyia.org/issues/141/izdiharm.htm

للوضع النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فيجب أن تنسجم هذه الأحاديث والحلول مع ما هو قائم على أرض الواقع، ولذلك فإن المستقبل لن يكون كما كان يتمنى الجانب الفلسطيني على الأقل عندما وقع اتفاقية أوسلو.

لقد بدا واضحا من خلال الوقائع على الأرض والتسلسل التاريخي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أرض فلسطين، بأنه صراع معقد ويستعصي على الحل في ضوء الاعتبارات السالفة الذكر، ليس هذا فحسب وإنما الأمور تسير نحو التأزم المتزايد للصراع، نتيجة المخططات التي تسعى إلى تنفيذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في المستقبل، وهذا ما يتم الإعلان عنه بين الفينة والأخرى من قبل الجانب الإسرائيلي بكل مكوناته سواء على المستوى الحكومي وبالذات رئيس وزراء الاحتلال (بنيامين نتنياهو)، أو على مستوى الأحزاب الصهيونية المتطرفة والتي تتزايد هيمنتها على الأوساط الإسرائيلية، وحتى على مستوى عموم الشعب الإسرائيلي اليهودي الذي يميل أكثر إلي اليمين المتطرف مع مرور الأيام[1].

وبدا جليا أيضا أن الحكومات الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، تريد كسب الوقت فقط لتنفيذ مخططاتها الرامية إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية وما تبقى من الضفة الغربية بما فيها القدس لبناء اكبر قدر ممكن من الوحدات الاستيطانية وما يترافق معها من استحواذ كبير على رقعة جغرافية محيطة بها للدواعي الأمنية والاقتصادية التي تستخدمها حكومات الاحتلال المتعاقبة لتبرير مصادرتها لأراضي المواطنين الفلسطينيين، وهذا يعني استجلاب أعداد كبيرة من المستوطنين للسكن في هذه المستوطنات وهو ما يعني بالضرورة إحداث تغيير ديموغرافي أساسي لصالح الإسرائيليين على حساب السكان الفلسطينيين مما سيؤثر تلقائيا على قضايا الحل النهائي التي تم الاتفاق على معالجتها لاحقا عند توقيع اتفاقيات السلام عام 1993[2].

---

[1] وتد، محمد: مقال: المجتمع الاسرائيلي ينافس قيادته في التطرف، الجزيرة، 2015. /https://www.aljazeera.net/news/alquds/2015/11/9

[2] صالح، محسن: مقال: أوسلو كيف حول الاحتلال الاسرائيلي إلى خمس نجوم، trt عربي، 2019. https://www.trtarabi.com/opinion

يكمن الحل النهائي للصراع في حل المشاكل التي لا زالت عالقة بين الجانبين إلى وقتنا هذا وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقضايا الحدود والمياه والمستوطنات وغيرها، وبما أن الميزان الديموغرافي داخل فلسطين التاريخية يميل شيئا فشيئا لصالح الفلسطينيين بشكل طبيعي وتلقائي ومنطقي وهو ما سيتم توضيحه لاحقا من خلال الدراسات والإحصائيات الرسمية لكلا الجانبين، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي سعت جاهدة لبذل قصارى جهدها في تقويض أي حل سياسي يزيد من أعداد السكان الفلسطينيين مقارنة بالإسرائيليين وبالذات المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبما يُبقي على أغلبيتها العددية التي تضمن لها الاستمرار كدولة ذات أغلبية يهودية تضفي لها نوع من الشرعية أمام العالم.

1.7 تأثير التغيير الديموغرافي في الحل النهائي المستقبلي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

بعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو أصبح واضحا أن الواقع الديموغرافي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والتي هي المناطق المتفق سلفا على أنها الحيز الجغرافي الذي ستقام عليه الدولة الفلسطينية، نجد أن أشكال التمركز الديموغرافي لكلا الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي) في هذا الحيز الجغرافي تتداخل تداخلاً كبيراً سيُعيق حتما إقامة دولة فلسطينية متماسكة ومترابطة الإطراف، مع العلم بأن الاحتلال الإسرائيلي هو من أوجد هذا التداخل والتشابك الذي يصعب تفكيكه بسبب العقلية الإسرائيلية القائمة على خلق الوقائع على الأرض واغتنام عامل المدة الزمنية الطويلة والمخطط لها استراتيجيا، لكي تفرض حلولا أحادية الجانب تصب في صالحها وتتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني وكل ما تم التوقيع عليه في المحافل الدولية[1].

في الفترة الممتدة ما بين عامي 1993 – 2018 والتي تم البدء خلالها بما أُطلق عليه مسيرة السلام، طفت على السطح معالم الصراع الديموغرافي بأخطر مراحله، ومعه ظهرت

[1] تقرير اخباري، ما لذي قدمه اتفاق اوسلو بعد مرور ربع قرن، الجزيرة نت، 2018.
https://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/9/13/

النوايا الحقيقية المبيتة للجانب الإسرائيلي التي استخدمت عملية السلام كغطاء سياسي وزمني لتمرير مآربها الديموغرافية، حيث كان من المفترض بأن يحقق الحل السلمي دورا في إزالة الحواجز والعقبات أمام تقبل الشعبين لبعضهما، وأن يعيشا بسلام إلى جوار بعضهما البعض، وجعلهما أكثر قدرة على تحقيق فكرة السلام، إلا أنه وبعد مرور هذه السنوات الطويلة دون إيجاد حلول للقضايا العالقة وعلى رأسها مسألة اللاجئين الفلسطينيين والتي تتعلق بكتلة ديموغرافية لها وزنها على مستوى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى قضية المستوطنين وما تشكله من تعدٍ على أراضي التوسع الطبيعي للفلسطينيين، جعلت هذه المجموعات الديموغرافية ترفض الحلول السلمية ولأسباب متعددة منها السبب الديني والذي يشكل بعدا رافضا لإحلال اليهود في فلسطين من الأساس، وأيضا في الأسباب الطبيعية والتي تمثل عدم قدرة هذه المجموعات الديموغرافية على التعايش السلمي مما يفرض تحديات أمنية، وأيضا لأسباب اقتصادية تتمثل في أن هذه الأرض تمثل دخلا للمجموعات الديموغرافية التي تعيش عليها[1].

وقد أكدت الدراسات الإسرائيلية التي نشرت في فترة الانتفاضة الفلسطينية إلى حقيقة مفادها أن العوامل الديموغرافية تمثل عنصرا سياسيا في خيارات إسرائيل المستقبلية نحو التحديات الديموغرافية التي تواجه إسرائيل وخصوصا ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين، وعلى رأس تلك الدراسات ما تأكد من خلال الخبير الديموغرافي الأول في دولة الاحتلال (ارنون سوفير) الذي اعتبر بأن أعداد اليهود داخل فلسطيني المحتلة عام 1948 تنخفض بشكل مستمر وهو ما دفعه إلى تسميته "العفريت الديموغرافي" الذي ما زال حياً[2]، وهو ما استدعى البحث في الخيارات الإستراتيجية والتي تمثل الخيارات التي تملكها إسرائيل تجاه المشكلات الديموغرافية التي تظهر في أرض فلسطين التاريخية[3].

---

[1] يوسف، اسامة: **اتفاق أوسلو.. التداعيات الكارثية على القضية الفلسطينية**، الموقع الالكتروني للعربي الجديد، 2017.
https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/9/29/

[2] سوفير، ارنون: **العفريت الديموغرافي مازال حيا**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2010.

[3] West bank and Gaza: **Israel's options for peace**. Report of a JCSS study group، tel Aviv university، 1989.p 7

2.7 الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الصراع الديموغرافي

يعتبر الهاجس الديموغرافي من اشد ما يؤرق قادة المشروع الصهيوني في دولة الاحتلال، والدراسات الإحصائية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الجانب الإسرائيلي تؤكد على أهمية الديموغرافيا وتأثيرها على مستقبل الدولة اليهودية، وتعتبر الديموغرافيا والتفوق البشري اليهودي داخل فلسطين التاريخية هي القيمة العليا لدى جمهور المجتمع الإسرائيلي بكل تقسيماته ومستوياته، وهذه القيمة تتفوق على الدوام على القيمة الجغرافية المتمثلة بأرض إسرائيل[1]، ففي آخر إحصائية لتعداد اليهود داخل فلسطين التاريخية لعام 2018 والتي صدرت عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بلغ عدد سكان دولة الاحتلال الإسرائيلي 8.972 مليون نسمة، منهم 6.668 مليون يهودي يشكلون ما نسبته 74.3%، أما العرب فهم يمثلون نسبة 20.9% بعدد وصل إلى 1.878 مليون عربي، وما تبقى وعددهم 426 ألف نسمة هم سكان غير معرفين دينيا ويشكلون ما نسبته 4.8% من إجمالي السكان هناك[2]، ولم يكن هذا العدد ليصل إلى ما هو عليه الآن لولا حملات التغيير الديموغرافي الممنهج التي قامت به حكومات دولة الاحتلال المتعاقبة، من خلال برامج استقدام المهاجرين كما اشرنا سابقا، وعبر ما يعرف "بقانون العودة" الذي يسمح لليهود فقط بالهجرة إلى دولة الاحتلال، ولعلم القيادات الصهيونية في حكومة الاحتلال وأحزاب الموالاة والمعارضة داخل الكيان الصهيوني بحتمية ميل الميزان الديموغرافي لصالح الفلسطينيين، بدؤوا ومنذ فترة طويلة بسن القوانين التي تحد من هذا التفوق الديموغرافي للفلسطينيين.

ومما سبق نفهم ما قاله (نتنياهو) رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي الحالي، أنه لا يجوز للعرب رفع مطالب قومية بحقوق في فلسطين لأنه لم يكن هناك شعب فلسطيني بخلاف اليهود"[3]، ومن قبله أشار (اسحق شامير) في الدورة الثالثة عشرة للكنيست الإسرائيلي في عام 1992 أي قبيل توقيع اتفاقات أوسلو بسنة "أن لدولة إسرائيل الحق في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع

[1] بن مئير: يهودا: **توجهات الرأي العام الإسرائيلي في الأمن القومي**، معهد دراسات الأمن القومي –إسرائيل، 2010.
[2] http://www.cbs.gov.il
[3] Netanyahu، B. (1993). *A Place among the Nations: Israel and the World*. Bantam.p4.

غزة، وأضاف إلى أن "عرب يهودا والسامرة، هم مواطنون أردنيون"، وفي نفس السياق قال (رفائيل ايتأن)* أن " حل المشكلة القومية الفلسطينية يجب أن يكون في شرق نهر الأردن حيث يشكل الفلسطينيون هناك الغالبية العظمى من السكان"*، وتنافس معه في هذه النظرة حزب تسوميت بالقول في أن "العرب الذين لا يملكون مواطنة إسرائيلية يعتبرون مواطنين أجانب وأن ممارستهم لحقوقهم السياسية تكون خارج حدود إسرائيل، في موطنهم الأصلي"[1]، وحديثا صرح وزير الاستيطان الإسرائيلي، (يوآف غالانت) أن "إسرائيل" ستواصل تطوير وتعزيز الاستيطان، وأضاف غالانت، أن "الدولة تتحمل مسؤولية تشجيع الاستيطان وتطوير المستوطنات القائمة"، معتبراً أن ذلك "واجب اجتماعي لمنع الهجرة العكسية"، وأكد أن الحكومة الإسرائيلية ستواصل تطوير وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والنقب والجليل[2].

إذن، فحكومة الاحتلال الإسرائيلي ومعظم القيادات الصهيونية المؤثرة، وكذلك معظم الأحزاب الصهيونية، تنظر إلى الحل النهائي من خلال القفز على المسألة الديموغرافية الفلسطينية، والتي تتجاوز حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه التي هُجر منها،ولذلك تركزت معظم الخطط والاستراتيجيات والدراسات الصهيونية على مجموعة خيارات، اعتبرتها الحل لتسوية الأمور مع الجانب الفلسطيني، حتى وأن لم يكن هناك اتفاق حولها، ومن أهم هذه الخيارات المتاحة لدولة الاحتلال ضم الضفة الغربية، وخيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة على معظم أراضي الضفة والقطاع، ومن ضمن الخيارات كذلك، خيار إقامة الكونفدرالية مع المملكة الأردنية الهاشمية[3].

لقد كان لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع عام 1987 أثرا واضحاً في تحول مسار القضية الفلسطينية، وهذا ما أثبته تقرير أعده مجموعة من الخبراء بتكليف من

---

* رئيس هيئة الاركان الاسبق في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

[1] هرسيغور، ميخائيل، وأخرون: **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ماوراء الاساطير**، ترجمة سلمان ناطور، الطبعة الأولى، منشورات مشاعل للصحافة والدراسات، رام الله – فلسطين، ص10.

[2] وكالة سما الاخبارية ، نقلا عن موقع كيباه العبري، 2018/11/25. .http://samanews.ps/ar/post/357044

[3] مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص4.

مكتب وزير الدفاع الأميركي أن ذاك، حول حركية الانتفاضة الفلسطينية في الضـــفة الغربيـــة، وجذورها، واتجاهاتها، وتطّورها، ومستقبلها، ومغزاها السياسي، ومضـــامينها، بالنســـبة إلـــى المنطقة ككل،وبحث التقرير حينها في القوى الرئيسية التي تسيّر الانتفاضة، والمشـــكلات التـــي تثيرها الانتفاضة لإسرائيل ولمنظّمة التحرير الفلسطينية، والمسارات التي يمكن أن تسلكها فـــي المستقبل،وقد ركزتّ هذه الدراسة على الجانب الفلسطيني من المعادلة في المكان الأول، لكنّهـــا تأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته بعض العوامـــل ذات الأهميّـــة الخطـــرة داخـــل إســـرائيل، ومعطيات كثيرة يفصّلها التقرير ليستنتج حتميّة قيام الدولة الفلسطينية مؤكّداً بأن هذه الحتمية لا تلغي المشكلات العملية والنفسية الهائلة التي قد يخلقها قيام الدولة الفلسطينية، داعياً في الختـــام إسرائيل والولايات المتحدة إلى اعتماد سياسات أكثر واقعية حيال القضية الفلسطينية[1].

هذا التقرير وجد أن إقامة الدولة الفلسطينية فيه حل لمعظم المشاكل العالقة في فلســـطين التاريخية، وقد يكون مدخلا لحل كافة المشكلات في الشرق الأوسط وخاصة في فـــتح المجـــال لإقامة سلام عادل وشامل مع الدول العربية أيضا، وهي النتيجة التي قد ترضي معظـــم الـــدول العربية وشعوبها وعلى رأسهم الشعب الفلسطيني الذي يحلم بإقامة دولة مستقلة وذات سيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م[2].

لطالما نظرت دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى الضفة الغربية على أنها عمق اســـتراتيجي يجب أن لا تحرم نفسها منه لضمان متطلبات الأمن، فهذا الوضع يوفر بعداً له امتيـــازات فـــي خوض الحروب والردع[3]، ولذلك فهي تحاول الإبقاء على الوضع الراهن في ظل عدم وجود أي تقدم في عملية السلام بين الجانبين، أو لنقل فشل هذا المسار الذي استمر لأكثر من 25 عام دون جدوى، والإبقاء على الوضع الراهن بالنسبة للإسرائيليين يعني أن يقوم الفلســـطينيون بـــإدارة شؤونهم اليومية في مناطق (أ)، وهو ما يشبه إدارة الحكم الذاتي فعليا، مـــن خـــلال مؤسســـات

---

[1] تقرير مؤسسة راند: **لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية**، مجلة "ميد إيســـتميرور – إكســـترا" بتـــاريخ 2 تشـــرين الثأني/نوفمبر 1989

[2] مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق، ص13.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا أحد الحلول والخيارات المطروحة لإدارة الوضع الحالي، ويحفظ أيضا لإسرائيل قدرتها على المناورة وإبقاء العمق الاستراتيجي في الضفة، وهو في نفس الوقت يلقي بأعباء السكان الفلسطينيين على كاهل السلطة الفلسطينية، ويتنصل من تكاليف احتلاله لمناطق السلطة الفلسطينية ماديا وإلى حد كبير معنويا[1].

ورغم مثالية الوضع الحالي بالنسبة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وحالة الاستقرار الأمني والرخاء الاقتصادي، والانفتاح على بعض دول المنطقة العربية فيما يعرف بمحاولات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن هناك خيارات أخرى أصبحت تنادي بها مجموعة من الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي يسيطر عليها المستوطنون في الضفة الغربية، ومن أهم هذه الخيارات ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهذا الخيار يمتلك بنية فكرية تشجع عليه، خصوصا لدى القائلين بأرض إسرائيل الكبرى، وفي ظل الدعم الأمريكي اللامتناهي للرؤية الإسرائيلية وما يُروج له من خلال ما أطلق عليه صفة " صفقة القرن" من قبيل ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال، مقابل حوافز مالية واقتصادية وجغرافية قد تلتزم الدول العربية بدفعها للفلسطينيين، إلا أن هذا الخيار يواجه جملة من التحديات والتي تتمثل في رفض المجتمع الدولي له وخصوصا روسيا والاتحاد الأوروبي ومعظم دول العالم، وعدم قدرة الاحتلال الإسرائيلي على تحمل تكاليف عملية الضم والمتمثلة بأعباء ملايين الفلسطينيين[2]، وما يترتب على هذا الخيار من محاولات ترحيل قسري للفلسطينيين إلى الدول المجاورة، وهذا من شأنه أن يخلق رضات فعل عنيفة وغير مسيطر عليها من قبل الفلسطينيين ومن قبل الدول المجاورة، وقد يتجه إلى أعباء كارثية على إسرائيل نفسها مستقبلا[3].

كان التوجه نحو خيار إقامة الدولة الفلسطينية يمثل الحل المقبول لدى جميع الأطراف، وكما جاء في التقرير الأمريكي الذي ذكرناه سابقا فهو يشكل حلا لجميع المشكلات الديموغرافية

---

[1] مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مرجع سابق، ص15.

[2] رفائيل، أهارين: هل دعم واشنطن لضم الضفة الغربية يعني أن خطة السلام سترفض عند وصولها؟، ar.timesofisrael، 2019. http://ar.timesofisrael.com

[3] مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مرجع سابق، ص15.

التي تخشى منها إسرائيل، وهذا الخيار كان صلب ما اتفق عليه الجانبان عند التوقيع على اتفاقيات السلام عام 1993م، ولكن إسرائيل ومع مرور الوقت أجهضت هذه الفكرة ووأدتها في مهدها، فالدولة الفلسطينية التي كان ينبغي أن ترى النور بعد خمسة أعوام من المفاوضات أصبحت ضربا من الخيال، وفشل مسار التسوية وعدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة من قبل الجانب الإسرائيلي، وتغييره للوقائع على الأرض ومصادرة الأراضي والتضييق المستمر على السكان الفلسطينيين والتزايد الرهيب في بناء المستوطنات وتوسعتها وزيادة أعداد المستوطنين في مناطق الضفة الغربية، جعل خيار إقامة الدولة الفلسطينية يصعب تحقيقه.

ومن الخيارات الإسرائيلية التي تعتبر إستراتيجية وتمثل حلولا لقضايا الصراع الديموغرافي في أرض فلسطين التاريخية تلك التي تتعلق بالانسحاب الجزئي والكامل من بعض المناطق الجغرافية بشكل أحادي الجانب، وتحديداً من قطاع غزة، وفي إطار هذا الحل يتم تفكيك المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في القطاع، وترحيل سكانها اليهود إلى مناطق أخرى، ولكن مثل هذا الخيار فهو يتعلق بتحديات قد تفقد إسرائيل قدرتها على الردع وأيضا قد يحول هذا المنطقة الجغرافية إلى قاعدة للفوضى التي تهدد إسرائيل أولا وأخيرا، حيث أن مسالة الانسحاب من المستوطنات يمثل تحديا ومخالفة للمشروع الصهيوني المتعلق بالمستوطنات، حتى أدى هذا الخلاف الكبير إلى انسلاخ (أريل شارون) عن حزب الليكود وأسس حزب كاديما نتيجة للمعارضة الشديدة لمشروعه بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة[1]، وقد ترأس هذه المعارضة القادة الدينيين للمستوطنين المتطرفين من أمثال الحاخام (مردخاي الياهو) والحاخام الأكبر (أبراهام شيبرا) وغيرهم من قادة المستوطنين وزعماء الاحزاب الصهيونية المتطرفة[2].

لقد جربت دولة الاحتلال هذا الخيار فعليا للهروب من مأزق الهاجس الديموغرافي والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها، فإنسحبت بشكل أحادي الجانب من قطاع غزة عام

---

[1] دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص22.

[2] شحاده، آمال: معارضة خطة شارون الرامية إلى الانسحاب من غزة، الحياة نت، 2004. /http://www.alhayat.com/article/1910478

2005 وفق خطة ما عرف بفك الارتباط، والتي قادها (أرييل شارون) رئـــيس وزراء حكومـــة الاحتلال الأسبق، وترتب على هذا الانسحاب إخلاء المستوطنات هناك، ولا تزال دولة الاحتلال الإسرائيلي تواجه تحديات كبيرة نتيجة هذا الخيار، ومن أهم هذه التحديات فقدان قوة الردع تجاه قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس منذ عام 2007م، كما أن هـــذه التجربـــة اعتبـــرت ضربة للمشروع الصهيوني الذي يعتبر الاستيطان مرتكزا أساسيا من مرتكزاته.

واعتُبرت هذه التجربة دافعا أساسيا لعدم تكرارها في الضفة الغربية نظرا للاعتبـــارات السابقة في قطاع غزة، وكذلك للاعتبارات الدينية في الأساطير الصهيونية التلمودية التي تعتبر الضفة الغربية وفي القلب منها مدينة القدس أرضاً خالصة لليهود وحقاً لهم كما تصـــوره تلـــك الأساطير، وكذلك للاعتبارات الإستراتيجية ذات البعد العسكري والأمني، إضـــافة إلـــى البعـــد الاقتصادي لمكانة الضفة الغربية، وهي أيضا تعتبر حافزا لضـــم الضـــفة الغربيـــة اســـتكمالا للمشروع الصهيوني الاستيطاني في المنطقة المفترضة لإقامة الدولة الفلسطينية، وهذا ما ســـعى إليه جل الطاقم السياسي المتحكم بمقاليد الحكم في دولة الاحتلال الإسرائيلي[1].

أما الخيار الأخير الذي يراود الساسة الإسرائيليين ويعبر عن رؤيـــتهم لحـــل القضـــية الفلسطينية، فهو خيار لا تبتعد نتائجه كثيرا عن نتائج الخيارات السابقة، إلا أن الطريقة تختلـــف اختلافا جوهريا وتتمثل في ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن تحت مسمى الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، إلا أنه غير سهل من الناحية العملية، فالأردن يرفض رفضـــا تامـــا هـــذه الفكرة، وهو ما يعلن عنه باستمرار ملك الأردن عبد الله بن الحسين، وكذلك رؤساء الحكومـــات الأردنية المتعاقبة، إضافة إلى الأحزاب السياسية الممثلة للشعب الأردني، أما فلســـطينيا فهـــذا الخيار غير وارد في صميم العقل الفلسطيني الرسمي والشعبي، لأن الفلسطينيين يرغبون بإقامة كيان خاص بهم تكون فيه القرارات والرؤى الفلسطينية مستقلة وذات بعد فلسطيني خالص[2].

هذه الرؤى التي تنظر إليها إسرائيل كخيارات جميعها تفترض بأن إسرائيل لديها الوقت الكافي من اجل اتخاذ القرارات، فمثلا فيما يتعلق بالمفاوضات يرى الإسرائيليون بـــأن الوقـــت

[1] دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسان**، مرجع سابق، ص22.

[2] مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مرجع سابق. ص23.

يمكن أن يجعل الفلسطينيون يخففون من متطلباتهم وتطلعاتهم وإمكانية قبولهم لأي شيء مستقبلا، وهو ما يجعل الاحتلال الإسرائيلي يفضل هذا الخيار الذي لا يحتاج إلى تفكير أو المخاطرة[1].

وجدير بالذكر أنه ومنذ بناء أسس الوطن القومي لليهود في أرض فلسطين، كانت النظرة الصهيونية تقيس الانتصارات التي تحققها من خلال تحويل المجموعة الديموغرافي اليهودية إلى أغلبية، في مقابل تحويل المجموعة الديموغرافي الفلسطينية العربية إلى أقلية[2]، ولذلك تبني القادة الإسرائيليون الاتجاه الجديد في تعريف هوية الدولة، والتأكيد على الحقوق القومية اليهودية، مع رفضهم إعطاء الحقوق التي اقرها المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني لما لذلك من آثار ايجابية على مستقبل التطور الديموغرافي الفلسطيني في أرض فلسطين التاريخية، وهو ما يشكل تحدياً قويا أمام السياسة الإسرائيلية الخارجية في محاولة طرحها تصورها الظالم جملة وتفصيلا لمستقبل شعب بأسره، ولذلك فهم يرغبون بوجود كيان فلسطيني هلامي متقطع الأوصال، أعلى من الحكم الذاتي واقل من الدولة مع سيطرة مطلقة على الأمن والمعابر والحدود والمياه والأجواء[3].

أن تأثير فكرة يهودية دولة إسرائيل، يحمل في طياته أبعادا أخرى لها صلة مباشرة بالواقع الديموغرافي في أرض فلسطين، وأيضا تأثيرا مستقبليا معقدا على هذا الوضع الديموغرافي وآفاق الحلول النهائية، فالتركيبة الديموغرافي في إسرائيل كانت تقوم على سيطرة اليهود الاشكناز على مقاليد الحكم في الدولة وتوجهاتها، وبقيت المجموعات الديموغرافي الفرعية كاليهود الحريديم، والمستوطنين على هامش المشهد السياسي بسبب نسبتهم العددية المتواضعة، بالإضافة إلى أسباب أيديولوجية تتعلق بالابتعاد عن الدولة ومؤسساتها باعتبار الدولة هي تدخل في الإرادة الإلهية، ولكن في العقود الثلاثة الأخيرة انتقلت هذه المجموعات من هامش المشهد الإسرائيلي إلى مركزه بسبب التغيرات الديموغرافي، وتغيير نظرتهم السابقة حول

[1] مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مرجع سابق، ص47.

[2] Ahmad sa'di and lilaabu- lughod، Nakba: **Palestine، 1948، and clames of memory**، new York: colompbia university press، 2007، p 62

[3] غانم، هنيدة وآخرون: **في معنى الدولة اليهودية:** مجموعة من الباحثين، مركزمدار، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2011، ص69.

التدخل في الحياة السياسية، واهم ما يميز هذه المجموعات الديموغرافي هو نظرتها إلى عدم الالتزام بالقيم والمبادئ الديمقراطية، وأحيانا العداء المباشر لها[1].

هذه التغيرات في المشهد السياسي لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وارتقاء اليمين المتطرف لاستلام مقاليد الأمور فيها، وبالذات أحزاب المستوطنين التي تعتبر الضفة الغربية بكاملها جزءاً لا يتجزأ من الكيان الصهيوني بشكل عام، وانحسار تأثير الأحزاب التاريخية والمؤسسة لدولة الاحتلال الإسرائيلي كحزب العمل وميرتس، جعل الحديث ينحى منحىً آخر بعيداً كل البعد عن ما تم الاتفاق عليه عند التوقيع على اتفاقيات السلام، فالمستوطنون الذين أخذت أدوارهم تتعاظم في الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية أصبح لديهم رؤية خاصة بهم لحل الصراع.

3.7 رؤية المستوطنين في الضفة الغربية لمستقبل الصراع الديموغرافي وتأثيره على الحل النهائي

(دولة المستوطنين) هذا ما يراه بعض المحللين والدارسين للشأن الإسرائيلي مناسبا ليصفوا به التأثير الكبير للمستوطنين في دولة الاحتلال الإسرائيلي، فلم يعد المستوطنون الصهاينة مجرد تجمعات ديموغرافية في كتل إسمنتية مبعثرة في المناطق الفلسطينية وحسب، بل هم مجموعات ديموغرافية تقوم بتنفيذ هدف محدد لتحويل الأرض إلى أرض إسرائيل بكل السبل المتاحة، فهم مجموعات تسير وفق منهجية محددة مسبقا تتمثل في مراحل، تكون مهمة المرحلة الأولى فيها إخلال التوازن الديموغرافي في الضفة الغربية لصالح المستوطنين على حساب الفلسطينيين، وذلك من خلال تكثيف عدد المستوطنين وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل ثم تحقيق التفوق السكاني المطلق لصالح اليهود على حساب العرب في المرحلة الأخيرة، إلى أن يصلوا إلى تحقيق الهدف القومي بيهودية أرض فلسطين، وفي المقابل فإن الحكومات الإسرائيلي على الجانب السياسي تسعى إلى تكريس هذا الاختلال السكاني من خلال القمع المادي والمعنوي للفلسطينيين وأيضا خلخلة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهم[2].

---

[1] بشير، بشير: **يهودية الدولة والنحو الجديد للصراع في فلسطين**، مركز مدار، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص83.

[2] دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسان**، مرجع سابق، ص9.

ولتحقيق هذا الأمر يجب أن توفر دولة الاحتلال الإسرائيلي لهذه التجمعات الاستيطانية كافة مستلزمات الأمن والاستقرار والتسهيلات والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية مثل المنح والمساعدات المالية وخصوصا للعائلات الكبيرة، كما أن الغالبية العظمى من سكان تلك المستوطنات هم مسلحون بالأسلحة الشخصية التي توفر لهم نوعا من الأمان، وهم يتلقون أفضل وسائل التعليم والترفيه وقد يتجاوزون في حصولهم على المنح والامتيازات ما يحصل عليه نظراؤهم من اليهود القاطنين في المدن الكبرى في الداخل المحتل، ولهم من الحاخامات الذين يفتون لهم بمقاومة الجنود الإسرائيليين عند إخلائهم للمستوطنات، أو الاعتداء على السكان الفلسطينيين المجاورين لهم في القرى الفلسطينية[1].

تنبع أفكار المستوطنين من سيطرة الأفكار الدينية التلمودية على العقل السياسي الصهيوني في أرض فلسطين التاريخية الذي ينادي بالعودة إلى ارض الأجداد التي هجّروا منها، وهذا الأفكار بدأت بالانتشار في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين حيث طالبت شعوب أوروبا الغربية بحقوقها التاريخية التي تشتمل على مطالبة دولة أو حزب أو أشخاص بضم أراضٍ معينة ضمن إطار حدودهم القومية لأن هذه الأراضي أخذت من أمتهم في الماضي القريب أو البعيد، أو يعيش فيها سكان قريبون إليهم من الناحية العرقية، حيث أخذوا يطالبون بتوحيد المجموعات ذات الطائفة الواحدة والتي فصلت عن بعضها البعض بفعل الحدود أو الأراضي التي كانت في فترات سابقة وفي ظروف مغايرة جزء من مملكة قديمة[2]، وهذه الافكار كانت تتمثل ولا تزال في اقليم كاتالونيا مثلاً واقليم الباسك في اسبانيا واسكتلندا التابعة لانجلترا والحركة القومية الكورسيكية في فرنسا، ورابطة الشمال في ايطاليا والاقليم الفلمنكي في بلجيكا، وبما أن اليهود كانوا جزء من المجتمعات الاوروبية فقد تأثروا تأثراً كبيراً بتلك الافكار المنادية بالعودة والاستقلال في بلد الاجداد[3].

---

[1] ماركوس، يوئيل: دولة المستوطنين تنتصر على دولة إسرائيل، جريدة الايام، 2004.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=8cdbfdy9231357Y8cdbf

[2] هرسيغو، رميخائيل وآخرون: **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ماوراء الاساطير**، ترجمة سلمأن نـاطور، الطبعة الأولى، منشورات مشاعل للصحافة والدراسات، رام الله، ص255.

[3] حتاحت، سنان: تقرير: مفارقات الاقليات الانفصالية الاوروبية والقومية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180830101721966.html

وقد أدرك الساسة الإسرائيليون هشاشة هذه الأفكار، وحداثة الأفكار المتمثلــة بحقــوق الشعوب في تقرير المصير، واتجهت نحو خيار الاستيطان المكثف، فقد استغلت إســرائيل ولا زالت تستغل المدة الزمنية الهلامية والمسماة بمفاوضات الحل النهائي نحو تعزيز المجموعــات الديموغرافية الإسرائيلية عن طريق المستوطنين، وعززت دورهــم السياســي، والاقتصــادي، والعسكري، بأن أصبحت هذه المجموعات الديموغرافية كيانا على الأرض، لا يمكــن أن يــتم تجاهله في أي مفاوضات تتعلق بالحل النهائي[1].

أضف إلى ذلك أنه من مصلحة الدولة الإسرائيلية بأن يأخــذ الصــراع الــديموغرافي الفلسطيني– الإسرائيلي بعدا دينيا، لما في ذلك من إدخال الرواية الدينية الصهيونية على أحقيــة الشعب اليهودي بأرض فلسطين، وهو ما قد يؤثر على الرأي العالمي، وبالتــالي قبــول فكــرة الاستيطان القائم على الاحتلال العسكري لأراضي الشعب الفلسطيني[2].

وهذا ما دفع بنيامين نتنياهو لوضع الاعتراف بيهودية إسرائيل كشرط أساس لأي اتفاق سلام مستقبلي، رغم أنه لم يكن السبّاق إلى هذا الطرح، فقد سبقه العديد من القادة الإســرائيليين بدرجات متفاوتة مثل (تسيبي ليفني وايهود أولمرت)، وعلى ضوء هذه النظرة السياسية للواقــع الديموغرافي في أرض فلسطين، سعت إسرائيل إلى تعديل مجموعة من القوانين الأساسية والتي تمس بتعريف الفلسطينيين وهويتهم القومية، مثل قانون المواطنة الإسرائيلي الــذي ســبق وأن أشرنا إليه سابقاً.[3]

كما أن الرؤية لدى الفئات ذات التماسك والأغلبية الديموغرافية في إسرائيل والممتثلة في تكتلات المستوطنين، ونظرتها الديموغرافية لآفاق الحل النهائي، وإلى الصــراع الــديموغرافي ينطلق من محورين أساسين: الأول ويقضي بأن وحدة أرض فلسطين التاريخية تحــت مســمى أرض إسرائيل هو شرط ضروري لتحقيق مبادئ الشريعة اليهودية، أو تحــت هــذا التصــور

---

[1] غانم، هنيدة وآخرون: **في معنى الدولة اليهودية:** مجموعة من الباحثين، مركزمدار، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2011.

[2] المرجع السابق، ص7.

[3] المرجع السابق، ص12.

الديموغرافي تمثل خادماً للقومية الدينية، وبالتالي فإن الشعب العربي الفلسطيني يمثل تحدياً لهذه النظرة، وهو ما يجعل إمكانية التلاقي أو الوصول إلى حلول وسطية وعقلانية يعتبر ضربا من المخالفة للشريعة اليهودية، وبالتالي مخالفة صريحة لأوامر الرب[1].

4.7 الرؤية الفلسطينية لمستقبل الصراع الديموغرافي وتأثيره على الحل النهائي

الفلسطينيون وتحت ضغوط دولية وفي محاولة منهم لإيجاد موطئ قدم في ملعب السياسة الدولي لإبراز قضيتهم، وتحت مبرر المحافظه على حقوق الشعب الفلسطيني، وحماية لها من التآكل والاندثار تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم، فقد ارتأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى اعتبار أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وفق المعايير العربية والدولية،أن تدخل في مسار التسوية مع المحتل الإسرائيلي، ولذلك كان عام 1993م عاما فارقا في اتجاهات القضية الفلسطينية، ففي هذا العام وقعت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات اتفاقية أوسلو للسلام مع إسرائيل، وأبدى موافقته على العيش إلى جانب إسرائيل والاعتراف بحق هذه الدولة في الأمن والعيش بسلام إلى جانب جيرانها العرب.

وقد كانت هذه الموافقة نابعة من منطلق التعامل بواقعية مع الأمور، دون أن يغفل حينها عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وعلى رأس هذه الحقوق ما يتعلق بالجانب الديموغرافي المقدس لشعب فلسطين وهو حق العودة، إلى جانب الحق الديني الذي تمثله المدينة المقدسة والعاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية المنشودة، وقد عبر عن ذلك الراحل فيصل الحسيني عام 1992 بقوله "*عندما وضعت منظمة التحرير الخطوط لبرامجها، كنا ندرك تماما أن هذا البرنامج لن يحقق العدالة والحقوق المطلقة لشعبنا،....أن العدالة المطلقة تعني أن الحقوق التاريخية تشمل العودة إلى أرض فلسطين، في الميثاق الذي نشأت عليه أجيال من الفلسطينيين منذ عام 1964، وأن القراءة الجادة في الميثاق الفلسطيني، حتى وأن الغي تقول بأن " فلسطين*

---

[1] مصطفي، مهند: **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2013، ص10.

هي الوطن القومي للشعب العربي الفلسطيني وتشكل جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير وأن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"[1].

كان العامل الديموغرافي حاضراً وبقوة في أي تفكير منطقي بعملية السلام في أرض فلسطين، فالفلسطينيون دائما كانوا يتمسكون بحق العودة كأساس لأي حل نهائي مع الاحتلال الإسرائيلي، مُعتبرين أن الديموغرافيا الفلسطينية هي الأساس لمشروع بناء الدولة، وهي الحامية لها أمام موجات استقدام المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين المحتلة[2]، وفي المقابل فإن إسرائيل ترى بأن العرب في أرض إسرائيل يشكلون خطرا ديموغرافيا قد يأتي يوم يزلزل أركان الدولة اليهودية الصهيونية، وهذا ما تشير له الإحصاءات والدراسات الفلسطينية والإسرائيلية وحتى العالمية، لذا فقد عمل الاحتلال على حرمان السكان العرب من الحقوق السياسية بنفس مرتبة السكان اليهود، وقد اعتبروا العرب على أنهم بالأساس ينتمون إلى محيطهم العربي، ويشكل جزءا من هويتهم، وهو أيضا يُسقط الحق القومي للشعب الفلسطيني في أي حلول مستقبلية، على اعتبار أن الحقوق السياسية لأي أنسأن تثبت للفرد باعتباره مواطنا في مجتمع سياسي معين تخوله المساهمة في حكم هذه الدولة وهي قاصرة على المواطنين دون الأجانب، وعندما تسقط هذه الحقوق عن الفلسطينيين فهم لن يستطيعوا حكم بلادهم وفق ما ترمي إليه الرواية والإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م[3].

بعد مرور أكثر من 25 عام على توقيع اتفاقية أوسلو، حققت منظمة التحرير الفلسطينية أحد أهدافها والمتمثل باعتراف معظم دول العالم بحقوق الشعب الفلسطيني والتي على رأسها إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، فقد اعترفت أكثر من 137 دولة بهذه الحقوق، وأصبحت السلطة الفلسطينية لها تمثيل دبلوماسي كبير في معظم هذه الدول،

---

[1] هرسيغور، ميخائيل وآخرون: **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ماوراء الاساطير**، ترجمة سلمان ناطور، الطبعة الأولى، منشورات مشاعل للصحافة والدراسات، رام الله، ص10.

[2] احمد رفعت سيد: مقال:الديموغرافيا حين تقاتل مع الفلسطينيين، الميادين، 2018. http://www.almayadeen.net/articles/opinion/888734

[3] زريق، ايليا: ***الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللامكان***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 14، العدد 55، 2003، ص 42.

وكذلك في المؤسسات والمنظمات الدولية على مستوى العالم، وأن كان منقوصا في بعض الأحيان إلا أنه يعد إنجازا كبيرا نظرا لما كان عليه الوضع قبل توقيع اتفاقيات السلام، وأصبح بمقدور الفلسطينيين عرض مشاكلهم التي يتسبب بها الاحتلال في تلك المحافل الدولية، والتي من خلالها يحاولون التأثير على قرارات الأمم المتحدة للوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني، ولا يقل أهمية عن كل ما سبق ذكره اعتبار إسرائيل الدولة الوحيدة المحتلة في العالم لدولة أخرى وهذا يعتبر له تبعات سياسية في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول[1].

إلا أنه وبالمقابل كانت هناك انتكاسة حقيقية على واقع الحال داخليا، أي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فلم تستطع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية تحقيق ما كانت تصبو إليه عند توقيعها لاتفاقيات أوسلو، وبالذات فيما يتعلق بتكريس سيطرتها على أراضي الضفة الغربية وحمايتها من التغول الاستيطاني اليهودي، الذي تضاعف عشرات المرات جغرافيا وديموغرافيا، ولم تقم بخطوات مضادة لكبح جماح مخططات الاحتلال الرامية إلى السيطرة على أراضي الضفة الغربية وفي القلب منها مدينة القدس وضواحيها، فدولة الاحتلال الإسرائيلي استغلت فترة المفاوضات لتعزيز سيطرتها على الأرض والإنسان الفلسطيني، من خلال مجموعة الإجراءات التعسفية التي تقوم بها منذ توقيع تلك الاتفاقيات إلى يومنا هذا لفرض الوقائع على الأرض، ولم تقم السلطة الفلسطينية بإجراءات مضادة تواجه بها هذه السيطرة والتغييرات.

فمن الناحية الديموغرافية بلغ تعداد الشعب الفلسطيني حتى نهاية عام 2018 في جميع أنحاء العالم قرابة 13 مليون نسمة، منهم قرابة 4.9 مليون يعيشون في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل هذا العدد سكان مدينة القدس المحتلة، ويقيم قرابة 1.6 من فلسطيني آخرين في الأراضي المحتلة عام 1948م، أي أنهم مواطنون في دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويعيش أكثر من 5.85 مليون أنسأن فلسطيني في الدول العربية كلاجئين هناك، وما تبقى ويقدر عددهم ب717 ألفا يقيمون في بلدان العالم الأخرى، وهذا التعداد الذي

[1] الطراونة،محمد: **الاعتراف بفلسطين ماذا يعني من وجهة نظر القانون الدولي**، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان.

أصدره المركز الفلسطيني للإحصاء مؤخرا يعطينا دلائل ومؤشرات على أن الجانب الفلسطيني يمتلك سلاحا لا يمكن الاستهانة به في مواجهة التغول الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، ومـــن هنا فالجانب الفلسطيني يحاول استغلال هذا التعداد الذي سيتفوق خلال سنة أو سنتين على نظيره اليهودي، من اجل إثبات الرواية الفلسطينية والقائلة بأن كفة الميزان الديموغرافي تميل بشـــكل طبيعي ومع مرور الزمن لصالح الفلسطينيين، وأنه لولا عمليات استقدام المهاجرين اليهود مـــن شتى بلدان العالم إلى دولة الاحتلال منذ عقود، لكانت صورة الوضع الديموغرافي في فلســـطين التاريخية محسومة لصالح الفلسطينيين[1].

ومن هنا يتمسك معظم الفلسطينيون في جميع أماكن تواجدهم حول العالم، بحقهـــم فـــي العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها، وذلك وفق قرارات الشرعية الدولية التي أقرتها المنظمات الدولية وعلى رأسها القرار194، ويرون العودة إلى ديارهم حلم لا بد أن يتحقق في يـــوم مـــن الأيام، وهم يرفضون أي حلول لا تلبي هذه الغاية المنشودة، وهم يصرون على هذا المبدأ الذي يمس صميم البعد الديموغرافي في فلسطين، لذا نلاحظ أن قيادة منظمـــة التحريـــر الفلســـطينية وجميع الفصائل المنضوية تحت لوائها بالإضافة إلى الفصائل الأخرى مـــن خـــارج المنظمـــة كحركة حماس والجهاد الإسلامي، يعتبرون حق العودة حق مقدس لا يمكن التنازل عنه، وهـــذا الموقف تبرره الأهمية القصوى للعامل الديموغرافي في الصـــراع الـــدائر بـــين الفلســـطينيين والإسرائيليين[2].

ما سبق ذكره يعطي انطباعا بأن الفلسطينيين لن يتخلوا عـــن حـــق العـــودة بســـهولة، وسيبقون متمسكين به كسلاح لا يمكن تجاهله في معركة الصراع مـــع المحتـــل الإســـرائيلي، وسيحافظون على أماكن تواجدهم داخل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، ومعهم الفلسطينيون في الداخل المحتل، رغم محاولات الجانب الإسرائيلي زعزعة قوة هـــذا البعـــد الـــديموغرافي للفلسطينيين بكل الوسائل المتاحة له، وهذا ما من شأنه تأجيج الصراع، والذهاب به إلى دوائـــر

---

[1] عوض، علا: أعداد الفلسطينيين تتجاوز 13 مليون شخص نهاية 2018، الموقـــع الاخبـــاري دنيـــا الـــوطن، 2018.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/12/31/1205139.html

[2] بيـــراوي، زاهـــر: مقـــال : الفلســـطينيون لـــن يتنـــازلوا عـــن حـــق العـــودة، مفتـــاح، 2004.
http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=1182&CategoryId=2

ابعد مما هي عليه الآن من حالة الهدوء النسبي وبالذات في الضفة الغربية وبعيدا عن قطاع غزة صاحب التوتر المستمر منذ سنوات بسبب حالة الحصار القاتل الذي أُحكِمَ عليه نتيجة للانقسام الفلسطيني الحاصل منذ عام 2007م، كما أن واقع الحال بالنسبة لفلسطيني الداخل المحتل عام 1948م ليست بأفضل حالاتها، وبالذات بعد القرارات العنصرية الأخيرة التي أقرت في الكنيست الإسرائيلي مؤخرا، ويُقصد هنا قانون القومية وقانون يهودية الدولة اللذان سيعززان فرص تأجيج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدلا من تخفيفه[1].

في ضوء ما ذُكر لم تستطع السلطة الوطنية الفلسطينية مواجهة التزايد السكاني الفلسطيني في مناطق صلاحياتها والتزامها، فالنمو السكاني بحاجه إلى التطوير الحضري وإقامة البنى التحتية وشق الطرق وإقامة المرافق الحيوية التي تترافق معه من اجل إيجاد حياة تتناسب مع الواقع المعاصر كحال جميع الشعوب، إلا أن الاتفاقيات الموقعة كبلت الجانب الفلسطيني ومنعته من هذا التطوير وتحسين الخدمات للسكان في مناطق السلطة الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى انحصار تواجد هذه الكتلة السكانية داخل البقعة الجغرافية ذاتها التي كانت عليها قبل توقيع اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى معاناتها نتيجة تكدس هذه المجموعات السكانية داخل مراكز المدن والقرى والمخيمات.

أن المتمعن في وجهة النظر الفلسطينية، يرى بأنها تعتبر القبول في حكم ذاتي فلسطيني، يحمل في طياته القبول بالعدالة المنقوصة، والتنازل عن الثوابت الفلسطينية، والانتقال نحو مرحلة جديدة من الصراع مع إسرائيل يتمثل في تعزيز الاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني بالرغم من إنكار إسرائيل لهذه الحقوق، إذ نجد أن هناك 137 دولة اعترفت بدولة فلسطين حتى عام 2018، أي ما نسبة 71% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية يدعون إلى دعم حل الدولتين على أساس حدود عام 1967م، إلا أنها كانت غير راغبة في اتخاذ إجراءات فورية ضد بناء المستعمرات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإذا فشل المجتمع الدولي

---

[1] ضاهر، بلال: مقال: لماذا لا نحتج على قانون القومية، عرب 48، 2018. https://www.arab48.com/

في اتخاذ إجراءات فورية لدعم تفكيك جميع المستعمرات الإسرائيلي بما في ذلك تلك الموجـــودة في القدس الشرقية، واستخدم كل السبل القانونية والسياسية الممكنة لتحقيق هذه الغاية، فإن تنفيذ حل الدولتين سيكون امرأ مستحيلاً[1].

الساسة الفلسطينيون دائما ما يتمسكون بمفهوم يتعلق بحقوق الشعوب في تقرير المصير، فمنذ عام 1917 ظهرت أفكار تتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما كان رائجا لدى الشعوب الخاضعة للحكم الذاتي في ظل الإمبراطورية العثمانية عند مناداتهـــا للانفصــــال عنها، وقد يترتب على هذه النزعة مطالبات أخرى من قبيل حق الشعب في اختيـــار حكومتـــه ووفق أي سيادة يرغب بالعيش ورفضه الارتباط بسلطة غريبة عنه، كما أن اتفاقيات السلام التي وقعت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لم يكن لها دور في إقرار حق الشـــعوب فـــي تقريـــر المصير، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إذ أصبح حينها من الضـــروري إتاحـــة الفرصـــة للشعوب بأن تقرر مصيرها[2].

وفي المقارنة بين النظرتين المختلفتين، نرى بأن أحدهما قديم يمثل المطالبة بالاعتراف بالقومية اليهودية، والأخر حديث يمثل جوهر وخلاصة ما اكتشفته الإنســـانية بعـــد الحـــروب الطاحنة، حول مغزى السلام، وواقعية مطالبه، وهو ما يفسر نجاح الفلسطينيين فـــي الحصـــول على الاعتراف العالمي بحقوقهم التاريخية في فلسطين، رغم كونهم الجانـــب الأضـــعف فـــي الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي.

كانت الرؤية السياسية الفلسطينية تجاه التحدي الديموغرافي ذات حالتين، إما بالرفض أو بالحياد، إما الحياد في حالة خيار حل الدولتين اعتبرت مسالة هوية الدولة اليهودية شأنا داخليـــا إسرائيلياً لا يملك الفلسطينيون فيه حق القبول أو الرفض، إما الاتجاه الثاني والذي تمثـــل فـــي الرفض المطلق لأن القبول بيهودية الدولة قد يحمل في طياته تبعات ديموغرافية ذات تأثير سلبي

---

[1] اشتية، محمد: **المستعمرات الإسرائيلية وتاكل حل الدولتين**، مركز أبحاث منظمة التحرير، رام الله، فلســـطين، 2017، ص9.

[2] هرسيغور، ميخائيل وآخرون: **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ماوراء الاساطير**، ترجمة سلمأن نـــاطور، الطبعـــة الأولـــى، منشورات مشاعل للصحافة والدراسات، رام الله، ص256.

على الشعب الفلسطيني، من حيث إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، أو التأثير على الشعب الفلسطيني الموجود في الأراضي المحتلة عام 1948م[1].

إما النظرة الثانية للتكتلات الاستيطانية تمثل رؤيتهم الديموغرافية إلى أن لأرض إسرائيل مميزات روحانية مستقلة، وأن اللقاء بين الخصوصية الدينية والخصوصية القومية لأرض إسرائيل سينتج عنه بالضرورة توجهات متطرفة وواضحة، ولعل هذه النظرة الديموغرافية الأخيرة كانت السائدة في العقدين الماضيين، فكان الحاخامات ورجال الدين اليهود العامل الأساسي في بلورة المواقف الخاصة بالمستوطنين وخصوصا الشباب منهم، وقد ضعف هذا الدور بشكل رئيس في العقود الأخيرة وقيام وضع أدى إلى فقدان للسيطرة، ويعود ذلك إلى سببين: الأول اندلاع العنف نتيجة للصراع الديموغرافي القائم على الأرض من ناحية، وأيضا تراجع الشغف والانبهار الديني اليهودي المتعلق بالمقولات الخلاصية، وأيضا في توقيع الاتفاقات السياسية مع الشعب الفلسطيني، وهو ما أدى إلى تحطم الكثير من الأفكار التي تتعلق بالصراع على الأرض ودور الشريعة اليهودية فيها، وما تبقى في حقيقة الأمر لهذه المجموعات الديموغرافية بغياب العامل الديني يتمثل في البعد الاقتصادي والذي يشكل المحور الأساسي للصراع الديموغرافي على أرض فلسطين.[2]

ومن ناحية أخرى فإن الأقلية الفلسطينية في الداخل الإسرائيلي والتي تشكل مجموعة ديموغرافية كانت تمثل فيما مضى الأغلبية، وأصبحت الآن تمثل الأقليات في إسرائيل، فقد لعب اتفاق أوسلو دورا محوريا وفارقاً بالنسبة لهم، إذ أخرجتهم من أي تسوية مستقبلية، وفي ظل انحسار شعبية الفكرة الديمقراطية في توجهات الفئة الحاكمة في إسرائيل[3].

ولعل اختلاف الأيديولوجيات والنظريات الخاصة بالمستوطنين، أدت إلى اتخاذ إبعاد ديموغرافية على أرض الواقع، فمثلا يتوزع الاستيطان في أرض فلسطين التاريخية إلى ثلاث

---

[1] غانم، هنيدة وآخرون: **في معنى الدولة اليهودية**، مجموعة من الباحثين، مركزمدار، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2011، ص13.

[2] مصطفي، مهند: **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2013، ص13.

[3] غانم، هنيدة وآخرون: **في معنى الدولة اليهودية**: مرجع سابق، ص86.

تكتلات رئيسية: الأول وهو الخاص باليهود المتدينون وهم الذي يعيشون في أربع تكتلات استيطانية رئيسية كبيرة، إما الثلث الثاني فهم أبناء الصهيونية الدينية التي تتوزع على طول شارع رقم 60 والذي يشق الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب، في حين أن الثلث الثالث هم العلمانيون الذين ينتشرون في تكتلات استيطانية ملاصقة للخط الأخضر مثل مدينة ارئيل الاستيطانية[1].

ويجب أن نضع في هذا الإطار الديموغرافي بأن هناك فكرة ثالثة بدأت في التغلغل في الفكر السياسي اليميني الحاكم في إسرائيل والتي تقوم على أساس التعامل مع السلطة الفلسطينية ككيان سياسي يحقق طموحات الفلسطينيين السياسية، أي كوضع قائم نهائي مع تغيرات طفيفة، ومقابل هذا القبول تضمن إسرائيل مناطق "ج" والتي تشكل 60% من الضفة الغربية، وهي التي تحتوي على 100% من المستوطنات الإسرائيلية، وأيضا على بضعة الآلاف من السكان الفلسطينيين. وقد تبلورت هذه الفكرة ذات الطابع الديموغرافي الواضح إلى سياسة موثقة من قبل مجلس المستوطنات كرد على التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دعم بارز من قيادات الليكود، وظهرت ضمن البرنامج السياسي "للحزب اليهودي" منذ العام 2013[2].

5.7 تأثير البعد الديموغرافي على قضايا الحل النهائي

عندما تم التوقيع على اتفاقية السلام عام 1993 تم تأجيل قضايا الحل النهائي ليتم التفاوض عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وترتبط هذه القضايا ارتباطا وثيقا بالديموغرافيا داخل فلسطين التاريخية، حيث أن كل قضية من هذه القضايا تؤثر وتتأثر بالديموغرافيا باعتبارها صلب الصراع بين الجانبين، والقضايا التي علقت للتفاوض عليها هي (اللاجئين وحق العودة، الحدود، القدس، المستوطنات، والدولة).

وسوف نستعرض تأثير الديموغرافيا في هذه القضايا المؤجلة للحل النهائي لمعرفة إمكانية ومدى قبول طرفي الصراع بحلول مستقبلية تنهي الصراع بينهما أن أمكن، وذلك في

---

[1] مصطفي، مهند: **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، مرجع سابق، ص13.

[2] المرجع السابق، ص19.

ظل المعطيات وما استُحدث عليها بعد توقيع اتفاق أوسلو برعاية وضمانة مباشرة ورئيسية من الولايات المتحدة الأمريكية.

1.5.7 اللاجئون وحق العودة (العمق الديموغرافي)

1. فلسطينيا

هذه القضية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمسألة الديموغرافيا الفلسطينية، وهي تعتبر شريانا مهما في تغذية النمو الديموغرافي الفلسطيني، ورغم قبول الجانب الفلسطيني ولو على المستوى الرسمي بحل هذه القضية حلاً عادلاً وفق قرارات الشرعية الدولية وبالذات القرار الأممي رقم 194 لعام 1948، والمبادرة العربية لعام 2002، وخارطة الطريق التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عام 2002.

فقد كان للتوقيع على اتفاقية أوسلو تأثيراً سلبياً كبيراً على حق اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم التي هُجروا منها، وهم الذين يشكلون الكتلة الديموغرافية الأكبر ضمن تشكيلات الشعب الفلسطيني، وهذا يتضح من خلال اعتراف الجانب الرسمي الفلسطيني بحق الاحتلال الإسرائيلي بالعيش بأمن وسلام في دولته التي أقيمت على الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية، دون اعتراف إسرائيلي بحق اللاجئين بالعودة، وترك قضيتهم لمفاوضات الحل النهائي وهاهي السنين تمضي دون أن تحل تلك القضية التي تمثل الجانب الديموغرافي الأكبر بالنسبة للجانب الفلسطيني[1].

وكتعبير فلسطيني عن مدى تمسكهم بالعودة إلى وطنهم فلسطين كحق راسخ لا تنازل عنه، وكدعم سياسي للموقف السياسي الفلسطيني الرسمي الذي يطالب بالتعبير عن الحقوق المشروعة سلميا، فإن المؤتمرات والاحتجاجات والمسيرات والمهرجانات الفنية والثقافية، والفعاليات المختلفة التي تقام على مدار أيام السنة عام بعد آخر تعطي انطباع لا يمكن إغفاله

---

[1] خضر، حسام: مقال: وجودي في أرض فلسطين 48 صلّب من ارادتي خلال سني الاسر، المركز الفلسطيني (بديل)، جريدة العودة، العدد 27-28 ، 2017.(http://www.badil.org)

بأن الفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة سواء بالداخل أو في الشتات بأن الأجيال الفلسطينية المتعاقبة لا يمكن أن تتنازل عن هذا الحق بسهولة، وقد شاهد العالم عام 2011 كيف خرج الآلاف من الفلسطينيين اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة بمسيرات حاشدة عبر عن مدى تعلقهم بالأرض الأم والرغبة في العودة إليها، وما لفت الانتباه حينها أن السواد الأعظم من هؤلاء المتظاهرين هم من فئة الشباب الذين لم يعايشوا النكبة عام 1948 ولا النكسة عام 1967، وهذا له دلالة كبيرة بأن الأبناء يرثون الإباء حتى في تطلعاتهم وآمالهم ليكملوا مشوار العودة، وليثبتوا فشل من قال بأن الكبار يموتون والصغار ينسون[1].

وما مسيرات العودة التي انطلقت فعالياتها في قطاع غزة في العام 2018 على الحدود الشرقية بمحاذاة السياج الفاصل بين القطاع ودولة الاحتلال الإسرائيلي إلا تأكيد على ما أود الإشارة إلية في هذا الجانب من قضايا الحل النهائي، فهذه المسيرات المستمرة منذ أكثر من عام والتي ارتقى مئات الشهداء خلالها وآلاف الجرحى، والمرشحة للاستمرار في القادم من الأيام، شكلت ضغطا معنويا وماديا على الاحتلال الإسرائيلي وأعادت لقضية اللاجئين أهميتها وجعلت القفز عن هذه المعضلة أمرا في غاية الصعوبة، فقضية اللاجئين تعطي للجانب الفلسطيني عمقا ديموغرافيا استراتيجيا لا يستهان به، ويجب على الجانب الفلسطيني الرسمي ألاّ يفرط به لأنه مصدر قوة كبير أمام تغول الاحتلال الإسرائيلي ومؤيديه[2].

2. رفض التوطين

وفي المقابل يرفض الفلسطينيون خيار التوطين بديلاً عن حق العودة الذي تطرحه دولة الاحتلال الإسرائيلي والراعين الأساسيين لعملية السلام المتوقفة منذ زمن، ولمحاولة تمرير خيار التوطين أصبحنا نلاحظ مؤخرا وبشكل متسارع محاولات التضييق على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ودول الجوار

---

[1] صالح، محسن: مقال : حق العودة وحق كسر السياج، الجزيرة نت، 2011. ttps://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011

[2] كمال، حسن: مسيرات العودة عن الارادة والممكن، الموقع الالكتروني متراس، 2019. https://metras.co/مسيرات-العودة-عن-الإرادة-والممكن

كالأردن وسوريا ولبنان بالذات، تحت حجة نقص التمويل الدولي الكافي الذي يلبي الميزانيات اللازمة لاستمرار المشاريع والخدمات التي تقدمها تلك الوكالة، وكذلك محاولات تسريب بعض المشاريع الرامية إلى توطين الفلسطينيين خارج بلادهم تحت ستار الإغراء الاقتصادي والانفكاك من سطوة الفقر وانعدام فرص العمل لغالبية اللاجئين وبالذات المقيمين في قطاع غزة وذلك عبر استحداث مناطق صناعية ضخمة كما يُروج له في سيناء المصرية[1].

3. إسرائيليا

يرفض الجانب الإسرائيلي رفضا مطلقا عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويعتبر أن قرارات الشرعية الدولية وبالذات القرار 194 لا تعنيه بأي حال من الأحوال، لا بل ويتنصل من مسؤوليته التاريخية عن معاناة أولئك اللاجئين على مدار عشرات السنين، وهذا ما عبر عنه (بن غوريون) عام 1961 عندما رد على سؤال للرئيس الأمريكي أن ذاك جون كينيدي حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فأجابه بأنه لا يوجد مشكلة لاجئين وإنما العرب يستغلون هذه القضية[2]، ودائما ما كان الجانب الإسرائيلي يدعو إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم بعيدا عن الحيز الجغرافي الفلسطيني، وفي أحسن الأحوال فهو لا يمانع بعودة أعداد قليلة بمواصفات معينة إلى مناطق السلطة الفلسطينية ضمن اتفاق نهائي مستقبلي، وجاءت عدم الممانعة هذه في الوقت الذي كان حزب العمل ومن معه من أحزاب السلطة يشكلون مركز الثقل في حكومات الاحتلال ولو على سبيل التنظير أو العلاقات الدولية أو مجاراة الأحداث السياسية التي تلت التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، ولكن بعد استحواذ حزب الليكود برئاسة نتنياهو ومن معه من أحزاب اليمين شديدي التطرف على مقاليد الحكم في دولة الاحتلال، دخل في اعتبار الجانب الإسرائيلي أن عودة اللاجئين الفلسطينيين يعني بالضرورة إنهاء حلم الدولة القومية اليهودية التي تتمتع بالأغلبية اليهودية[3].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي 98، 2017.

[2] ابو عامر، عدنان: **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**، تجمع العودة الفلسطيني، دمشق، 2007، ص177.

[3] ابو ستة، سليمان: اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، الموقع الالكتروني للجزيرة. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/44c30c98-76c4-443f-a158-18a615f0a214

2.5.7 المستوطنات

1. فلسطينيا

تعد المستوطنات احد أهم أسباب توقف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لذلك فالفلسطينيون بكافة أطيافهم وتوجهاتهم ومشاربهم الفكرية والسياسية يرفضون القبول بالاستيطان، بغض النظر عن مسمياته التي تطلقها حكومات الاحتلال الإسرائيلي وتقسمها إلى قسمين شرعية وغير شرعية، وهم يشترطون (أي الفلسطينيون) إيقاف البناء الاستيطاني كمرحلة أولى تنتهي بتفكيك هذه المستوطنات وإزالتها لتحقيق حل نهائي يرضي طرفي الصراع، وقد اشترطت السلطة الفلسطينية إيقاف البناء في المستوطنات من اجل العودة إلى طاولة المفاوضات، ورغم الضغوطات الدولية على السلطة الفلسطينية من اجل الجلوس على الطاولة والتفاوض حول القضايا العالقة، إلا أن السلطة الفلسطينية ترفض لغاية الآن هذه الضغوط، متسلحة بموقف الشعب الفلسطيني أولا والرافض لأي مساومة حول هذا الموضوع، وأما ثانيا فقد تسلح الجانب الفلسطيني بالقانون الدولي الذي أُقر في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والذي اعتبر الاستيطان في مناطق الضفة الغربية أمرا غير شرعي حتى وأن أصبح واقعا على الأرض، وهذا ما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 446 الذي اعتبر اتفاقية جنيف الرابعة هي المرجعية القانونية التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وهو ما أكدته لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش التي اعتبرت الاستيطان مخالفاً للقانون الدولي وبالذات منذ عام 1978[1]، ورغم القبول المشروط للسلطة الفلسطينية عبر ما مضى من جولات المفاوضات لما سمي بتبادل أراضي محدود لتجاوز عقبة الكتل الاستيطانية الضخمة التي تشكل عائقاً أمام الحل النهائي كمستوطنة ارئيل المقامة على أراضي محافظة سلفيت ومعاليه ادوميم القريبة من القدس، إلا أن جُل جماهير الشعب الفلسطيني ممثلا بفصائله ومثقفيه والمختصين منهم يرفضون فكرة التبادل من الأساس.

[1] **المستوطنات**، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 2001.

لطالما كانت المستوطنات خنجرا في خاصرة الشعب الفلسطيني وأحلامه التـــي يســـعى لتحقيقها على أرضه وترابه الوطني، لما تشكله من تهديد ديموغرافي على الفلسطينيين يضـــاف إلى التهديد الجغرافي الكبير والتهديد البيئي وسلب للموارد الطبيعية كالمياه الجوفية الضـــرورية للسكان الفلسطينيين فيها، على اعتبار أن الضفة الغربية بالذات هي الجزء الأكبر مـــن مســـاحة الدولة الفلسطينية المفترضة والتي يجب أن تتمتع بالأغلبية الديموغرافية المطلقـــة للفلســـطينيين فيها، ولا تزال هذه المستوطنات تتوسع وتنمو على حســـاب الأراضـــي الفلســـطينية والحيـــز الجغرافي الذي يحد من التوسع الطبيعي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهو ما يجعل الفلسطينيين محاصرين في معازل محاطة بعدد هائل من المستوطنات والطـــرق الالتفافية التي تخدم المستوطنين والمستوطنات والدواعي الأمنية لها[1].

2. إسرائيليا

يعتبر الجانب الإسرائيلي الاستيطان عصب المشروع الصهيوني الإسرائيلي منذ ما قبل قيام دولة الاحتلال، ويصر على مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية لصـــالح البنـــاء فـــي المستوطنات بحجة استيعاب الزيادة الطبيعية للسكان في دولة الاحتلال، أي بمعنى آخـــر قلـــب الميزان الديموغرافي ذو الأغلبية الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشـــرقية ليصـــبح مـــع مرور السنوات لصالح المستوطنين، لذلك تُخصص مليارات الشواقل من الميزانيـــات الســـنوية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهي تعتبر احد أهم مضامير التنافس الانتخابي بين الأحـــزاب في داخل الكيان الإسرائيلي، ومؤخرا تم إقرار قانون القومية العنصري داخل دولـــة الاحـــتلال الإسرائيلي، ويقضي هذا القانون من ضمن جملة أمور أخرى يرمي إليها، اعتبار الاستيطان في أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس مشروعا ويجب دعمه بشكل رسمي وأن لا يقتصر علـــى الجمعيات الاستيطانية، ولذا أصبحت الحكومة الإسرائيلية الحالية بزعامة نتنياهو تتحدث بشـــكل علني عن ضرورة دعم الاستيطان وتطويره وتوسيعه ومأسسته[2].

---

[1] العيلة، رياض: ***الابعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية***، **مجلة جامعة الازهر**، غزة، مجلد 12، عدد1، 2010، ص17.

[2] ارناؤوط، عبد الـــرؤوف: ترجمـــة نـــص قـــانون القوميـــة اليهـــودي، الموقـــع الالكترونـــي الأناضـــول، 2018. https://www.aa.com.tr/ar

المشروع الاستيطاني الصهيوني في أرض فلسطين قائم على التصورات والأساطير الدينية التلمودية التي تعتبر بأن اليهود هم شعب الله المختار لذلك عليهم العيش في حيز نقي خالي من الأجناس الأخرى إلا ما اقتضته ضرورات الحياة، ولذلك اتخذوا من الاستيطان الاستعماري النقي(pure settlement colony) نموذجا لمشروعهم الاستيطاني الكولونيالي[1]، بمعنى أن اليهود ذوي الاثنية الواحدة هم وحدهم من يحق لهم العيش في هذه التجمعات السكنية، وهذا يتطلب التخلص من السكان الأصليين للمكان إما بالطرد أو الإبادة، وفي أحسن الأحوال محاصرتهم في معازل منفصلة عن بعضها ومعاملتهم وظيفيا وفق مصلحة المشروع الاستيطاني الكولنيالي الاحلالي[2].

ولطالما اعتبرت دولة الاحتلال القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية والخاصة بموضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة معادية لها، والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 لعام 2016، والذي اعتبر الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي ويتعارض مع القانون الدولي ويجب وقفه وإزالة الآثار المترتبة عليه، والمفارقة في هذا القرار أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لم تستخدم الفيتو ضد هذا القرار الذي يدين حليفتها إسرائيل بشكل واضح.

ورغم ذلك تحدت دولة الاحتلال الإسرائيلي القرارات الأممية وزادت من وتيرة الاستيطان مستهدفة من خلاله أرضاء كتلة المستوطنين الديموغرافية والمتصاعدة على المستوى الديموغرافي والتمثيل السياسي والتأثير المجتمعي داخل الدولة، وتسارعت خطوات شرعنه الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، حتى فيما يتعلق بتلك البؤر الاستيطانية التي كانت تعتبر إسرائيليا غير شرعية، وذلك من خلال مصادقة الكنيست الإسرائيلي أواخر العام الماضي 2018 على قانون التسوية وشرعنة تلك البؤر الاستيطانية، وهو

[1] رام، اوري وآخرون: "**ذاكرة، دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل**"، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002، ص149.

[2] سخنيني، عصام: "**الجريمة المقدّسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 28.

ما يعني فعليا مصادرة المزيد من أراضي الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية إلـــى الســـيادة الإسرائيلية، وهذا من شأنه إنهاء أي إمكانية لإرساء أي حل نهائي بين الطرفين[1].

وفي ظل انحسار تأثير اليسار الإسرائيلي وقياداته التاريخية في القرار الإسرائيلي بكافة مستوياته، فإن الفرصة سانحة لليمين المتطرف المتفرد بالحكم بكل أحزابه ومسمياته للإحـــلال الديموغرافي اليهودي مكان السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يعني اشتداد وامتداد الصراع بدلا من حله نهائيا.

3.5.5 القدس

القدس اليوم في عين العاصفة الديموغرافية، ذلك لأن معظم العمل والسياسات والتغيير الديموغرافي الذي تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي يتركز فـــي مدينـــة القـــدس وضـــواحيها، وبالذات عمليات البناء الاستيطاني اللامنتهي والازدياد الكبير في تعـــداد المســـتوطنين الـــذين يسكنون القدس وبالذات داخل أسوار البلدة القديمة وكذلك خارجها وما يلفها من مستوطنات على جهاتها الأربع.

1. إسرائيليا

الجانب الإسرائيلي يعتبر القدس بشقيها الشرقي والغربي وما حولها عاصـــمة لـــدولتهم المحتلة، وهي ترفض بكل الوسائل والطرق الحديث عن مساومة من أي نوع بهذا الخصـــوص وهذا ما أثبتته سنوات المفاوضات الطويلة للحكومات المتعاقبة على دولة الاحتلال سواء كانـــت برئاسة الليكود أو العمل، وهي أيضا لا تدخر جهدا في التضييق علـــى الســـكان الفلســـطينيين المقدسيين في داخل القدس وضواحيها، في سبيل إحكام السيطرة على المدينة المقدسة.

القدس في الفكر الصهيوني المتجدد لها الأولوية في المشـــروع الصـــهيوني، والنظـــرة الدينية لهذه المدينة المقدسة تكاد تطغى لديهم على ما سواها من نظرات ووجهات نظر أخـــرى،

---

[1] **قانون التسوية يمهد لضمِّ المستوطنات لإسرائيل**، عرب 48، 6 ديسمبر/كانون الأول2016.

فالهيكل المزعوم جُل اهتمامهم يوما بعد يوم، ولأجل البحث عن هذا الهيكـل أُقيمـت مشـاريع الأنفاق تحت البلدة العربية القديمة وبالذات أسفل المسجد القبلي ومسجد قبة الصخرة، وفي القدس تتركز المشاريع الدينية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولذلك فإن دولة الاحتلال تعمل ليل نهار لإبراز الطابع الديموغرافي اليهودي فيها من خلال جملة الإجراءات التي تقـوم بها لصالح المستوطنين وضد الفلسطينيين في أن واحد[1].

فالاحتلال الإسرائيلي سعى جاهدا إلى تهويد المدينة المقدسة بما يتناسب ويـتلاءم مـع روايته التلمودية عن القدس وأحقية اليهود بها، فهم يعتبرون بأن القدس بشقيها الغربي والشرقي وما تم الاستيلاء عليه من الضواحي القريبة منها كلٌ لا يتجزأ، ومن خلال العقلية الصـهيونية المسيطرة على قادة الكيان الإسرائيلي يعتبرون السـيطرة السياسـية علـى المدينـة المقدسـة وضواحيها يجب أن يترافق معه سيطرة ديموغرافية.

أضف إلى ذلك ما عمل الاحتلال على تحقيقه منذ الاحتلال عام 1967 للقدس الشرقية، بسيطرته على بوابات الأماكن المقدسة وفتحها وإغلاقها وفق اعتباراته الدينية والسياسية والأمنية التي يقررها هو[2]، فتارة يعمل على العبث بجغرافيا المكان من خلال الهدم والبناء، والحفر أسفل أساسات المسجد الأقصى لإحداث التصدعات والانهيارات المستقبلية للتراث الإسلامي العربـي في المدينة المقدسة تمهيدا لبناء هيكل سليمان، وتارة يعبث بديموغرافيا المكان من خلال زيـادة عدد المستوطنين داخل أسوار البلدة القديمة وفي ضواحيها أيضا، ومدهم بكافة مستلزمات الحياة التي تجعلهم يتفوقون على سكان المدينة الفلسطينيين مسلمين كانوا أم مسيحيين، والتضييق على كل ما هو غير يهودي فيها، من خلال تزايد وتيرة الإجراءات التعسفية وعلى رأسها منع البناء وسحب الهويات وزيادة الضرائب حتى على الكنائس كما حصل مؤخرا فـي كنيسـة القيامـة، وإغلاق أبواب وساحات المسجد الأقصى المتكرر، ومنع المسلمين من الدخول والخـروج إليـه

---

[1] الهزايمة، محمد: **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الحامد، عمان ، 2010، ص76.

[2] *Issues: Israel-Palestinians,* Study No. 7(Tel-Aviv:tel Aviv University, The Jaffee Center for Strategic Studies, 1995.

بحرية، وتغير الأسماء العربية فيها إلى الأسماء العبرية، وتسهيل حكومة الاحتلال الإسرائيلي اقتحامات الجماعات اليهودية المتطرفة للأقصى وبوتيرة متزايدة وبأعداد متزايدة أيضا[1].

ولا تمانع دولة الاحتلال ولو ظاهريا إبقاء إدارة الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين بأيدي رجال الدين من كلا الديانتين، وذلك من خلال المملكة الأردنية الهاشمية ضمن اتفاق الهدنة الموقع بين الجانبين عام 1949، لإضفاء نوع من التجميل لصورة الاحتلال الذي يريد الظهور أمام العالم بصورة من يحترم الخصوصية الدينية لغير اليهود، وعلى النقيض من ذلك يسعى جاهدا لمنع ترسيخ أمر واقع ذو طابع إسلامي داخل تلك الأماكن المقدسة على غرار ما يحدث في هذه الأيام من إجراءات أمنية وعسكرية وقضائية تحول دون تحويل مصلى باب الرحمة إلى مكان للعبادة للمسلمين وإبقاؤه مغلقا أو في أحسن الأحوال تحويله إلى مكاتب إدارية للعاملين في المسجد الأقصى[2].

وتستفيد دولة الاحتلال استفادة كبرى من الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة رونالد ترامي، الذي يعتبر المحافظة على امن وتفوق دولة الاحتلال الإسرائيلي في كافة المجالات الأولوية ثابتة لدى إدارته، وقد تجلت هذه الأولوية في نقله لسفارة بلاده إلى القدس ضاربا بعرض الحائط الوضع القانوني الدولي للمدينة، وقد عُدَّ هذا الإجراء بمثابة طعنة في خاصرة مسيرة السلام والاتفاقيات الموقعة بين أطراف العلاقة، ذلك أن أمريكا تعتبر راعية لهذه الاتفاقيات وهي بنقلها لسفارتها إلى مدينة القدس تعترف بحق اليهود بالمدينة المقدسة دون غيرهم، وفي هذا انحياز فاضح للجانب الإسرائيلي وتجاوز واستباق لمفاوضات الحل النهائي على اعتبار أن القدس هي من أهم القضايا التي أُجلت للتفاوض بشأنها، وهو ما يعني بالضرورة القفز عن هذا الثابت الأصيل لدى الفلسطينيين الذين ينادون بالقدس الشرقية عاصمة أبدية لدولتهم.

---

[1] ابو عامر، عدنان: **سياسة الكيان الصهيوني تجاه مدينة القدس**، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2009، ص 22/21.

[2] درزي، براءة: **تقرير: مصلى باب الرحمة التطورات والمآلات**، مؤسسة القدس الدولية، 2019. http://www.alquds-online.org/items/1157

2. فلسطينيا

هناك إجماع فلسطيني على رفض أي حلول سلمية تتجاوز الحق الفلسطيني في المدينة المقدسة وضواحيها، ويعتمد الجانب الفلسطيني في هذا على الرفض الشعبي والرسمي الفلسطيني الذي يعتبر القدس الشرقية عاصمة فلسطين الأبدية، ويعتمد أيضا على قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر احتلال القدس الشرقية ضمن المناطق العربية التي جاء بها قرار التقسيم غير شرعي، وهي ترفض وتدين سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على القدس، وهي تستند أيضا إلى المبادرة العربية التي أعلنت في القمة العربية لعام 2002 في لبنان، ومن هنا فإن الموقف الفلسطيني يرفض التساوق مع الاحتلال في الرضوخ لسياسة الأمر الواقع في القدس وهذا ما يؤدي إلى إبقاء المسار التفاوضي على حالة الجمود القائمة منذ سنوات.

فمن الناحية النظرية وما يدور في المحافل الخارجية الدولية والعربية والداخلية الفلسطينية من مؤتمرات ولقاءات تؤكد على حق الفلسطينيين بالشطر الشرقي من مدينة القدس وما تحتويه من أماكن مقدسة ومعالم تاريخية، إلا أن هذه المبادرات والمطالبات لا تترافق معها الأفعال العملية على الأرض، فإذا ما استثنينا السكان الفلسطينيين المقيمين في مدينة القدس وضواحيها والذين يقومون بما استطاعوا إليه سبيلا للدفاع عن مدينتهم ومساجدهم وكنائسهم وتراثهم العربي فيها، ويخوضون معارك متلاحقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وآلته القمعية في المدينة، وبرغم عدم موازاة هذا الفعل العربي المقدسي مع حجم الهجمة الشرسة الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس، إلا أنهم يبقون في طليعة المدافعين عن مدينتهم، ويرفضون بكل إصرار التنازل عن حقهم التاريخي فيها ضمن أي تسوية تنتقص من هذا الحق.

على المستوى الفلسطيني الرسمي والشعبي خارج مدينة القدس، فالثابت الأول لديهم عدم الاعتراف بالإجراءات والتغييرات الديموغرافية والجغرافية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المدينة المقدسة، ويعتبرون القدس عاصمة دولتهم الأبدية ولا يمكن التنازل عنها مهما كلف ذلك من ثمن، إلا أنهم اصطدموا بالواقع المرير الذي آلت إليه الأوضاع في مدينة القدس بعد مرور أكثر من 25 عام على توقيع اتفاقية أوسلو الذي أجل موضوع التفاوض على

القدس، ووجدوا أنفسهم أمام تغييرات كبيره على مستوى الديموغرافيا والجغرافيا جعلت حياتهم تزداد سوءا وظلما، فقد أدرك الفلسطينيون بأن الاحتلال سلخ الأرض يقترب من سلخ القدس وضواحيها عن محيطها العربي من خلال سلسلة المشاريع الاستيطانية التي أحاطها بها من كل جوانبها، وتغلق إغلاقا محكما يصعب الوصول إليها دون إجراءات أمنية مشددة، ناهيك عن تقطيع أوصال المدينة نفسها عبر إقامة البؤر الاستيطاني بينها، وأيقن الفلسطينيون أن ديموغرافيتهم محاصرة بشكل محكم في ظل سياسات منع التوسع العمراني أو حتى ترميم ما هو قائم أصلا من أبنية قديمة، في مقابل زيادة الاستيطان حتى داخل الإحياء المركزية للفلسطينيين في القدس ما جعل أعداد المستوطنين تزداد إلى ثلاثة إضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو، وقد يرقى ذلك إلى التطهير العرقي في المدينة التي يتضاعف أعداد اليهود فيها على حساب سكانها الأصليين من الفلسطينيين، الذين لا يجدون الوحدات السكنية الكافية التي تستوعب النمو الطبيعي لهم، وما يتعرضون له من هدم لمنازلهم تحت حجة عدم الترخيص، أو سحب لهوياتهم التي تخولهم الإقامة بالقدس تحت حجة عدم دفع الضرائب وغيرها من حجج الاحتلال الواهية[1].

على مستوى المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس تم إغلاق بيت الشرق الذي كان يعد مقرا لمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل مرحلة أوسلو، ومن ثم تلا ذلك إغلاقا كاملاً للمؤسسات الوطنية الفلسطينية داخل المدينة[2]، أما على مستوى السكان فقد وجد أكثر من 140 ألف فلسطيني مقدسي أنفسهم وراء جدار الفصل العنصري، ومن بقي داخله يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية غاية في السوء، مع غياب القيادة المقدسية القادرة على تجميع الجهود والوقوف بوجه ممارسات الاحتلال هناك[3].

وأمام ذلك الواقع لم تقم السلطة الفلسطينية بالجهود الرادعة للاحتلال التي تمنعه من الاستقرار بالقدس وسكانها ومؤسساتها الوطنية، ولم تضع خطة إستراتيجية محكمة لمواجهة

---

[1] 24 عام على اتفاق أوسلو.. القدس وخنجر التهويد. https://www.aljazeera.net/news/alquds/2017

[2] أبو زياد، زياد: مقال: 25 عاما من أوسلو.. ماذا ابقت من القدس، الجزيرة. https://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/9/13/25/2018

[3] المرجع السابق.

السيطرة الإسرائيلية الممتدة عليها، وعندما قبلت منظمة التحرير بالتوقيع على اتفاقيــة أوســلو ودخول المدن والمناطق الفلسطينية على مراحل وأرجأت مسالة القدس إلى مفاوضــات الحــل النهائي، كانت وكأنها قد وقعت في الفخ الإسرائيلي، بحيث يتم الهاء الفلسطينيين بالسيطرة على الإطراف ومراكز المدن الأخرى، ويترك قلب القضــية الفلســطينية وعنوانهــا الأبــرز نهبــاً لمخططات الصهيونية والجماعات الاستيطانية[1].

إذن فالحالة التي تعيشها الديموغرافيا المقدسية وما يتبعها مــن تقســيمات واســتحواذ جغرافي للجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني، تجعل الأمور في غاية الصعوبة عند الحديث عن حل نهائي بين الجانبين، وهذا ما يجعلنا نستشرف المســتقبل القريــب والمتوســط والبعيد الذي ينبئنا في ضوء ما عرضنا سابقا عن حالة القدس، بأن المعركة الديموغرافية التــي افتعلها الاحتلال الإسرائيلي تتمركز في القدس ما يجعلها تؤثر تأثيرا سلبيا علــى آفــاق الحــل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

4.5.7 الدولة الفلسطينية والحدود والمياه

1. فلسطينيا

لطالما كان مشروع إقامة دولة فلسطينية تكون القــدس عاصــمة لهــا حلمــا يــراود الفلسطينيون في كافة أماكن تواجده داخل الأرض المحتلة أو خارجها، ولهذا كانت الغاية العظمى من توقيع اتفاقيات السلام عام 1993 – على الأقل فلسطينيا – الوصول إلى حل يرضي جميــع الإطراف بترسيخ مبدأ حل الدولتين القائم على الاحترام المتبادل والعيش جنبا إلى جنب بســلام وتعاون متبادل لما فيه مصلحة شعوب المنطقة بشكل عام والشعبين الفلســطيني والإســرائيلي بشكل خاص، إلا أن السياسات التي اتبعتها حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة قوضت هــذا الأمل وجعلت من الاتفاقيات السلمية الموقعة برعاية أمريكية ودولية ليست ذات أهميــة، فحلــم الدولة الفلسطينية لم يعد قائما على الأرض وهو حلم من شبه المستحيل تحقيقــه علــى الأرض

---

[1] سعيد، ادوارد: **غزة اريحا– سلام أمريكي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص68.

بسبب السرطان الاستيطاني التوسعي والمستمر إلى يومنا هذا، وما يرافقه من تزايد أعداد المستوطنين في القدس المحتلة والضفة الغربية طولا وعرضا، على حساب أراضي الدولة الفلسطينية المفترضة وعلى حساب سكان تلك الدولة من الفلسطينيين.

الدولة التي يريدها الفلسطينيون هي دولة ذات سيادة ومستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس، وذات تواصل جغرافي وديموغرافي ينعم سكانها الفلسطينيون بكافة طوائفهم بالأمن وحرية الحركة والتنقل من وإلى فلسطين، ويكون لها اقتصاد مستقل وعملة فلسطينية تمكنه من الاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلي وعملته التي تتحكم بدورة العمل التجاري والاقتصادي الفلسطيني، ويكون فيها النمو والتوسع الديموغرافي الفلسطيني بحرية تامة وفق مقتضيات التوسع الحضري السائد في كل دول العالم وما يتطلبه من أنشاء الحواضر والمدن والمشاريع الصناعية التي تصب في بناء الدولة الفلسطينية وتعزيز قدرتها على الحياة والاستمرار والبقاء، مع كافة ما تتطلبه تلك الدولة من أنظمة أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وغيرها من الأنظمة التي تضبط الكيان الفلسطيني داخليا وتحميه من المخاطر الخارجية.

أما فيما يتعلق بحدود تلك الدولة فالمنطق الدولي والواقع السياسي والجغرافي على الأرض والذي يتمسك به الجانب الفلسطيني يقرر بأن حدود دولة فلسطين هي تلك الحدود التي كانت عشية احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، وهذا ما أكد عليه قرار رقم (242) الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1967 والقاضي بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلها في ذلك العام بما فيها القدس الشرقية، وأن تكون الحدود البحرية لدولة فلسطين ذات إدارة فلسطينية خالصة ولها السيطرة المطلقة على تلك الحدود البحرية وفق الاتفاقات والقوانين الدولية السارية عالميا[1].

---

[1] دائرة شؤون المفاوضات، موقع وزارة الخارجية الفلسطينية الالكتروني، http://www.mofa.pna.ps/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF

أما ما يتعلق بقضية المياه فهي مشكلة بحد ذاتها بالنسبة للفلسطينيين ذلك لأنها تخضع لعمليات السلب والنهب من الجانب الإسرائيلي وبشكل ممنهج، وبرغم اعتراف الجانب الإسرائيلي عند التوقيع على بنود اتفاقية أوسلو وملاحقها المتعلقة بالمياه وللمرة الأولى بحقوق الفلسطينيين في المياه واحتياجاته اليومية لها والتي جاءت في الملحق 2 من المادة 40 في اتفاقيات المياه الموقعة بين الجانبين في القاهرة ضمن ما عرف باتفاق غزة أريحا عام 1994، وكذلك برغم موافقة الجانب الفلسطيني على أن تقوم شركة ميكروت الإسرائيلية بأعمال ضخ المياه وصيانة وتمديد الشبكات للمستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بما تم التوقيع عليه حتى الآن، ولذلك يعيش المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حالة من شح المياه اللازمة للشرب وري المزروعات والمشاريع الاقتصادية[1]، نظرا لاستحواذ الجانب الإسرائيلي على أكثر من 85% من المياه المستخرجة من الأحواض المائية الموجودة في الضفة الغربية، وهذا ما يجعل المستوطن الإسرائيلي يحصل على سبع أضعاف ما يحصل علية المواطن الفلسطيني من المياه[2].

هذه المعطيات التي سبق ذكرها والمتعلقة بقضايا الدولة والحدود والمياه تهدد الوجود الديموغرافي الفلسطيني تهديدا مباشراً، لأنها تعني له البيت الحاضن ممثلا بالدولة ذو الإطار المكاني الواضح المعالم والأبعاد ممثلا بالحدود والذي يترافق مع شريان الحياة اللازم للبقاء واستمرار العيش ممثلا بالمياه، وإذا ما فقدت هذه العناصر الرئيسية والضرورية التي تعبر عن الذات والبقاء للشعب الفلسطيني فإن الأمور مرشحة للذهاب إلى تأزم المستقبل الذي يربط الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، أي بمعنى آخر التأثير السلبي على آفاق الحل النهائي للصراع.

2. إسرائيليا

بعد مرور كل هذه الفترة الزمنية، وبعد تمكن الجانب الإسرائيلي من مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية وسيطرتهم على أهم الأماكن الجغرافية ومصادر المياه والمعابر

---

[1] المياه في المفاوضات النهائية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية(وفا)، دائرة شؤون المفاوضات، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2237

[2] **قطرة حياة**، نشرة فصلية تصدر عن سلطة المياه الفلسطينية، العدد الالأرضل، 2018، ص16.

والطرقات لصالح المستوطنين، الذين تتزايد أعدادهم يوميا في الضفة الغربية وتحكّمهم بالاقتصاد الفلسطيني والمنافذ التجارية والإنسانية، أصبحت الحكومة الإسرائيلية بزعامة (نتنياهو) ومعظم الأحزاب اليمينية المتشددة تدعو إلى إيجاد حلول بعيدا عن اتفاقيات أوسلو، متنكرة لما تم التوقيع عليه برعاية دولية، وبدأت تطفو على السطح دعوات لتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس على غرار الهجرة الأولى والثانية، أو إعادة احتلال الضفة من جديد والعودة إلى عهد الإدارة المدنية الإسرائيلية وضمها إلى دولة الاحتلال أو إبقاء الوضع على ما هو عليه الآن من ثبات إداري لمناطق الضفة الغربية المصنفة (أ) وإدارة شؤون الفلسطينيين من قبل السلطة الفلسطينية، أي أشبه بما يسمى بالحكم الذاتي داخل المناطق الكثيفة سكانيا.

وهذا ما يمكن وصفه بالتنكر الإسرائيلي لمبدأ حل الدولتين الذي كان أساسا لكل الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، مدعوما بموقف أمريكي لم يسبق له مثيل في ظل إدارة دونالد ترامب الحالية، والتي أصبحت جزءاً أساسيا في تأجيج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحتى العربي، وذلك من خلال نقل سفارة بلادها إلى مدينة القدس وهو الأمر الذي لطالما امتنعت عنه الإدارات الأمريكية السابقة، وقد يكون مقدمة لما يدور الحديث حوله داخل الكواليس الإسرائيلية من وزراء وأحزاب وحاخامات اليمين المتطرف حول إمكانية ضم الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني، والضغط على الإدارة الأمريكية للاعتراف بهذه الخطوة، أسوة بما حدث مؤخرا من اعتراف أمريكي بضم إسرائيل للجولان السوري العربي.

لقد أصبح من الواضح لكل المتابعين للشأن الفلسطيني وقضايا الصراع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بأن قادة الاحتلال يريدون اغتنام الفرصة المواتية والتي قد لا تتكرر من اجل القضاء نهائيا على احتمالية قيام دولة فلسطينية، فهم يريدون استغلال وجود دونالد ترامب في رئاسة أمريكا الذي يعطي للاحتلال بكل سخاء مواقف وإجراءات عملية تُثَبِّت مشروعهم الاستيطاني في الضفة الغربية وتدعم وجوده وسط المنطقة العربية، وهي أيضا تريد استغلال حالة الضعف والهوان العربي بشكل عام، والهرولة المحمومة لبعض قادة الدول العربية ومن لف لفهم من أدباء ومفكرين ومثقفين وسياسيين للتطبيع مع الكيان الصهيوني لمصالح بلدانهم الاقتصادية، متجاوزين بذلك حقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته على ترابه.

وبكل بساطة إذا استمرت الأمور على هذا المنوال من العمل الإسرائيلي الممنهج سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فهذا يعني بالضرورة ضرب مبدأ حل الدولتين في مقتل، والقضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشريف عاصمة لها وبحدود واضحة المعالم ذات منافذ بحرية وجوية وبرية آمنة وخالية من المستوطنات ولها السيطرة على المقدرات والثروات الطبيعية وذات قرار سياسي مستقل.

الخاتمة

من خلال وسائل وأساليب ممنهجة، وعلى مدى فترات زمنية طويلة قامت الصـــهيونية ومن بعدها دولة الاحتلال الاسرائيلي بتغيير واقع الديموغرافية في فلسطين التاريخية ليصب في صالح اليهود على حساب شعب فلسطين صاحب الارض الاصلي.

في فلسطين تتصارع كتلتان ديموغرافيتان ضخمتان على الأرض، وكلاهما يسعى جاهدا إلى تمكين نفسه، وفرض وجوده على أي اتفاقات سياسية تتعلق بالحل النهائي، فهنـــاك الكتلـــة الديموغرافية الإسرائيلية وبأطيافها المختلفة تسعى جاهدة وتسابق الزمن لفرض سياســـة الأمـــر الواقع من اجل جعل التغيير الديموغرافي يصب في مصلحتها، وهـــي بـــدورها تنقســـم إلـــى مجوعتين ديموغرافيتين برز تأثير أحداها بقوة بعد توقيع اتفاق أوسلو، فمجموعة المستوطنين في الضفة الغربية يرون بأنفسهم قوة بشرية وسياسية واقتصادية قائمة على الأرض الفلسطينية، وأن أي اتفاق يجب أن يضمن لهم بقائهم على الأرض وسيطرتهم عليهـــا،ونفوذهم آخـــذ بالزيـــادة والسيطرة على مناحي الحياة السياسية في دولة الاحتلال، وذلك يأتي على حساب الكتلة العمالية واليسارية صاحبة السبق في بناء أركان دولة الاحتلال، ونتيجة لهـــذا الوضـــع الـــديموغرافي الإسرائيلي، أصبحت المفردات السياسية الإسرائيلية والصهيونية تنادي بمفاهيم سياسية تحمـــل صبغة ديموغرافية صرفة مثل الضم، والتوسع العمراني، وتعزيز البنية التحتية للمســـتوطنات، وأصبح من الدارج في السياسية الإسرائيلية بأن يتم اخذ مصالح المستوطنين بعين الاعتبار فـــي القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها، وتحت هذه الاعتبـــارات يعتمـــد الاحـــتلال الإسرائيلي سياسة الأمر الواقع المستندة إلى التغيير الديموغرافي بالأساليب المختلفـــة، فأرضـــاً نفسه على مستقبل الحل النهائي والرؤية السياسية له.

عام 2009 اضطر نتنياهو بضغط من إدارة الرئيس الأميركي السابق بـــاراك أوبامـــا، القول أنه سيقبل بدولة فلسطينية بشروط، ولكن في ظل تعثر المفاوضات منذ عام 2014، غير نتنياهو نبرته وتعهد بعدم إزالة المستوطنات التي بنيت في الضفة الغربية المحتلة، وعلى هـــذا الأساس يصور نتنياهو وأتباعه اليمينيون أنفسهم أنهم يشكلون حـــائلاً دون أي مبـــادرة لتســـليم

أراضٍ للفلسطينيين، حتى أنهم يُسَخّرون هذه المعتقدات والمسلمات بالنسبة لهـم فـي دعـايتهم الانتخابية لاكتساب اكبر عدد من الأصوات في صفوف المستوطنين والمتطرفين اليهود، فقد قال مؤخرا في احد مهرجاناتهم الانتخابية "أن أي دولة فلسطينية ستعرض وجودنا للخطر، هذا مـا يعتزم غانتس ولبيد فعله، أنهم يتكتمون على ذلك ويخفونه"[1].

وفي المقابل هناك الكتلة الديموغرافية الفلسطينية والتي تتوزع في ثلاثة كتل ديموغرافية كبيرة، فهناك فلسطيني عام 1948، الذين يعانون التمييز العنصر وغيـاب التمثيـل السياسـي الحقيقي، وهي كتلة ديموغرافية ترى بأن الخطوط الرئيسية للحل النهـائي لـم تتطـرق إلـى مصالحهم ومستقبلهم، بل على العكس من ذلك أصبحت تفقد تمثيلها السياسي والاقتصادي، وهي تضع اللوم في واقعها الديموغرافي على اتفاقيات السلام ومن وقعها.

كما أن هناك كتلة ديموغرافية فلسطينية ضخمة تتمثل في اللاجئين الفلسـطينيين وهـي كتلة ديموغرافية تعد العقبة الأساسية في طريق الحل النهائي بين طرفي الصراع القـائم علـى أرض فلسطين، وهي أيضا لا تملك تواصلاً ديموغرافياً فيما بينها، وإنما عبارة عـن تكـتلات ديموغرافية ذات كثافة سكانية عالية جدا في موزعة على دور الجوار العربي وباقي دول العالم، وهي ترى بأن قضايا الحل النهائي تسير باتجاه تجاوز حقها بالعودة إلى فلسـطين، والتضـحية بهويتها من خلال مفردات سياسية تحمل طابعاً سياسـياً مثـل التـوطين، أو اقتصـادية مثـل التعويض.

أما الشريحة الثالثة المشكّلة لخريطة الـديموغرافيا الفلسـطينية، والتـي تتمثـل فـي الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، فهي ترزح تحـت تقسـيم ديموغرافي حديث تعبر عنه المناطق المسماة حسب تقسيمات أوسلو(ا، ب، ج)، بحيث تختلـف درجة الحرية لهذه الكتلة باختلاف تقسيمها، فمثلا مناطق أ تحظى بـأكبر قـدر مـن التمكـين الديموغرافي ولكن على حساب الكثافة السكانية، فبازدياد الكثافة السكانية في هذه المناطق تزداد فيها صعوبة وفسحة العيش وتصبح المدن الفلسطينية مكتظة وكذلك القرى الفلسطينية، أما مناطق

[1] https://middle-east-online.com

(ب وج) فهي مناطق تُفرض فها سياسات احتلالية تحد من التوسع الديموغرافي علـــى حســـاب الفلسطينيين ولحساب المستوطنات وهي المناطق الأكثر تهديدا تحت مفاهيم الضم الذي تنادي به القوى السياسية الإسرائيلية الحاكمة.

وأخيرا فإننا ومن خلال هذه الدراسة نرى بأن إسرائيل وبأطيافها الديموغرافية المختلفة باستثناء فلسطيني 1948 قد استطاعت بأن تسير وفق نهج واضح يتميز بالاستمرارية نحو قضم الأرض الفلسطينية والتضييق على الكتلة الديموغرافية الفلسطينية بشكل مستمر، أمـــا الجانـــب الفلسطيني فهو يسير وفق منهجية غير واضحة، وغير محددة المعالم من الناحية الديموغرافيـــة وتفتقر إلى الفعل المضاد لسياسات دولة الاحتلال، وتكتفـــي الجهـــات الرســـمية فـــي الســـلطة الفلسطينية بالتأكيد على حق الشعب الفلسطيني ضمن ما نصت عليها قرارات الأمـــم المتحـــدة واتفاقيات أوسلو، دون أن يترافق ذلك مع العمل على أرض الواقع من اجل زيادة التوسع فـــي المناطق والمفترض بأنها ذات هوية واصل فلسطيني، فالمدن الفلسطينية تتوسع بشكل عمـــودي وليس بشكل أفقي، وكذلك القرى التي أصبحت محصورة بين التكتلات الاستيطانية المنتشرة على طول الأراضي الفلسطينية، كما أن مقومات التوسع العمراني الفلسطيني أصبحت تضيق وتصبح شبه مستحيلة في بعض المناطق مثل المدن التي حاصرها جدار الفصل العنصري كما هو حال مدينة قلقيلية والتي أصبحت بها أسعار الأراضي مرتفعة جدا، وكذلك الحال في مدينـــة نـــابلس وغيرهما من مدن الضفة الغربية.

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال هذه الدراسة فإن الباحث خلص إلى النتائج التالية:

1. لعبت التغيرات الديموغرافية دورا محوريا في ترجيح كفة التغيير الديموغرافي لصالح مجموعة على حساب أخرى، وقد تم تفسير هذا التغير من الناحية الصهيونية على أنه عودة لأرض الآباء والأجداد التي هُجروا منها منذ القدم، ولذلك ادعى الصهاينة بأن أرض فلسطين يجب أن تكون أرضا خالصة لليهود، فقاموا بعمليات الاستيطان فيها منذ ما قبل سقوط الدولة العثمانية، واستمروا بذلك بخطط راسخة إلى ما بعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبالمقابل عملوا على تهجير الفلسطينيين منها عبر وسائل واليات مختلفة إلى أن أصبحت كفة الميزان الديموغرافي في ذلك الحين تميل بشكل واضح لصالح اليهود على أرض فلسطين التاريخية.

2. تتصارع في فلسطين كتلتان ديموغرافيتان ضخمتان على الأرض، وكلاهما يسعى جاهدا إلى تمكين نفسه، وفرض وجوده على أي اتفاقات سياسية تتعلق بالحل النهائي، فهناك الكتلة الديموغرافية الإسرائيلية وبأطيافها المختلفة التي تسعى جاهدة وتسابق الزمن لفرض سياسة الأمر الواقع، من اجل جعل التغيير الديموغرافي الذي أوجدته عبر استقدام اللاجئين اليهود من أقطار العالم إلى فلسطين، لتكريس التفوق الديموغرافي اليهودي فيها، ولتأكيد وجهة النظر القائلة بأن الفلسطينيين أقلية في هذه الأرض ولهم متسع في البلدان العربية المجاورة.

3. لم يعد الاستيطان في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاق أوسلو محصورا على الجمعيات الاستيطانية ذات المجهودات الخاصة، وإنما أصبح يحظى برعاية حكومية رسمية، وترصد له الميزانيات الحكومية التي تمكنه من التمدد والسيطرة المتزايدة على أراضي الضفة الغربية، وتوضع الحوافز التي تشجع اليهود على الاستيطان هناك.

4. نتيجة الوضع الديموغرافي القائم أصبحت المفردات السياسية الإسرائيلية والصهيونية تنادي بمفاهيم سياسية تحمل صبغة ديموغرافية صرفة مثل الضم، والتوسع العمراني، وتعزيز البنية التحتية للمستوطنات، وأصبح من الدارج في السياسية الإسرائيلية بأن يتم اخذ مصالح المستوطنين في قرارات سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

5. الجانب الإسرائيلي يعتبر الصراع صراع وجود لا صراع حدود، وهو يعتبر أن بقاء الإنسان الفلسطيني على أرضه تهديدا وجوديا له لذلك فهو يعمل باستمرار لنفي الديموغرافيا الفلسطينية والتأثير عليها للهجرة وترك أرضها، ولذلك هو لا يعير أي اهتمام لما تم التفاهم عليه والتوقيع بشأنه في اتفاق أوسلو، وإنما استخدم المسيرة السلمية لتثبيت هذه القاعدة واكتساب الوقت اللازم لفرض هذه المعادلة من الصراع.

6. الاحتلال الإسرائيلي بممارساته على الأرض منذ العام 1948 وحتى العام 2019 تجاه الإنسان الفلسطيني وأرضه، لا يبحث عن حل سلمي أو تعايش جنبا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني، بل على العكس تماما هو يريد الاستحواذ على مساحات إضافية من الأرض في الضفة الغربية، منهيا بذلك وبشكل عملي الخيار القائم على حل الدولتين، وهو ما يعني بالضرورة القضاء على حلم الدولة الفلسطينية المستقلة.

7. يرى فلسطينيو الداخل المحتل عام 1948م، أنهم يعانون التمييز العنصري المباشر في ظل غياب التمثيل السياسي الحقيقي داخل دولة الاحتلال، وأن اتفاقيات السلام أهملت وجودهم ولم تحم بقاءهم في أرضهم وتركتهم نهباً لمؤسسات دولة الاحتلال الإسرائيلي.

8. الكتلة الديموغرافية الفلسطينية الضخمة للاجئين خارج فلسطين لا تملك تواصل ديموغرافي فيما بينها، وهي عبارة عن تكتلات ديموغرافية ذات كثافة سكانية عالية جدا في هذه الدولة أو تلك، وجل هؤلاء اللاجئين يرغبون في العودة إلى مسقط رأسهم التي هُجروا منها، وتراودهم الخشية من مفردات تحمل طابع سياسي مثل التوطين، أو اقتصادية مثل التعويض، وأن تصبح حقيقة على حساب حق العودة.

9. الفلسطينيون داخل مناطق السلطة الفلسطينية وهم سكان القرى والمدن الفلسطينية، يرزحون تحت تقسيم جغرافي ديموغرافي أفرزته اتفاقية أوسلو وهو ما بات يعرف بمناطق ا، ب، ج، ويعانون من المضايقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي أمامهم، وتتعرض أراضيهم للمصادرة المستمرة لصالح المتطلبات الأمنية أو العسكرية أو الاستيطانية الإسرائيلية.

10. يعاني الفلسطينيون في مدينة القدس وبالذات البلدة القديمة فيها من سياسات التضييق والتمييز العنصري ضدهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعمل على إرساء واقع يستحيل معه أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية على افتراض تحقق هذا الأمر، ويهدف أيضا من خلال ممارسته تلك إلى إفراغ مدينة القدس وضواحيها من سكانها الفلسطينيين شيئا فشيئا.

11. المناطق المصنفة (أ) تحظى بأكبر قدر من التمكين الديموغرافي ولكن على حساب الكثافة السكانية، حيث تزداد فيها صعوبة العيش وتصبح المدن الفلسطينية مكتظة وكذلك القرى الفلسطينية، أما مناطق (ب و ج) فهي مناطق تفرض بها سياسات تحد من التوسع الديموغرافي على حساب الفلسطينيين ولحساب المستوطنات وهي المناطق الأكثر تهديدا تحت مفهوم الضم الذي تنادي به القوى السياسية الإسرائيلية وبالذات أحزاب اليمين المتطرف.

12. الجانب الفلسطيني يسير وفق منهجية غير واضحة، وغير محددة المعالم من الناحية الديموغرافية عند التأكيد على حق الشعب الفلسطيني ضمن ما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة، فهو يطالب بوقف الاستيطان كشرط للعودة إلى طاولة المفاوضات، دون أن تكون هناك ردات فعل عملية ترغم الاحتلال على وقف الاستيطان.

13. أن مقومات التوسع العمراني الفلسطيني أصبحت تضيق وتصبح شبه مستحيلة في بعض المناطق كالمدن التي حاصرها جدار الفصل العنصري مثل قلقيلية والتي أصبحت بها

أسعار الأراضي مرتفعة جدا وكذلك مدينة نابلس وغيرهما من المدن، وهذا مـــا يشـــكل حافزا للباحثين عن الهجرة سواء كانت داخلية أم خارجية لدى الفلسطينيين وبالذات فئـــة الشباب منهم.

14. تشير آخر الإحصائيات والدراسات التي أعدتها مراكز ومؤسسات فلسطينية وإســـرائيلية على حد سواء بأن الميزان الديموغرافي اصبح يميل مؤخراً شيئا فشيئا لصالح الفلسطينيين داخل أرض فلسطين التاريخية، وذلك كنتيجة حتمية للتغير الطبيعي الـــديموغرافي فـــي المجتمع الفلسطيني، وهو ما يجعل الجانب الفلسطيني يمسك بسلاح قوي لا يمكن القضاء عليه أو المرور عنه، وهو ذريعة قوية لاستغلالها في المحافل الدولية للتأكيد علـــى حـــق الشعب الفلسطيني بأرضه وحقوقه الثابتة التي تؤهله لإقامة دولة مستقلة يكون هو صاحب الكلمة المستقلة بها.

15. الاحتلال الإسرائيلي استفاد كثيرا من حالة الركود في مسار التسوية، وأمعن في سياساته التوسعية لصالح مشروعه الاستيطاني الذي يعتبر شريان الحياة بالنسبة له، مستغلا حالـــة الضعف والوهن والاقتتال الداخلي الذي تعاني منه بعض الدول العربية.

16. رفض دولة الاحتلال الإسرائيلي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي هجروا منها وفق من نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، ودعوتها لحل مشكلتهم بعيدا عن ما عرف دوليا بحق العودة، ومناداتها بتوطينهم في أماكن وجودهم الحالية، مـــع تعويضـــهم عـــن ممتلكاتهم عبر اتفاق دولي.

17. إمعان الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على القدس الشرقية وتغييـــر الطـــابع العربـــي الإسلامي فيها عبر سياسات تعسفية ديموغرافية وجغرافية، وخنق المدينة المقدسة للحيلولة دون دخول الفلسطينيين إليها أو التواصل الجغرافي بينها وبين باقي مدن الضفة.

18. المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، هو مشروع استيطاني نقـــي يهـــدف إلـــى السيطرة على الأرض الفلسطينية بدوافع دينية خالصة من خلال القوة العسكرية الغاشمة،

لإخراج الفلسطينيين سكان الأرض الأصليين منها، أو محاصرتهم في معازل سكنية محاطة بإجراءات أمنية وعسكرية يسهل التحكم بها في أي وقت، وعند الضرورة لا مانع من التعامل معهم لاعتبارات وظيفية اقتصادية.

19. الدولة الفلسطينية التي يتوق الفلسطينيون إلى قيامها وتأسيسها كباقي الدول المعترف بها عالميا، أصبحت غير قابله للتحقق في ظل الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية على أرض الواقع، وهي لا تمتلك المقومات اللازمة لبناء الدول، ورغم ذلك تحاول السلطة الفلسطينية ممارسة دورها كدولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية، ومحاولة إدارة الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين.

20. ارتباط الاقتصاد الفلسطيني الضعيف ارتباطا وثيقا ولصيقا على قاعدة التبعية المطلقة بالاقتصاد الإسرائيلي الضخم، بحيث أن دولة الاحتلال بإمكانها التحكم إلى درجة كبيرة جدا بالاقتصاد الفلسطيني، من خلال التحكم بالأسعار للمواد الأساسية وبالذات الوقود والكهرباء والمواد الغذائية الرئيسية، وهذا ما منحته إياها اتفاقية باريس الاقتصادية التي أعطت الحق للجانب الإسرائيلي في التحكم بكل صادرات وواردات الجانب الفلسطيني، وجباية الضرائب عنها، وهو ما أصبح سيفا بيد الاحتلال ومسلطا على رقاب الفلسطينيين في أن واحد، لابتزاز المواقف الوطنية منهم.

21. ما قامت به إسرائيل من عمليات تغيير الواقع الديموغرافي عبر كل السنوات الماضية، وفي ظل رفض الجانب الفلسطيني بكل أطيافه لما آلت إليه الأمور ورفضهم للأمر الواقع الذي أحدثه الاحتلال الإسرائيلي جغرافيا وديموغرافيا، فإن الحل النهائي الذي قررته اتفاقية أوسلو عام 1993، سيكون بعيد المنال ودون جدوى ولا يمكن أن يتحقق.

التوصيات

بعد الدراسة المستفيضة حول الوضع الديموغرافي في فلسطيني والتركيبة السكانية للمجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، كيف كانت وكيف أصبحت وما هي المراحل التي مرت بها

عبر العقود الماضية من الصراع المستمر بين الجانبين لغاية هذه اللحظة، وماهية الوسائل التي استخدمت في تغيير الوقائع على الأرض لصالح الجانب الإسرائيلي، والأهداف الدافعة لهذا التغيير والنتائج التي ترتبت عليه، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

1. لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها من خلال وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية، ومعالجة آثار النكبة عام 1948 والنكسة عام 1967 التي تسبب بهما الاحتلال الإسرائيلي، من الناحية الديموغرافية بتشريد وتهجير اللاجئين الفلسطينيين من أرضهم، ومن الناحية الجغرافية حيث احتلت بالقوة العسكرية الغاشمة الأرض الفلسطينية دون وجه حق.

2. يجب على العالم العربي والإسلامي إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ووضعها على سلم أولوياتهم العملية، وتقديم الدعم اللازم سياسيا واقتصاديا، ودعم الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي في المحافل الدولية وتعزيز صموده على الأصعدة كافة، للحيلولة دون تغول الاحتلال الإسرائيلي والموقف الأمريكي الداعم له على الشعب الفلسطيني وقيادته في كافة أماكن تواجده.

3. القيادة الفلسطينية ممثلة بالسلطة الفلسطينية والفصائل المؤيدة لها عليها التحلل من اتفاق أوسلو ومعاملة الاحتلال الإسرائيلي بالمثل ضمن الإمكانيات المتاحة، نظرا لعدم التزامه بما تم التوقيع عليه في أوسلو، وللنتائج الكارثية التي حلت على الشعب الفلسطيني بسببه وجعل الثوابت الفلسطينية عرضة للتلاعب والتهميش من قبل الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية التي نقلت سفارتها إلى القدس معلنة اعترافها بها كعاصمة لدولة الاحتلال.

4. وضع البرامج والخطط من قبل السلطة الفلسطينية وفصائل العمل الوطني مجتمعة ودمج مؤسسات المجتمع المدني ذات القرار والهدف الوطني فيها، من اجل تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين على أراضيهم، والمحافظة على كل شبر منها، وبالذات المناطق

المهددة بالمصادرة والمحيطة بمدينة القدس الشريف وداخلها، والمناطق المحاذية للمستوطنات في الضفة الغربية وعلى طول مناطق التماس مع الخط الأخضر الفاصل مع الأرض المحتلة عام 1948.

5. المنظومة التربوية والتعليمية الفلسطينية يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة لتعزيز ثقافة الأرض هي الحياة بالنسبة لنا كشعب فلسطين، وهذا يتطلب تفعيل دور الأسرة والمدرسة والجامعة بما يعزز الانتماء والتكاتف البنيوي في المجتمع الفلسطيني للدفاع عن الوجود الديموغرافي الأصيل في أرض فلسطين، ومحاربة كل أشكال الانهزام والتشكيك التي تمهيد للتهجير الزاحف الغير منظور من فئات مجتمعية بعينها سواء كانت بدافع العمل أو البحث عن الأمان.

6. فضح ممارسات الاحتلال الرامية إلى العبث بالديموغرافيا الفلسطينية، وذلك بالتصدي المباشر لهذه الممارسات وانخراط كافة المستويات الرسمية والشعبية وتحت غطاء رسمي فلسطيني، وألا يقتصر الأمر على بعض الأشخاص رسميين كانوا أو من عامة الشعب، وتسخير الفضاء الإعلامي الواسع ليترافق ويتزامن معه.

7. الاستفادة من الشعور القومي والديني لدى شعوب الدول العربية والإسلامية تجاه فلسطين بوجه عام وتجاه القدس والأماكن المقدسة بشكل خاص، وتسخيره للضغط على حكومات بلدانهم لدعم الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والوقوف أمام الظلم الصهيوني للإنسان الفلسطيني وأرضه.

8. تفعيل المقاومة الشعبية ذات الوسائل المؤثرة في لجم الاحتلال الإسرائيلي ووقف إجراءاته العنصرية بحق الشعب الفلسطيني، والاستفادة في هذا الجانب من تجارب الشعوب الأخرى كالتجربة الهندية وتجربة جنوب إفريقيا.

9. توصي هذه الدراسة بأن يتم الاستفادة من دعم حكومات الدول المؤيدة للحق الفلسطيني كجنوب إفريقيا وايرلندا الشمالية وفنزويلا وغيرهم، واستثماره دوليا للتأثير على الرأي

العام العالمي لدعم قضية الشعب الفلسطيني وبالأخص فيما يتعلق بحق العـودة للاجئـين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية المعرفة منذ عقود.

10. توحيد الجهود وتقريب المسافات بين فصائل العمل الوطني في فلسطين من اجـل إنهـاء الانقسام بأسرع وقت ممكن، لأن الاحتلال الإسرائيلي أصبح يستخدمه كسلاح لم يحلم به في يوم من الأيام لتمزيق الشعب الفلسطيني ديموغرافيا وجغرافيـا، ويسـتفرد بجنـاحي الوطن فهو يحاصر غزة حصارا محكما، وفي نفس الوقت يستبيح الضفة ليل نهـار دون رادع، معتبراً ذلك هو الوضع المثالي لبناء مشروعة الاستيطاني.

11. تشجيع البقاء والانتماء لهذه الأرض من خلال إقامة المشـاريع التنمويـة داخـل المـدن وخارجها وتحسين البنى التحتية التي تحسن من مستوى حياة الإنسان الفلسطيني وتزيد من تمسكه وانتماءه للأرض الفلسطينية، وإقامة المشاريع الاقتصـادية والتجاريـة الجاذبـة لرؤوس الأموال الفلسطينية من الخارج، وحتى تلك الشـركات الأجنبيـة الباحثـة عـن الاستثمار في جو مثالي يخضع لقوانين تراعي الشفافية والاستثمار وتكافؤ الفرص، وبما يراعي الأمن القومي الفلسطيني.

12. محاربة عمليات شراء الأرض والعقارات الفلسطينية من قبـل السماسـرة والجمعيـات الوهمية والمشبوهة بلا هوادة، والتي تقوم ببيعها لأفراد أو مؤسسات استيطانية إسرائيلية ورفع الغطاء عنهم ومحاسبتهم لكي يكونوا رادعا لغيرهم.

13. تشكيل لوبي فلسطيني عربي إسلامي دولي داعم للقضية الفلسطيني، سياسـيا وإعلاميـا وثقافيا وماليا، من خلال شخصيات وازنة في مجتمعاتها أو جمعيات ومؤسسات ومراكـز ذات صلة، تكون مهمتها توفير الدعم اللازم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه في كل المجالات.

14. عقد مؤتمر سنوي من المفكرين والخبـراء والمتخصصـين والأكـاديميين والسياسـيين الفلسطينيين، يكون بمثابة مجلس حكماء للشعب الفلسطيني يكون همه الأول المحافظة على

القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني بعيدا عن التجاذبات الفكرية والسياسية لأطياف الشعب الفلسطيني، ويعمل على مد القيادة الفلسطينية والعاملين في الشأن العام الفلسطيني، بالأفكار والخطط والبرامج التي تساعد في تحقيق الحلم الفلسطيني باسترداد حقوقه المسلوبة، وتصويب المسار في حال الخروج عن تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني.

15. المواءمة بين الفعل والممارسة النضالية على الأرض الفلسطينية وبين الفعل التفاوضي في المسار السلمي مع الاحتلال الإسرائيلي، بحيث يستفيد كل مسار من الأخر بما يحقق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع العربية

أبراش، إبراهيم: **المجتمع الفلسطيني (من منظور علم الاجتماع السياسي)**، مكتبة ومطبعة دار المنار، غزة ، 2004.

ابو المجد، صبري: **نهاية إسرائيل**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.

أبو بصير صالح: **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، بيروت: دار الفتح، 1970.

أبو ستة، سليمان: **شبكة الملعومات الدولية**، موقع مركز العودة الفلسطيني بتاريخ 2001.

ابو عامر، عدنان: **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي،** تجمع العودة الفلسطيني، دمشق، 2007،.

ابو عامر، عدنان: **سياسة الكيان الصهيوني تجاه مدينة القدس**، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2009.

أبو عرفة، عبد الرحمن: **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير**، ، ط1، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر ، القدس، 1981.

أبو عصيدة، محمد غنام: **المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على الفلسطينيين**، دار الجندري للنشر والتوزيع، القدس، 2017.

أبو عيانة، فتحي: **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية – بيروت، لبنان.

ابوالمجد، صبري: **نهاية إسرائيل**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.

الأسمري، عبد العزيز: **التفاوض في الحدث الأزمــوي**، جامعة نايف العربية للعلــوم الأمنيــة، نسخة إلكترونية، الرياض 2011.

اشتية، محمد: **المستعمرات الإسرائيلية وتاكل حل الدولتين**، مركز أبحاث منظمة التحرير، رام الله، فلسطين، 2017.

إشتيه، محمد: **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر، عمان،2011.

ألدار، عقيفا، وآخرون: **أسياد البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل (1967-2004)**، ترجمــة عليان الهندي، 2006.

أيوب، حسن: دراسة بحثية غير منشورة: **اتفاقات " أوســلو" وإســرتاتيجية جديــدة للتوســع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003).**

بابه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 5، رام الله، 2012.

بابه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط5، 2012.

بابيه، ايلان: **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة احمد خليفه، مؤسسة الدراسات الفلســطينية، بيروت، 2007.

باروخ كيمرلينج، **نهاية الهيمنة الاشكنازية**، ترمجة نواف عثامنــة، مؤسســة مــدار، رام الله 2002.

البارودي، منال أحمد: **الطرق الابداعيىة في حل المشكلات واتخــاذ القــرارات**، المجموعــة العربية للتدريب والنشر، 2015.

البدو عبد الهادي، خليل: **علم الاجتماع السكاني**، ط1، دار الحامد للنشــر والتوزيــع عمــان، 2009.

بركات، نظام: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأ ولى، 1988.

بشير، بشير: **يهودية الدولة والنحو الجديد للصراع في فلسطين**، مركز مدار، دائــرة شــؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

بلمير، بلحسن: **إعادة إنتاج السكان (تطور النماذج)**، 2000.

جرار، ناجح: **الهجرة القسرية الفلسطينية**، مؤسسة فورد، ط1، 1995.

حمادة، مصطفي: **دراسات في علم السكان**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيــع، القــاهرة، 2009.

حمامي، وليد: **حق العودة والقانون الدولي ،المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة**، منشورات التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة ، الطبعــة الأولــى، غــزة، 2007.

حمدان، عبد المجيد: **إطلالة على القضية الفلسطينية**، المركــز الفلســطيني لقضــايا الســلام والديموقراطية، 2010.

الحوت، نويهض: **بيان: "القيادات والمؤسســات السياســية فــي فلســطين 1917 – 1948"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.

حيدر، رندة: **تقرير"عشرة أعوام على جدار الفصل"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

حيدر، عزيز: **سياسة إسرائيل نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين**، مركز مدار.

خالد، محمود: **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان، 2007.

خطيب، فراس: **فزاعة الخطر الديموغرافي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 16، 2004.

خمايسي، راسم: **سياسة التخطيط الإسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 1989.

دبابش، محمد: **المخطط الإستراتيجي للكيان الصهيوني لتهويد النقب**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016.

دوعر، غسان محمد: **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض الإنسان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012.

رام، اوري وآخرون: "**ذاكرة، دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل**"، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002.

رمانة، جلال: **دراسة الانقسام الطائفي في إسرائيل**، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، 2017.

الزغير، هنداوي: **الإئتلاف الأهلي للدفاع ع حقوق الفلسطينيين في القدس(CCDPRJ): التهجير الصامت- إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس (تقرير تمهيدي)**، الملتقى الفكري العربي، القدس، 2007.

الزغير، هنداوي: **التهجير الصامت- إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس(تقرير تمهيدي)**، الملتقى الفكري العربي، القدس، 2007.

سخنيني، عصام: "**الجريمة المقدّسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

سريانه، بدرانة: **الأهمية الجيوبولتيكية للوطن العربي: جغرافية الوطن العربي السياسية**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سعيد، ادوارد: **غزة اريحا- سلام أمريكي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

سلامّ، جمال: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.

سوفير، ارنون: **العفريت الديموغرافي مازال حيا**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2010.

الشارتري، فوشي: **تاريخ الحملة إلى القدس 1095-1127** ،عمان، دارالشروق، 1990.

الشثري، محمد: **التنصير في البلاد الإسلامية**، دار الحبيب، بدون تاريخ.

شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**، المركز الفلسطيني للأعلام، عمان، الأردن، 1994.

شلايل، عمر: **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القدس، فلسطين، 2013.

شلبي صلاح: **حق الاسترداد في القانون الدولي "دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وتطبيق مبادئه في العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل"**،الطبعة الأولى، 1983.

الطراونة،محمد: **الاعتراف بفلسطين ماذا يعني من وجهة نظر القانون الدولي**، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان.

عامر، عدنان: **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين – الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**، تجمع العودة الفلسطيني واجب دمشق، 2007.

عدّة مؤلفين: "**ذاكرة، دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل**"، ترجمة أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002.

العمري، عفيف: **غلوب باشا، جندي مع العرب**، دار النشر للجامعيين، بيروت.

غانم، هنيدة وآخرون: **في معنى الدولة اليهودية:** مجموعة من الباحثين، مركزمـــدار، دائــرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2011.

غلمي، محمد عودة: **تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نـــابلس**، دار الريان للطباعة، نابلس، 2001.

قاعود، مصطفي سعد الدين: **اغتيال البيئة الفلسطينية: التطهير العرقي- الاستيطان- جـــدرأن الضم-المياه**، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008.

القش، أكرم محمد: **الموسوعة العربية**، ج7، 1991.

قيطة، محمد امير: **المستوطنات الإسرائيلية فـــي الضـــفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة دراســـة جيوبولوتكية**، مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2001.

الكيالي، عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراســـات والنشـــر، الطبعـــة التاسعة، 1985.

محمود، خالد: **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان، 2007.

مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: **وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990.

المستوطنات، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 2001.

المسيري، عبد الوهاب: **مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، دار الفكـــر، دمشـــق، 2002.

المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، المجلـــد الســـابع، دار الشروق، بيروت، 1999.

المسيري، عبدالوهاب: **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، 1975.

مشابقة، وميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيو سياسي الصراع والمستقبل**، 2012.

مصالحة، نور الدين: **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (1882-1948)**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

مصالحة، نورالدين: **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون _ سياسة التوسع 1967 -2000** "، ترجمة خليل نصار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت.

مصطفي، مهند: **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2013.

المغازي، أحمد: **العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي :دراسة إحصائية استشرافية**، رؤى الستراتيجية، 2014.

منطاوي، محمد محمود: **الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2015.

مهدي، عبير: **التعصب في الفكر الصهيوني**، دار الجنان، عمان، ط1، 2012.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، ط1، بيروت 2002.

مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع: **سياسة هدم المنازل في القدس- أداة للتطهير العرقي**، القدس، 2011.

الميداني، عبد الرحمن: **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير - الاستِشراق - الاستعمار، دراسة وتحليل وتوجيه، (ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري)**، دار القلم – دمشق، 2000.

نجم، رائف: "**استمرار تهويد مدينة القدس أرضاً وسكاناً وعمر أناً وإدارة**"؛ **في: القدس، نقطة قطيعة أممكان التقاء؟**، الجزء الأول، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، 1998.

هرسيغو، رميخائيل وآخرون: **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ماوراء الاساطير**، ترجمة سلمأن ناطور، الطبعة الأولى، منشورات مشاعل للصحافة والدراسات، رام الله، 2000.

الهزايمة، محمد: **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، دار الحامد، عمان ، 2010.

هيرتزل ثيودر، **الدولة اليهودية**، مركز نصوص، ط2، 2006.

يزبك، محمود: **الهجرة العربية إلى حيفا 1933 - 1948** ، دار القبس، الناصرة، 1988.

يوسف، محمد: **قراءة نقدية في مقولة: " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض**"، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016.

الرسائل الجامعية

دور المنظم الاجتماعي في إدارة النزاع على حيازة الأراضي والموارد الطبيعية: دراسة مطبقة على ريف جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

السماني، سماح: **أنماط الإستيطان البشري، دراسة حالة محلية الحصحيصا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2012.

عايش، قاسم: **الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012.

كابلي، فاطمة: **الاستيطان الروماني في شمال أفريقيا دراسة مقارنة (المغرب ومصر نموذجين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2010.

ماضي، سليم: **حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل (2008 – 2014)**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2016، ص 34+47+48.

النخال عبد المطلب: **دعاوى الوطن البديل في السياسية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، غزة، 2014.

المجلات والتقارير والصحف

إبراهيم، يوسف: **الجدار العازل في الضفة الغربية دراسة في الأبعاد الجغرافية والديموغرافية والجيوسياسية**، مجلة البحوث والدراسات العربية، بيروت، العدد 45/ 46، 2006.

أبو سمرة، يوسف: ***العنف الاستيطاني واثاره النفسية والاجتماعية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة*، مجلة السياسية الدولية**، القاهرة، تشرين الأولى، 1987.

أبو سيف عاطف، ***المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين*، مجلة سياسات**، العدد (20)، رام الله، 2012.

إلياس، محمد: **قانون تصفية أملاك اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين**، مركز بديل، جريدة حق العودة، العدد 38، 2017.

بريؤر، يدعوت أحرنوت، 2003 .

بن مئير: يهودا: **توجهات الرأي العام الإسرائيلي في الأمن القومي**، معهد دراسات الأمن القومي –إسرائيل، 2010.

التقرير الخاص للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء في أبريل/ نيسان 2018م.

تقرير مؤسسة راند: **لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية**، مجلة "ميد إيستميرور – إكسترا" بتاريخ 2 تشرين الثأني/نوفمبر 1989

جلال، عيد: ***الجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة*، صامد الاقتصادي**، العدد 111.

حسين، عياش عدنان: ***فكرة الاستيطان الصهيوني وحقوق الإنسان الفلسطيني*، مجلة الدراسات الاجتماعية**، 2007.

الخالدي، وليد: مقال: عودة إلى قرار التقسيم 1947، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد33، 1998، ص 13.

خليفة، احمد وآخرون: ***الإنتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الإنتخابية، مجلة الدراسات الفلسطينية***، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، 1996.

دراغمة، عبد الله: تقرير حول منظمة التجارة العالمية الواقع الاقتصادي في فلسطين، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، رام الله، 2003.

الذهبي جاسم وآخرون، ***إدارة الأزمات وعلاقتها بأنماط السلوك القيادي*، مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 9 عدد 32، 2002.

رزوق، اسعد: **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الابحاث، مطبعة الغريب، بيروت، 1968.

رونيه غاليسو: ***الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب*، إنسانيات**، 1999.

زريق، ايليا: ***الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللامكان*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 14، العدد 55، 2003، ص 42.

السهلي، نبيل: ***الاستيطان والصراع الديموغرافي في اطار المشروع الصهوني*، مجلة صامد الاقتصادي**، عمان، العدد (111) كانون الثاني، 1998.

شاهين، أحمد لطفي: **دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأرض الفلسطينية**، جريدة الصباح، 2016.

شلحت، أنطوان: ***تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح " يهودية " في تعبير" دولة يهودية وديمقراطية"***، **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 32 -31، 2008.

صايغ، يوسف: ***البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي – الفلسطيني***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 9، العدد 36، 1998.

صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 4624، 27-7-1991، ص7.

الصياد، محمد: ***جغرافية التوطين اليهودي في فلسطين المحتلة***، **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**، العدد رقم (1)، مارس 1969م.

عبد الحكيم: أسامة: ***أثر الجدار الإسرائيلي على مصادر المياه المياه في الضفة الغربية***، **مجلة فلسطين المسملة**، العدد3، مارس 2004.

عليان، نور الدين: ***مستقبل القدس مشاريع الحلول المطروحة إسرائيلياً وفلسطينياً***، **مجلة صامد**، العدد 108 ،1997 ، ص41.

العيلة، رياض: ***الابعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية***، **مجلة جامعة الازهر**، غزة، مجلد 12، عدد1، 2010، ص17.

غابيزون، روت: ***تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح يهودية" في تعبير "دولة يهودية وديمقراطية***"، **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 32 -31، 2008.

قاعود، عبد الجبار زكي: **مشروع قانون التسوية (تسوية التوطين 2017) والاثار المترتبة في حال تطبيقه على محافظة القدس**، ورقة علمية منشورة ضمن وقائع مؤتمر القدس الثالث عشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

قانون الأحراج والغابات البريطاني لعام 1926، الوقائع الفلسطينية بالإنجليزية، عدد5، الصادر 1926/3/1.

قانون التسوية يمهد لضمِّ المستوطنات لإسرائيل، عرب 48، 6 ديسمبر/كانون الأول2016.

قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة رقم 3379.

قسم الارشيف والمعلومات، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2009.

قطرة حياة، نشرة فصلية تصدر عن سلطة المياه الفلسطينية، العدد الأول، 2018.

الكنيست أقر قانون يهودية الدولة .. والنواب العرب يمزقونه، صحيفة البلاد ، نشر في 20 يوليو 2018 ودخل في 20 يوليو 2018.

كيث، وايتلام: ***اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني***، **عالم المعرفة**، الكويت، العدد 249.

ليبرمان، أفيغدور: جوروزاليم بوست، 2010/6/24.

المبيض أشرف، ***المقاومة الشعبية المدنية في فلسطين في ضوء تجارب الهند والنرويج وجنوب أفريقيا"***، **مجلة سياسات**، العدد (20)، رام الله، 2012.

مجلة عدالة الالكترونية: العدد63، 2009.

مرسي، مصطفى: ***البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي***، **مجلة شؤون عربية**، العدد 121.

مركز ابحاث الأرض، جمعية الدراسات العربية، القدس، 2018 .

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي 98، 2017.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، تقرير معلومات 12، بيروت، 2009.

الموعد حمد: ***العامل الجيوستراتيجي في الاستيطان***، **صامد الاقتصادي**، العدد 90، تشرين الأولى، 1992.

نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية، **تقرير رقم 730**، عمان، ص5.

وادي، عبد الحكيم: مقال: المفاوضات التعريف ولغات التواصل...الحلقة 5، الحوار المتمدن، 2013.

الوقائع الإسرائيلية: **كتاب القوانين**"، العدد 51، 6 تموز/يوليو 1950.

المراجع الالكترونية

ابو جازيه، ابراهيم: المجتمع الإسرائيلي من الداخل – التركيبة السكانية والانقسامات الداخلية، ساسة بوست، https://www.sasapost.com/israeli-society.2016

ابو جازيه، ابراهيم: المجتمع الإسرائيلي من الداخل – التركيبة السكانية والانقسامات الداخلية، ساسة بوست، 2016. https://www.sasapost.com/israeli-society

ابو زياد، زياد: مقال: 25 عاما من أوسلو.. ماذا ابقت من القدس، الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/9/13/25/2018

أبو زياد، زياد: مقال: 25 عاما من أوسلو.. ماذا ابقت من القدس، الجزيرة. https://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/9/13/25/2018

ابو ستة، سليمان: اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، الموقع الالكتروني للجزيرة. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/44c30c98-76c4-443f-a158-18a615f0a214

احمد رفعت سيد: مقـــال:الـــديموغرافيا حـــين تقاتـــل مـــع الفلســـطينيين، الميـــادين، 2018.
http://www.almayadeen.net/articles/opinion/888734

أربعـــــة وعشـــــرون عــــام علـــــى اتفــــاق أوســـــلو.. القـــــدس وخنجـــــر التهويـــــد.
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2017

ارناؤوط، عبد الرؤوف: ترجمة نص قانون القومية اليهودي، الموقع الالكتروني الأناضـــول، 2018. https://www.aa.com.tr/ar

بتســـــــــــــليم:"الجـــــــــــــــدار الفاصـــــــــــــــــل فـــــــــــــــي منطقـــــــــــــــة القدس" https://www.btselem.org/arabic/jerusalem#barrier تـــم الاســـترجاع بتاريخ2018/4/9.

بتسيلم: (الترانسفير الهادئ): تجريد حق المواطنة من السكان الفلسطينيين في القدس الشـــرقية، على الموقع الإلكتروني https://www.btselem.org/arabic/jerusalem تم الدخول بتاريخ 2018/4/7

بدايـــــة الاســـــتيطان الصـــــهيوني فـــــي فلســـــطين، المركـــــز الفلســـــطيني للمعلومـــــات.
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4070

البرغـــــوثي، مصـــــطفي: تصـــــريح صـــــحفي، شـــــبكة اصـــــداء الاخباريـــــة، 2016.
http://www.asdaapress.com/?ID=19508

بروتوكول باريس الاقتصادي 24 عام من تقويض الاقتصاد الفلسطيني، الموقـــع الالكترونـــي للعربي الجديد، 2018. https://www.alaraby.co.uk/economy

بيراوي، زاهر: مقال : الفلســـطينيون لـــن يتنـــازلوا عـــن حـــق العـــودة، مفتـــاح، 2004.
http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=1182&CategoryId=2

تزايد الدعوات الإسرائيلية لضم الضفة الغربية، الموقع الالكتروني لفضائية الجزيـــرة، 2016.
https://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/12/29

تقرير اخباري: قانون منع الأذان تتويج لمحاولات اسرائيلية قديمـــة، الجزيـــرة نـــت، 2016.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/17/

تقرير اخباري، ما لذي قدمه اتفاق اوسلو بعد مـــرور ربـــع قـــرن، الجزيـــرة نـــت، 2018.
/https://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/9/13

تقريـــــــر حركـــــــــة الســــــــلام الأن للعـــــــام 1995، علـــــــى موقـــــــع الحركـــــــة كالآتي / www.peacenow.org.il//http، ويمكن قراءة مجموعة من التقارير اللاحقة وحتى العام 2013 عن الاستيطان وتكاليفه وخرائطه وجداوله.

جامعـــــة الاقصـــــى، مركـــــز الدراســـــات وقيـــــاس الـــــرأي، قطـــــاع غـــــزة، 2018.
https://www.alaqsa.edu.ps/ar/newsdetail/2317/6900/

جبارين، يوسف: علم أسود يرفرف فوق المحكمة العليا، صـــحيفة وموقـــع المســـار، 2012.
http://almasar.co.il/art.php?ID=7557

حتاحت، سنان: تقرير: مفارقات الاقليات الانفصالية الاوروبية والقومية الكردية، مركز الجزيرة للدراســات، 2018.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180830101721966.html

حســـين غـــازي: مقـــال : للأجيـــال القادمـــة كـــي لا ننســـى، دنيـــا الـــوطن، 2013.
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/293095.html

حســـين، غـــازي: شـــرعنة المقاومـــة فـــي القـــانون الـــدولي، دنيـــا الـــوطن، 2014
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/338326.html

حماد، شذى: تقرير صحفي (تداعيات قانون تبييض المستوطنات في الضفة الغربية)، الموقـــع الاخباري روسيا اليوم، 2017. https://arabic.rt.com/news/861119

خضر، حسام: مقال: وجودي في أرض فلسطين 48 صلّب من ارادتي خـــلال ســـني الاســـر، المركـــز الفلســـطيني (بـــديل)، جريـــدة العـــودة، العـــدد 27-28 ، 2017. http://www.badil.org

دائـــرة شـــؤون المفاوضـــات، موقـــع وزارة الخارجيـــة الفلســـطينية الالكترونـــي، http://www.mofa.pna.ps/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF

درزي، براءة: تقرير: مصلى باب الرحمة التطورات والمآلات، مؤسسة القدس الدولية، 2019. http://www.alquds-online.org/items/1157

دريكـــش، نجـــيم: النظـــام السياســـي التركـــي، مفهـــوم النظـــام السياســـي، 2008. http://nadjim-1.maktoobblog.com

رفائيل، أهارين: هل دعم واشنطن لضم الضفة الغربية يعني أن خطة الســـلام ســـترفض عنـــد وصولها؟، ar.timesofisrael، 2019. http://ar.timesofisrael.com

الـــزرو، نـــواف: مقـــال: فكـــر الترانســـفير يتســـيد الاجنـــدة الصـــهيونية،2010. https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/4/13

السهلي، نبيل: الهجرة اليهودية تتدفق على فلسطين عبر ست موجات ابتداء من 1880، موقـــع البيان الالكتروني، 2006، https://www.albayan.ae/our-homes/2006-04-30

سويلم، حسام: الاهداف القومية الاسرائيلية واستراتيجيات تنفيـــذها، الجزيـــرة نـــت، 2004. /https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

شاهين، أحمد: دور القوانىن الإسرائىلىة في مصادرة الأراضي الفلسطىنىة، دنيا الـــوطن، 2017،https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/397459.html

شاهين، احمد لطفي: دور القوانين الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، الشبكة العربية لكتـــــــــــــــاب الـــــــــــــــــــرأي والإعـــــــــــــــــــلام 2016.
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/03/16/397459.html

شحاده، آمال: معارضة خطة شارون الرامية إلى الانسحاب من غـــزة، الحيـــاة نـــت، 2004.
http://www.alhayat.com/article/1910478/

صالح، محسن: مقال: أوسلو كيف حول الاحتلال الاسرائيلي إلى خمـــس نجـــوم، trt عربـــي، 2019،https://www.trtarabi.com/opinion

صالح، محســـن: مقـــال : حـــق العـــودة وحـــق كســـر الســـياج، الجزيـــرة نـــت، 2011.
ttps://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011

الصفحة الرسمية للتغطية التفاعلية، " المنازل المهدمة شرق القدس " عام 2016، قناة الجزيرة، 2017/1/10 تـــــــــــــــــــم الاســـــــــــــــــــــــــترجاع ب2018/4/7،
http://www.aljazeera.net/news/alquds/2017/1/10

ضـــاهر، بـــلال: مقـــال: لمـــاذا لا نحـــتج علـــى قـــانون القوميـــة، عـــرب 48، 2018.
https://www.arab48.com/

عوض، علا: أعداد الفلسطينيين تتجاوز 13 مليون شخص نهاية 2018، الموقع الاخباري دنيـــا الـــوطن، 2018.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/12/31/1205139.html

عوض، معتصم ياسر: العلاقة بين فلسطين وإسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، مجلـــة جامعـــة القـــدس المفتوحـــة للأبحـــاث والدراســـات مجلـــد 1، 2014، العـــدد34، http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/7562014

غفري، محمد: مقال: تعديل اتفاق باريس حق للفلسطينيين وهذا هو المطلوب، صحيفة الحـــدث، 2018. https://www.alhadath.ps/article/90545/

فقيه، يوسف: الاستيطان سياسة اسرائيل لفرض الوقائع على الارض واكمال احتلالها، وكالـــة قـــــــــــــــــدس بـــــــــــــــــرس، 2016. https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=26759

القرنة، احمد: تقرير بعنوان: " تهجير البدو- خطوة لشطر الضفة وتحقيق الاغلبية اليهوديـــة"، وكالة معا الاخبارية، 2018. https://maannews.net/Content.aspx?id=954219

كعوش، محمود: مقال: الفيتو الامريكي سيف مسلط على رقاب العرب، رأي اليوم نت، 2016. https://www.raialyoum.com/index.php

كمال، حسن: مسيرات العودة عن الارادة والممكـــن، الموقـــع الالكترونـــي متـــراس، 2019. https://metras.co/مسيرات-العودة-عن-الإرادة-والممكن

ماركوس، يوئيل: دولة المستوطنين تنتصر علـــى دولـــة إســـرائيل، جريـــدة الايـــام، 2004. http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=8cdbfdy9231357Y8cdbfd

محمد، مروان، تعريف الزيـــادة الطبيعيـــة، موســـوعةُ موضـــوع، 2017، تـــم الاســـترجاع بتـــــــــــــــــــــــــــــاريخ 22-2-2017، http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8

%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2017/3/7، حسب إحصائيات المركز الفلسطيني للإحصاء. https://www.alzaytouna.net/2017/03/07/ إنفوجراف-عدد-الفلسطينيين-في-العالم.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تطور نمو السكان في فلسطين، الهجرة اليهودية منذ بداية الاستيطان الاستعماري في فلسطين. info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2213

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا"السياسة الإسرائيلية إزاء أهل القدس" تم الإسترجاع بتاريخ2018/4/8 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3578

المصري، مازن: القانون الدولي والقضية الفلسطينية، 30 سبتمبر 2017، (محاضر في القانون الدولي، جامعة سيتي/ لندن)https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/9/29

معتوق، إزدهار: مقال: هواجس الرعب الديموغرافي في الكيان الصهيوني، مجلة الوحدة الاسلامية، العدد 141، 2013.
https://www.wahdaislamyia.org/issues/141/izdiharm.htm

ملكاوي، أسماء: إسرائيل مشروع استيطاني، الجزيرة نت.
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6355d585-1f14-43ab-b28f-5b95a5ee8cfb

الموسوعة الفلسطينية، أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، 2013.
https://www.palestinapedia.net/أوسلو-والاتفاقيات-الفلسطينية-الإسرائيلية

الموقــــــــــــــع الاكترونــــــــــــــــي: عــــــــــــــــرب 48.
(https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%83%D8%A8%D8%A9-/2016/05/15/)

الموقع الالكتروني لصحيفة الحدث، مــاذا يعنــي ضــم إســرائيل للضــفة الغربيــة، 2017.
https://www.alhadath.ps/article/70951

الموقع الالكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تطور نمو السكان في فلسطين- الهجرة اليهوديـــــة منـــــذ بدايـــــة الاســـــتعمار الاســـــتيطاني فـــــي فلســـــطين.
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

الموسوعة الفلسطينية، 2013. https://www.palestinapedia.net

الموسوعة العربية، 2015. https://www.palestinapedia.net/محمد-أمــين-الحســيني-1895-1974

المياه في المفاوضات النهائية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلســطينية(وفــا)، دائــرة شــؤون المفاوضات، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2237

وتد، محمد: مقال: المجتمع الاســرائيلي ينــافس قيادتــه فــي التطــرف، الجزيــرة، 2015.
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2015/11/9/

يونس، محمد: مقال: اسرائيل تستغل رئاسة ترامب لضم نصف الضفة الغربية، أمــد للاعــلام، 2017.
https://www.amad.ps/ar/post/156722

نازك، هلال: ورقة بحثية: ورشة الهوية والاندماج، التنوع الاثني في السودان "ابيى نموذجــا"، الموقــــــــــــــــع: المركــــــــــــــــز المعرفــــــــــــــــي
http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%88%D

النعامي، صالح: الدروز في إسرائيل عرب في الحقوق .... يهود في، مجلة وجهات نظر المصرية، يوليو 2004. https://naamy.net

الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، الموسوعة الفلسطينية،(https://www.palestinapedia.net/الهجرة-الصهيونية-إلى-فلسطين).

وادي، عبد الحكيم: مقال: المفاوضات التعريف ولغات التواصل...الحلقة 5، دنيا الوطن، 2013.https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/297473.html

وكالة سما الاخبارية ، نقلا عن موقع كيباه العبري، 2018/11/25. http://samanews.ps/ar/post/357044.

يوسف، اسامة: اتفاق أوسلو.. التداعيات الكارثية على القضية الفلسطينية، الموقع الالكتروني للعربي الجديد، 2017. https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2017/9/29/

Demography, Business Dictionary, Retrieved 5-2-2017.

demography, Dictionary.com, Retrieved 5-2-2017.

demography, Oxford Dictionarie, Retrieved 5-2-2017.

http://alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=212

http://www.cbs.gov.il

http://www.iuvmpixel.com/ar/israeli-settlement

http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3157

http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html.

http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

https://middle-east-online.com

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/28

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/04/07/1232525.html

https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A %D9%84%

المراجع الأجنبية

Ahmad sa'di and lilaabu- lughod، Nakba: **Palestine، 1948، and clames of memory**، new York: colompbia university press، 2007.

Amara, Muhammad, Mari ،Abd el-Rahman (2002). L**anguage Education Policy: The Arab Minority in Israel**. Springer, Page xv. ISBN 1402005857، 9781402005855

Arie Arnon & Jimmy Weinblatt, Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine, The Economic Journal, Monaster Center for Economic Resrarch, Ben-Gurion University of the Negev, June 2001, P 291-292. bit.ly/2TXCZz6

Avraham Oz, "**Israeli Academics oppose Iraq War and Ethnic Cleansing**," Ha-Aretz, 24 (19) September 2002.

Charles O. Lerch and Abdul A. Said, “**Concepts of International Politics**,” New Jersey: prentice Hall, Inc., 2nd. 1970.

Christensen, **The Decline of Iranshahr: Irrigation and Environments in the History of the Middle East**, 500 B.C. to A.D. 1500, 1993.

Edward J. Murray, **“Conflict: The Psychological Aspects“,** in IESS.

Elkins, C.,& Pedersen, S. (Eds.). **Settler colonialism in the twentieth century: Projects, practices,** legacies. Routledge. 2005.

General Progress Report and Supplementary Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine، Covering the Period from 11 December 1949 to 23 October 1950". United Nations Conciliation Commission for Palestine. 1950.20−11−2007 .

George A. Lopez & Michael s. Stole، “**International Relations: Contemporary Theroy and practice“,** Washington D. c., Congressional Quartery, 1989.

Government of Switzerland، note of Information، Bern، 13 September2828 1989، reprinted in Palestine Yearbook of International Law، vol. 5، 322, 1989.

Ismael Abu-Saad (Vol. 49, No. 8, 1085-1100 (2006)). "State-Controlled Education and Identity Formation Among the Palestinian Arab Minority in Israel". American Behavioral Scientist.

Issues: Israel-Palestinians, Study No. 7. Tel-Aviv: tel Aviv University, The Jaffee Center for Strategic Studies, 1995.

K. Boulding, "**Conflict and Defense**, "New York : Harper and Row, 1962. See alse: Boulding. K , in North, IESS., 1968.

Laura Nader, "**Conflict: Anthorpological Aspects", in IESS,** (1968 :236-242).

Lewis A. Coser, **"Conflict: Socail Aspects", in IESS,** (1968:232-236).

Mazal Mualam, "New Unit to Toughen Citizenship Process for Arabs,"Ha-Aretz, 2002.

Mazal Mualam, "Yishai seeks to Stop Palestinians 'Backdoor' Right of Return, Aretz, 2002.

Mazal Mualam, "Yishai: Let us Restrict Citizenship for Arab Spouses,"Ha-Aretz,2002.

Michael Bar-Zohar in Ben-Gurion: **The Armed Prophet, trans. By Len Ortzen : (Englewood Cliffs,** NJ: Prentice-Hall, 1968), p. 133

Netanyahu، B. (1993). *A Place among the Nations: Israel and the World*. Bantam.p4.

Peter Ustinov,Dear Me(Boston,USA: Little Brown and Co. 1977). P 351.

Refugees, **United Nations High Commissioner for "Refworld - Declaration on Territorial Asylum**."

Robert North "**Conflict: Political Aspects "in IESS,** (1968: 226-232).

Rupert Ticehurst (1997) **in his footnote 1 cites The life and works of Martens as detailed by V. Pustogarov, "Fyodor Fyodorovich Martens (1845–1909) – A Humanist of Modern Times",** International Review of the Red Cross (IRRC), No. 312, May–June 1996, pp. 300–314.

Rupert Ticehurst (1997) in his footnote 1 cites The life and works of Martens as detailed by V. Pustogarov, "Fyodor Fyodorovich Martens (1845–1909) – A Humanist of Modern Times", International Review of the Red Cross (IRRC), No. 312, May–June 1996, pp. 300–314.

Shlomo Sand, **Comment le peuple juif fut inventé**, Paris, Flammarion, 2010 ,p228-230.

The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury, Connecticut: Gerolier Incorporated, 1992: 537.

Village statistics, 1945, Ibid.p.13.

West bank and Gaza: **Israel's options for peace**. Report of a JCSS study group، tel Aviv university، 1989.p 7

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Ramifications Demographic Dimention on the Final Solution Status in Palestine

By
Nayef Omar Nayef Feddah

Supervised by
Dr. Raed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2019

The Ramifications Demographic Dimention on the Final Solution Status in Palestine
By
Nayef Omar Nayef Feddah
Supervised by
Dr. Raed N'erat

Abstract

This study sheds light on the impact of the demographic dimension in Palestine on the Palestinian-Israeli permanent conflict. The researcher thinks that Demography represents a premonition for their existentialism, which can turn the conflict into a mixture between demography and existentialism for both sides in Palestine. As a result, demographic dimension is the essence of the conflict between the two sides and the primary motivator for the Israeli actions on ground since 1948 until our present time. There were reactions against them from the Palestinian side.

Zionist movement with assistance from many international parties have tried to have a tight control over Palestine in two stages. The first was in 1948 and the second was in 1967 which ended in the Israelis occupation and the establishment of a national state over Palestinian residential places,and the displacement the native residents from their land, their cities and their villages through military deadly methods and following legal and economic methods and other various methods that enabled the Israelis having the full control over the different aspects of life.

Moreover, they brought millions of the Israelis from different parts of the world and settled them in Palestine instead of the native residents,

and established hundreds of settlements and granted them rights and privileges to convince them staying and helping them in establishing the Jewish state that their leaders have been dreaming before their arrival and occupying Palestine.The Israeli occupation was able to make Jews the majority through the continuous waves of immigration to Palestine, which also made the Palestinians the minority in their occupied and confiscated land. On the other hand, Palestinians have had reactions against the occupation aggressive methods to keep their existentialism,and facing the Israelis escalating measurements in the historical Palestine and refusing all the attempts by the Israelis to hide the Islamic, Arabic and Palestinian identity.

Despite the assignment of Oslo accord for peace between the two sides in 1993, which stated a mutual recognition between the Palestinian Liberation Organization and the Israeli occupation state, and also it stated to initiate the negotiation about the final solution of the conflict that lasted for more than tens of years. It was supposed at the end of the negotiation to establish a Palestinian state with East Jerusalem as its capital and solve the problem of the refugee issue, and stopping establishment of the settlements and to return all the lands that had been confiscated in the West Bank, East Jerusalem and Gaza Strip, and solving water problem and the demarcation of the borders. However, after 25 years of useless negotiation, Palestinians found themselves that things got worse than before the Oslo Accord. They achieved nothing. On the contrary, they found that settlements and settlers have been doubled in the West Bank. Israelis had the full tight control over

East Jerusalem, including the Islamic and Christian Holy Sites (shines), and confiscating more of the lands in the West Bank for the settlements and the apartheid Wall and looting its water and natural resources, and the control of the Palestinian economy and vanishing the dream of establishing a Palestinian state on the 4th June lands.

Despite of all the above mentioned measurements and obstacles that the Israelis have been using in looting the land and the natural resources and tightening on the Palestinians, their attempts failed with the Palestinian resistance and their steadiness on their rights and lands Also, the demographic dimension weapon is taken as an advantage for the Palestinians according to Israel and Palestinian researches and statistics, that will enable them to be the majority in the coming years in the Historical Palestine due to the increase of the birth rates of the Palestinians as compared to the Israelis, and the decrease of the immigrants to Palestine as compared in the past. Because of this, the Israel occupation have started to pass laws to let the Jewish the majority such as, Jewish State Law and Jewish nationalism and through the calls by the right wing extremists to transfer the Palestinians as before and to rejoin the West Bank and to back the West Bank to the military rule.

This study came to stress the impossibility to solve the conflict between Palestinians and Israelis due to the demographic dimension with the elimination tendency that rooted and renewed by the Israelis towards the Palestinians, and this is not accepted by the Palestinians that makes both sides refuse peaceful solutions.